C.E.C



د. منذر عياشي

اللسانيات والدلالة

(الكلمة)

مركز الإنماء الحضاري

اللسانيات والدلالة

" الكلمة"

اللسانيات والدلالة

" الكلمـــة"

الناشر: مركز الإنماء الحضاري - حلب

الطبعة الأولى: 1996

الإخراج والتنضيد الضوئي: كامل شرفو
حلب -بناية المحبة- المنشية القديمة هـ:651156

تصميم الغلاف:
جمال الأبطح



منذر عياشي

اللسانيات والدلالة

الكلمة

دراسات لغوية

حلب / المحافظة - شارع القاهرة - بناية السباعي (ط١)
تليفون: 679531- 664742 * فاكس: 247756-21 00963

ع -1996/2/163

اللســانيـــات والدلالـــــة: الكلمـــة:دراســات لغويـــة/
منذر عياشــي. - حلــب: مركــز الإنمــاء الحضــاري، 1996
.- 207 ص ؛ 24 سم.

1- 401 ع ي ا ل　　2- العنوان　　3- عياشي

مكتبة الأسد

فاتحة الكتاب

لقد ساهمت اللسانيات مساهمة فعالة في دراسة اللغات الإنسانية. وما كان لها أن تقوم بهذا، لو لم تتخذ من العلم وشروط البحث فيه منهجاً لها. فقد وقفت في مرحلة أولى من البحث على الظاهرة اللغوية. ثم ذهبت، في مرحلة ثانية منه، إلى وصف هذه الظاهرة. وانتقلت من الوصف، في مرحلة ثالثة، إلى طرح الفرضيات بغية تفسير الظاهرة وتحليلها. وانتهت، أخيراً ، إلى اقتراح النظريات وامتحان تماسكها الداخلي. وكانت هذه هي المرحلة الرابعة.

ويمكننا أن نقول على صعيد آخر: إن مساهمة اللسانيات مساهمة فعالة في دراسة اللغات لم تكن فقط بسبب المنهج الذي اتبعته، وإنما كانت أيضاً بسبب المنظور الذي سجلت فيه تطورها الخاص إنْ على مستوى المفهوم في دراسة اللغة، وإنْ على مستوى التصور في نشوء علم جديد للدرس اللغوي. فقد أخذت اللسانيات تتعامل مع الظاهرة اللغوية لا بوصفها ظاهرة في التاريخ، ثبتتها

النصوص القديمة صيغة، وتركيباً، ودلالة ووقفت شاهدة عليها، ولكن بوصفها آنية تشد التاريخ إليها وتتجاوزه، في الزمان والمكان، إلى خارج النصوص. ولقد اتخذت من الاستعمال دليلاً عليها، به تقيس تغيرها وإليه تعود في ملاحظة الحمولات الدلالية والأشكال الصيغية والتركيبية الجديدة التي دخلت عليها، ويستثمرها الأداء في وضعها الراهن.

ولقد أدى تطور البحث اللساني إلى تطور جملة من العلوم، لها صلة بالظاهرة اللغوية. ولكن اللسانيات، على الرغم من سيطرة بعض العلوم على بعضها الآخر فلسفة ومنهجاً، قد استطاعت أن تحظى باستقلالها وتحافظ عليه من غير أن تحدث قطيعة معرفية معها.

وكان من نتائج هذا التطور أيضاً، أن استطاعت اللسانيات أن تجمع إليها - ضمن الحقل المعرفي للدراسات الإنسانية - جملة من ميادين البحث كان مقدراً لها أن تصبح علوماً مستقلة. وبهذا، فقد حلت محل الفلسفة. وصار مقدراً لها أن تثير الأسئلة، وأن تصوغ القضايا. فاندفعت العلوم الإنسانية، في ركابها، تشق طريقها نحو تطورها الخاص.

وإذا كانت اللسانيات قد تبوأت هذه المكانة، فلأننا باللغة ندرس العلوم، وباللغة أيضاً ندرس اللغة، وهذا يعني أنها أداة الدرس وموضوعه في الوقت نفسه، وأنها لغة لاصقة بلغة، ولغة دارسة لنفسها أيضاً. ولذا، فقد حقّ لها أن تكون أمّاً لفروع علمية شتى.

ويمكننا انطلاقاً من هذه الرؤية أن نقول: إن علم الدلالة جزء من اللسانيات، أو هو فرع من فروعها. ذلك لأننا إذا كنا ندرس بنى الجمل صوتاً وتركيباً، فإنه يمكننا أن ندرس أيضاً دلالات هذه الجمل من خلال بناها الصوتية والتركيبية.

وقد صار بإمكاننا كذلك، في تطور لاحق لعلم الدلالة، أن ندرس الدلالة من خلال الآثار المعمارية التي تتركها على الكلام صيغة وتركيباً. فغدت الدلالة

بهذا بنية تجد عناصر الكلام فيها أشكال ظهورها وأماكنها ووظائفها. وأصبح البحث عن النموذج لا يستند إلى القواعد كما في النحو التقليدي، ولكن إلى الدلالة في تركيب الكلام وإنشائه.

وهكذا، فإن العمل بهذا الاتجاه قد سجل لهذا العلم تطوره الخاص ضمن الحقل اللساني. فبعد أن كان ينظر إلى الدلالة على أنها إنتاج للصيغ والتركيب الكلامية، أصبحت النظرة الآن معكوسة. وصار يُنظر إلى الصيغ والتراكيب الكلامية على أنها إنتاج للدلالة.

ونحن هنا، حين نتكلم عن الدلالة ، فإن كلامنا يلامس في الواقع عنصراً من عناصر الدرس اللساني. وإذا كانت الدلالة هي كذلك، فإن هذا يعطي للعلم الدارس لها أهمية من جهة، ومصداقيته من جهة أخرى. ذلك لأن اللسانيات، بحلولها محل الفلسفة في دراسة الدلالة، تحقق أمرين: أولاً، إنها تصبح لعلم الدلالة أساساً في النظر المنهجي. ثانياً، إنها تعيد الدلالة إلى مكانها الطبيعي بوصفها ظاهرة لسانية. ونحن إذ نقول هذا، فلأننا نرى أن موضوع هذا العلم "لا يزال سيئ التحديد" (1). وهو من أجل ذلك، محتاج إلى اللسانيات لا إلى سواها لكي يقبض على موضوعه، كما سيتبين لنا لاحقاً.

ويمكننا في هذا السياق أن نشير إلى جملة الطروحات التي قدمها العرب في هذا المجال. فنحن نجد أن العرب قديماً ، وخاصة علماء الأصول، قد لاحظوا أن ثمة ارتباطاً بين بنية القول صوتاً وصيغة وتركيباً وبين دلالة القول. كما لاحظوا أن للسياق دوره الفاعل في طريقة إنشاء العبارة وتوجيه المعنى.

ثم إنهم لم يقفوا عند هذا الحد. فقد حاولوا أن يطوروا نظرية في النص خدمة لأداء المعنى ودراسته. وهذا يعني أنهم قد تجاوزوا المفهوم اللفظي للكلام، والمفهوم الجملي، ليستقر عندهم أن المتكلم، في تعبيره عن حاجاته، لا يتكلم بألفاظ، ولا بجمل، ولكن من خلال نص. فاتسعت بهذا أمامهم دائرة البحث الدلالي. وانتقلوا من البحث في مفردة أو جملة إلى البحث في خطاب يتم فيه تحميل المفردات والجمل بدلالات يقتضيها موضوع الخطاب.

ولقد نعلم أن اللسانيات في العصر الحديث، قد وقفت على الأمر الأول ورأت تلاحماً أكيداً بين البنى الصوتية والتركيبية وبين البنى الدلالية. وهي الآن، تحاول أن تدخل إلى عالم النص في آخر تطور لها. وإذا كان ذلك كذلك ، فثمة سؤال نجد أنفسنا مضطرين إلى طرحه. هذا السؤال هو: هل يمكن لمجموع الدراسات التي قدمها العرب في هذا الميدان أن تدخل في حقل الدراسات الدلالية، وأن تنطبق عليها شروط البحث العلمي المطلوبة فيه؟. وبمعنى آخر، هل يمكن أن نعتبر أن الدراسات الدلالية عند العرب جديرة أن يطلق عليها اسم "علم" ؟؟.

إننا في الواقع، أي في الوقت الحالي لتطور الدرس الدلالي الحديث، لا نملك إجابة نهائية، ومع ذلك ، فإننا نعتقد أن إمكانية الكلام عن هذا الأمر لتفصح بشكل علمي عن أهمية البحث الدلالي قديماً عند العرب. ثم إنها تفتح آفاقاً أيضاً، تتصل في رأينا بآخر ما جد في هذه العلم ونقده في العصر الحديث.

---

(1)- المراجع: بيير جيرو: علم الدلالة. ت. منذر عياشي. دار طلاس. / 1988/. دمشق ص./18/.

القسم الأول:

مدخل إلى علم الدلالة

1- علم الدلالة من منظور عربي

2- علم الدلالة من منظور غربي

3- موضوع علم الدلالة: ((منظور فينومينولوجي))

علم الدلالة من منظور عربي

1- العلم إنتاج حضاري

إبداع العلم مطلب الحضارة، وشرط الإنسانية في وجودها بقاء واستمراراً. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يتساوى، ضمن دائرة القيم والضرورات الحضارية، الإبداع لذاته، والإبداع تيسيراً لمصالح العباد.

والشمولية التي كوّن الإسلام بها المجتمع، جعلت العمل العلمي فيه مشروعاً حضارياً. فتزاوج حضوراً عند علمائه، العلم لذاته، والعلم تيسيراً لمصالح العباد. وأعطى للإنسانية - بقاء واستمراراً - مبرر وجودها.

ولذا، كان لا يصح من هذه الزاوية، أن ينظر إلى علوم السلف عموماً، إلا من خلال الرؤية الشمولية. كما صار لا يجوز - موضوعياً - أن نشك في وجودها.

وإذا كان العمل العلمي مشروعاً حضارياً، فقد وجب أن نعلم أن هذا المشروع، لا يمكن أن يتم كمالاً ما لم تكن المكونات الحضارية هي صانعة المكونات العقلية المستخدمة فيه.

ومن هنا نفهم لماذا تبدو العلوم في مجتمع الحضارة، وكأن بعضها يشد برقاب بعض في أحايين كثيرة، حتى ليحسب المتأمل فيها أنها من لوازم بعض أو أنها في عملها من شروط بعض وجوداً، ونماء، وتطوراً.

وإننا لنفهم أيضاً أنه ما كان ذلك ليكون.إلا لأن الحضارة تنتظمها عقـداً، يؤدي فيه كل واحد منها وظيفته الخاصة، وجميعها يؤدي في المجتمع الذي ينتجها وظيفة التكامل والشمول. ولعل مثل هذا هو ما يعطي لتداخـل العلـوم مـبرره في عصرنا.

وإذا كان هذا هكذا، فيمكننا أن نقول: إن الحضارة العربية الإسلامية، قد عرفت نشاطاً من هذا القبيل. فتداخلت العلوم في عدد من الميـادين وتواشـجت. وإن هذا الأمر ليجعلنا نـدرك سبب إسناد مسـمى العلـم إلى البحـث الأصـولي والفقهي. ففي إطاره، أو بتداخل معه قامت بحـوث وعلـوم تـدل الممارسـة فيهـا على الضبط العلمي الدقيق. ولقد نجـد، مـن هـذه المبـاحث والعلـوم، البحـث في اللغة بوصفها نظاماً، والبحث في الكلام بوصفـه إنجـازاً، كمـا نجـد مـن ضمنهـا كذلك، مباحث في الدلالة أصولاً وفروعاً.

ويمكن للمرء أن يزعم، دون وهم أو مبالغة، أن علم الأصـول علـى وجـه الإجمال إنما هو بحث في الدلالة: لفظاً وجملة، نصاً وسـياقاً. وهـذه أمـور تشـكل موضوع الدرس الدلالي المعاصر ومادة البحث فيه (1).

أما عن أسلوب البحث فيه، فقد قام علـى مبـدأ المضايفـة أو التـلازم بـين قوانين اللغة في إنتاج الخطاب، وضوابط السياق في تحديد دلالته، وقواعد الشرع في توجيهها له على نحو مخصوص.

ويعد مصطلح "المضايفة – Correlation" واحداً مـن مصطلحـات البحـث العلمي واللساني في الوقت نفسه. وهو يعني فيما يعنيـه، أنـه عنـد وجـود قضيـة يحتاج حلها إلى علمين، لأنها تشير إلى أمرين بينهما تماثل، فـإن أحدهمـا يصبـح شرطاً لوجود الآخر. وإدراك الأصوليين لهذا الأمر، أدى بهم إلى هـذا الأسـلوب في البحث. فتضايفت العلوم عندهم وتداخلت لتكوّن رؤية شمولية، صار البحث الدلالي نتاجاً لها. وعملاً بهذا، فقد تناولوا ظواهر لغوية علـى مسـتوى الـتركيب الجملي "Syntagmatique "، وعلى مستوى جدول الاختيار "Paradigmatique "؛ كالـترادف، والمشـترك اللفظـي،و التضـاد، والغمـوض، والدلالـة حـول المفـاهيم

كالخاص والعام. كما كانت هناك أشياء أخرى صوتية وصرفية ونحوية، وسميولوجية إشارية، غطت معالجتهم لها حقولاً من البحث، تسعى الاتجاهات الدلالية الحديثة اليوم إلى تغطيتها.

وأما عن دلالة الخطاب، فقد ذهبوا بها تفسيراً للنص أو تأويلاً له مذاهب عديدة. وحول هذين الأمرين، صدر أضخم إنتاج كتابي، ونظري، وفكري يتعلق بالنص.

يُعد إذن هذا الإنتاج الضخم، في تعدديته، وليس في غزارته فقط، صورة حقيقية لعمل "العقل المكوِّن" في إنشاء "العقل المكوَّن"، أي أنه يُعد، بقول آخر، صورة لنظام الحضارة التي أفرزته. وإن الباحث، في مقاربته له، ليستطيع أن يقرأ فيه شيئين معاً: إنه يقرأ حضارة أمة يجليها مشروعها المعرفي، ويقرأ فيه شاهد انفتاح يجليه إنتاجها العقلي. ولعل ذلك يكون مدركاً من المنطلقات التي اعتمد عليها في تأسيسه، سواء كانت هذه عقدية، أم لغوية، أم أدبية.

وما دمنا في حيز اللغة، فإننا نستطيع أن نرى، على ضوء ما أسلفنا، أنها تتنزل في التراث العربي موزعة على سلمين فيهما تتدرج البصائر صعوداً نحو تشكيل تنظيري، تنعكس فيه طرائق البحث مكتملة بالأدوات المفهومية التي توزعها :

السلم الأول، يكون النظر فيه موجهاً إلى اللغة في ذاتيتها اللغوية. ولقد تجلى ذلك، عند علماء السلف، في محاولات التقعيد لها. ولما كان هذا محكوماً بأدوات مفهومية ساهمت المكونات الحضارية (العقل المكوِّن) في إنشائها، فقد تنوعت منظورات التقعيد والمناهج المرافقة لها. وحظيت اللغة من جرائها، ليس بنحو واحد، ولكن بأنحاء عديدة أغنتها وجعلت عملها يخرج عن حد الحتمية في أداء ما ينتج عنها إلى حد الممكن والاحتمال والتوقع. وقد قاد هذا الأمر الوعي اللغوي عند المتكلمين إلى منجاته من هيمنة أحادية ظاهرة التركيب في حدوث الكلام إلى تعددية ظاهرة التركيب في حدوثه. فتتجاوز العقل العربي بذلك عائق

النمط وسطوته في مواكبة اللغة للفكر، وتآلف الفكر مع اللغة، ولقد غدت اللغة، بسبب من هذا، بالنسبة إليه عامل عتق وتحرر.

وأما السلم الثاني، فقد كان النظر فيه موجهاً، وخاصة عند علماء الأصول، إلى اللغة في ركنها الثاني، أي إلى الكلام في ذاتيته النصية.

وهنا نلاحظ مرة أخرى أن المكونات الحضارية، قد ساهمت مساهمة فعّالة في فتح آفاق الرؤية. فإذا بالنص يتعدد خطابات ثلاثة، وإذا بكل خطاب يتعدد أجناساً، وإذا بالنظر إلى كل جنس يتعدد تفسيراً وتأويلاً. أما الخطابات، فقد كانت في تعدديتها: إما خطاباً إتصالياً، وإما خطاباً إبداعياً، وإما خطاباً قرآنياً. ولقد نعلم، وهذا ما سنعود إليه عند الكلام عن خصوصية النص تواً، أن الخطاب الاتصالي يحيل اللغة إلى أداة ويجعل لها وظيفة هي التبليغ. ونحن إذا ارتقينا في هذا السلم درجة، وجدنا أن الخطاب الإبداعي يحيل نفسه إلى لغة ويجعلها، في مراتب الأداء، هي غاية الكلام ووظيفته. فإذا ما ارتقينا أخيراً إلى الخطاب القرآني، وجدنا أن اللغة تكتنز ما في الخطابين السابقين من وظائف، وتتحصن بنفسها عنهما في الآن ذاته، لتكون إعجازاً يصير الأداء فيه صورة على مثال منشئه من غير شبيه.

فإذا ما انتقلنا من خصوصية اللغة في كل خطاب إلى خصوصية النص، لأمكننا أن نقول: إن النص نظام. ولكنه نظام يقول نفسه على نحو مخصوص وفق انتمائه إلى صنف معين من أصناف الخطاب: فهو في الخطاب الأدبي يدور على مبدأ الأجناس الأدبية. وهو في الخطاب اليومي يدور على مبدأ الاتصال النفعي والتداولي. وهو في الخطاب القرآني يدور على مبدأ الإعجاز. وإن توزيع النص على هذه الأنواع من الخطاب، قد جعلهم يتعاملون مع كل نص وكأنه إنتاج وحده، أو كأنه لحظة في الوجود تقوم على مثال نفسها فرادة.

وإن الدلالة لتبدو لنا في كل هذا، أنها تأخذ معناها ليس مما تقوله لغة النص فقط، ولكن أيضاً من انتماء النص إلى نوع معين من أنواع الخطاب،

بالإضافة إلى الكيفية التي ينفذ بها كل نص أداءه ضمن نوع الخطاب الذي ينتمي إليه.

وإنه لحري بنا هنا أن ندلي بملاحظة أخيرة هامة: إن اعتناء السلف بالكلام في منظومة اللسان المكونة من اللغة والأداء، ليعد خطوة تجاوزوا بها، على الرغم من وجودهم زمناً قبلُ، لسانيات سوسير الذي أهمل الكلام بوصفه ظاهرة فردية. ألا وإن الاهتمام بهذا الركن في اللسانيات الغربية، ليعد ظاهرة حديثة نسبياً. فلقد دخلت ميدان الدراسات اللسانية حديثاً مع اللسانيين الذين خلفوا سوسير، واتجهوا برؤيتهم نحو النص. ولعلنا نستطيع أن نزعم أن من أوائل من مارس هذا التحول في العصر الحديث، وتابعه فيه آخرون، هو هاريس (Z.S. Harris)، وذلك في كتابه: (تحليل الخطاب - Analyse de discours)، حيث ركز جهوده على الخطاب ودور الكلام فيه.

2- *النص فعل دلالي*

لقد قام البحث اللغوي العربي إذن، على منظور حضاري. فتأسس به، ومنه استقى خطواته المنهجية:

أ- أما على صعيد المنظور، فقد كان النص هو الدافع والمحرك لكل الأفكار النظرية التي شكلت من العمل اللغوي مشروع رؤية، به ينشئ الإنسان ذاته، وبه يقرأها بوصفه كائناً لغوياً، ومن خلاله ينظر إلى العالم ويتعامل معه. وقد تكونت لديهم، بناء على ذلك، جملة من التصورات أو لنقل جملة من الأفكار المجردة. فأخذوا في تطبيقها على عدد من التجارب اللغوية والمواضيع المتغيرة ذات الصلة بها، والتي تقوم على قاسم واحد وسمة مشتركة بينها. وقد كان ذلك واضحاً عندهم في جمعهم للمادة اللغوية في مستوييها التركيبي والمعجمي، حيث قام التصور على أساس جمع عدد من العناصر في باب واحد، تشترك

بالسمات نفسها. وذلك من غير أن ينظروا إلى جملة الفوارق القائمة بينها، وإذ فعلوا هذا، فقد استطاعوا أن يستخلصوا عدداً من التصورات المساعدة على التجريد والتعميم، أي على الانتقال - فيما يخص التجريد- من الواقع الحسي إلى التصور. وبذلك عزلوا بوساطة الفكر أشياء هي في الواقع غير معزولة. ولقد أورد صاحب "الكليات" تعريفاً للتجريد فقال: "التجريد هو حذف بعض معاني اللفظ وإرادة البعض، ويتعلق بمفهوم اللفظ" (2). وإذ كان لهم ذلك، فقد استطاعوا أن يمارسوا التعميم، أي أن يضعوا تحت متصور واحد جملة من السمات المشتركة والملاحظة في عدد من الأشياء المنفردة. وأن يعمموا هذا المتصور على فئة أو صنف غير محدود من الأشياء الممكنة وجوداً. وقد جاء في "الكليات" تعريف "العام": "كل ما يتناول أفراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول فهو العام" (3).

ب- وأما على صعيد الخطوات المنهجية، فقد كان النص أيضاً هو أداة استنباط القوانين اللغوية التي وقفوا عليها ، واستخدموها استخداماً إجرائياً في الكشف عن مكوناته، وذلك بوصفه ظاهرة يتم بها الكلام ويتعامل المتكلمون بها.

ونحن هنا، لا نستطيع إلا أن نقف على جانبين فقط من هذا المحصول المعرفي الواسع، وذلك بشكل موجز:

أ- الجانب الأول، ويتعلق بدلالة النص بين المرسل والمتلقي، وهو ينقسم إلى قسمين:

- القسم الأول: ويكون النص فيه تارة على مثال مرسله، كما يكون تارة أخرى على مثال متلقيه. ولما كانت الخطابات عندهم أنواعاً ثلاثة: خطاب يومي، وخطاب قرآني، وخطاب أدبي فقد أثاروا قضية اللفظ والمعنى، وانطلقوا منها فتكلموا عن

شروط الاتصال من جهة، وعن موجبات الخطاب نفسه من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالخطاب اليومي، فقد كان الاتفاق الضمني أو غير المعلن بين المرسل والمتلقي على مألوف النص المستخدم فيه: لفظاً، ومعنى، وتركيباً هو شرط الاتصال فيه. وأما عن موجباته، فقد كانت الدلالة المباشرة هي من أبرز ما تواضعوا عليه إنفاذاً له.

كما تكلموا أيضاً عن الإعجاز في الخطاب القرآني. ورأوا أن دلالة النص جزء من نظمه، وأن نظمه صورة لإعجازه. فصار الاتصال نفسه، بوصف الخطاب معجزاً، دالاً على مرسله. ولما كان الإبلاغ هو غاية هذا الخطاب، فقد ركزوا فيه جلَّ اهتمامهم على الوضوح. والخطاب - بحسب بعض المذاهب - إما ينقسم إلى ظاهر، ونص، ومفسر، ومحكم، وإما ينقسم إلى ظاهر ونص، وهذا رأي الشافعية. فإذا كان الخطاب حاملاً لدلالة قطعية، ولا تقبل التأويل فهو نص. وإذا كان مرجوحاً، أو كما قال الآمدي: "ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي، ويحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً"، فهو ظاهر.(4)

ولقد تكلموا أخيراً عن الخطاب الأدبي، ورأوا في شرطه خروج العلامة اللغوية عن مألوف العادة. وبهذا صارت دلالة النص حدوثاً من غير متوقع، وصار الاتصال، في انفتاحه وتحرر علاماته، خطاباً يعيد القارئ فيه بناء منظومته اللغوية والدلالية.

- القسم الثاني، ورأوا فيه أن النص علاقة بين طرفين. وهو مادام كذلك، فإنه يأخذ دلالته من وظيفته هذه. ولذا، فقد سموا الرسالة بياناً، وسموا العلاقة بين المرسل والمتلقي التبيين.

ويجدر بنا، هنا، أن نشير إلى رأي كنا قد أشرنا إليه سابقاً. فالنص بالنسبة إلى متلقيه قد لايقول بالضرورة ما قاله بالنسبة إلى منشئه، وإن تفسير هذا الانزياح قد يكون بأمرين: **الأول**، وهو أن زمن الإرسال، كما بينا، يباعد بين زمن الإنشاء وزمن التلقي. وإن هذا من شأنه أن يضفي على الرسالة بعداً دلالياً ليس في أصل الرسالة.

والثاني، وهو أن زمن المتلقي زمن في حالة تكوّن دائم. وهو زمن مختلف أيضاً وفي الوقت نفسه. وما كان ذلك كذلك إلا لأنه مرتبط بحالة المتلقي عصراً، وثقافة، ووضعاً نفسياً. وإن لمن فعل هذا وأثره، أن يضفي على النص الأصل نص المتلقي الخاص. وبهذا فإن النص قد يقرأ، ليس بوحي من دلالته الذاتية، ولكن بوحي من دلالته الإيحائية التي يجدها المتلقي فيه. ويؤدي هذا إلى تداخل في النصوص. ويصبح الكلام في النص الجديد حينئذ، توليداً لا للغة مغلقة على قوانينها المحدودة، كما ذهب إلى ذلك سوسير وتشومسكي، ولكن لنص، كان هو نفسه كلاماً على نص سابق.

وهكذا نلاحظ أنهم في القسمين معاً قد درسوا النص من زاويتين: الزاوية الأولى، وقام الدرس فيها على النص في ذاتيته النصية، والزاوية الثانية، وقام الدرس فيها على النص بوصفه وظيفة اتصالية. وأياً كانت وجهة الدرس، فقد فككوا النص وأعادوه إلى عناصره المكونة ضمن الظاهرة اللسانية.

وإذا أردنا التدقيق بحثاً عن الموقف النظري الذي قادهم إلى طرح قضية النص بوصفه النموذج الذي يُحقق للغة عملها وللكلام تجليه، فسنجد أن ذلك

يرتبط أساساً بمحاور الرؤية الأفقية والرأسية التي أنجزتها نصوصية القرآن في كثير من الآيات. وأما عن الكيفية التي تعاملوا بها مع هذين المحورين، فيمكن أن نبينها على النحو التالي:

- المحور الأفقي: ورأو فيه أن الإنجاز اللساني، هو صدور اللا متناهي من الكلام عن المتناهي من القواعد. وكان ذلك استنباطاً من مقابلتهم للمتناهي من القواعد الشرعية مع اللامتناهي من وقائع الأناسي (5). ثم انتهوا إلى رؤية عدوا اللغة فيها نشاطاً خلاقاً. فأسسوا بذلك نظرية في النظم تفسيراً لهذا النشاط، وتحليلاً للدلات غير المحدودة في الإنجاز اللساني.

- المحور الرأسي: وهو محور صاعد. وقد توصلوا به إلى حل مشكل الإعجاز. ذلك أنهم لما نظروا فيه، تدرجت بهم بصائرهم من اللغة ونظامها إلى النص ونظامه، ثم ارتقوا إلى نظام معرفي أعلى صار فيه وجود الخلاّق ضرورة لغوية.

ب – الجانب الثاني، ونرى فيه أن قضية تفسير النص وتأويله – وهي قضية دلالية من الدرجة الأولى– قد فتحت الباب واسعاً أمام نوع آخر من النشاط، تعاضدت فيه وتداخلت جملة من التيارات: اللغوية، والفلسفية، والمنطقية، والنفسية، والبلاغية.

وقد أثيرت في التراث العربي الإسلامي، حول هذه القضية، أو بسبب منها إشكاليات كبرى، رافقها نشاط عقلي، وفكري، وتنظيري لم تعرف الإنسانية له مثيلاً، شارك فيه طبقة من كبار العلماء من مختلف الاتجاهات والمذاهب، وذلك على مر العصور.

وإذا تأملنا في هذه القضايا والإشكاليات التي رافقتها، فسنجد أن النص بوصفه فعلاً كلامياً ودلالياً قد أدى إلى صياغة نماذج مفاهيمية، تتعلق بما يمكن أن نسميه "علم إنتاجية النص". فإذا ما نظرنا إلى هذه

المفاهيم، على ضوء العملية الإنتاجية للنص، فسنرى أنها في بعض منها تعود إلى الأحداث، أي إلى فعل النص في الواقع من جهة، وأثر هذا الواقع المصاغ لغوياً على حساسية المتلقي من جهة أخرى. كما سنرى أنها في بعضها الآخر تعود إلى العقل، أي إلى الفعل الدلالي فيه، ذلك الفعل الذي ارتبط بإنشاء النص ودفعه إلى تخطي التجربة الواقعية نحو صياغات فكرية وأصولية، كان من نتائجها تأسيس جملة من العلوم النظرية والعملية.

3- الدلالة وإنتاج النص

الدلالة هي أداة النص في إنتاج نفسه. ومن هنا، كان البحث فيه نظاماً مجرداً لا يؤتي أكله. والسبب لأن الكلام يمثل في أداء المتكلم نسقاً كلياً تنتجه الدلالة وتعطيه شكله الدال.

فإذا ما ذهبنا إلى التراث العربي نستنطقه حول هذا الأمر، فسنجد أن الجرجاني يقول: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاه العقل" (6). ولقد نعلم أن العقل كلي في منظوره وشمولي في مبانيه. وإنا لنحسب أن الجرجاني، بسبب من هذا، قد تكلم عن أمر كلي لايتمثل إلا بالنص. ويدل على هذا أنه حين تكلم عن الألفاظ، فقد تكلم عن أمر الدلالة وتلاقي المعاني. وتأكيداً على هذه الفرضية نجده يتكلم في كتابه، في عدة مناسبات وأمكنة، عن حركة الألفاظ تقديماً وتأخيراً وفق حركة المعاني. ثم إنه يتبع تأكيده هذا، في عدة مواضع من دلائل الإعجاز، بتأكيد آخر يرى فيه بأن الألفاظ لو انخلعت من دلالاتها لما وجب فيها ترتيب ونظم. ولقد نجد من ذلك مثلاً قوله: " ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ، التي هي لغات، دِلالتُها، لما كان شيء منها أحقَّ بالتقديم من شيء، ولا تُصور أن يجب فيها ترتيب ونظم" (7).

ولأن النص هو الإطار الشامل لكلام المتكلم والبنيـة الكليـة المستوعبة لـه دلالياً، فقد استحال النظر إليه أن يكون ألفاظاً مستقلة ليس يجمع بينهـا سوى تواليها في النطق. كما صار لا يصح، في دائرة أوسع من دائـرة الألفـاظ، النظـر إليه نظماً لهذه الألفاظ في جمل، ورصفاً لهذه الجمل في فقرات من غـير نظـر إلى معنى يرتب بينها ودلالة تنسق بين أطرافهـا، وتجعـل وجـود كـل واحـدة منهـا سبباً في وجود الأخرى.

ولكي يختبر الجرجاني صحة فرضيته، نراه يلجأ إلى منطق جدلي، فيأتي فيه بفرضية نقيضة، يقدم فيها النظم في الألفاظ على ترتيب المعاني الناظمة لهـا، ثـم يعمد بعد ذلك إلى مناقشتها. ويمكننا أن نـرى ذلـك عنـده في نقطتـين: الأولى، ويربط فيها بين النظم والمعنى. الثانية، ويستبعد فيها أن يكـون الفكـر واقعـاً في نظم الألفاظ أولاً، ومستأنفاً لنفسه في إيجاد المعاني لهذا النظم ثانياً.

- النقطة الأولى: ويقول فيها : "فإن قيل : النظم موجود في الألفاظ على كـل حـال، ولا سـبيل إلى أن يُعقـل الـترتيب الـذي تزعمـه في المعـاني، مـا لم تنظـم الألفاظ و لم ترتبها على الوجه الخاص. قيل: إن هذا هو الذي يعيد هذه الشـبهة جذعةً أبداً، والذي يحلها: أن تنظر: أتتصور أن تكون مُعْتَـبِراً مفكـراً في حـال اللفظ مع اللفظ حتى تضعه بجنبه أو قبله، وأن تقول: هذه اللفظة صلحت ههنا لكونها على صفة كـذا، أم لا يعقـل إلا أن تقـول: صَلَحَـتْ ههنـا لأن معناهـا كذا، ولدلالتها على كذا، ولأن معنى الكلام والغرضَ فيـه يوجـب كـذا، ولأن معنى ما قبلها يقتضي معناها؟" (8).

- النقطة الثانية: ويقول فيها: "إن الألفاظ إذ كانت أوعية "للمعـاني، فإنهـا لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجـب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطـق. فأمـا أن تتصـور في الألفـاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظـم الـذي يتواصفه البلغاء فكراً في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعـاني إلى فكـر يستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظن، ووهم يتخيل إلى مـن

لا يوفي النظر حقه. وكيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافاً وأحوالاً إذا عرفتها عرفت أن حقها أن تُنْظَمَ على وجه كذا"(9).

ونستنتج مما سبق أن المتكلم في أي موضوع كان، وبغض النظر عن طول أو قصر ما يقول، إنما ينسج نظام كلامه، اتساقاً وترتيباً، على منوال نظام المعاني المتسقة في النفس والمترتبة فيها. وهذا يعني أن كلامه رهن بكلية الدلالة التي تنتجه وتجعل منه فعلاً نصوصياً. وما كان هذا هكذا إلا لأن الدلالة، في تعبير المتكلم عن موضوعه، كيان كلي يجسده نظام الخطاب ويقول فيه نفسه. ومن هنا فقد كانت شمولية النص أو في أداء لكلية الدلالة في إنجاز المتكلم لكلامه، وبعبارة أخرى يمكننا أن نقول إن النص لايمكنه أن يرتد إلى نظامه ليربط به بين وحداته التعبيرية (الألفاظ، الجمل، الفقرات) من غير أن تكون الدلالة هي أس هذا النظام الذي يُنْجز فيه نفسه.

ولعله من المفيد أخيراً أن نقول أن بعض الاتجاهات اللسانية المعاصرة قد أكدت هذا المنحى الذي تمخض عنه التراث العربي. فهيلمسليف يقول: "تقدم اللغة نفسها مباشرة بوصفها نظاماً من الإشارات، أي بوصفها نظاماً من الوحدات التعبيرية التي يرتبط بها مضمون ما" (10).

المصادر والمراجع

1- يمكن النظر في موضوع الدلالة عند الأصوليين في أحد الكتب التالية:
- محمد حبلص:"البحث الدلالي عن الأصوليين". مكتبة عالم الكتب. القاهرة 1990.
- طاهر سليمان حمودة: "دراسة المعنى عند الأصوليين". الدراسة الجامعية للنشر، الاسكندرية.
- السيد أحمد عبد الغفار: "التطور اللغوي عند الأصوليين". عكاظ للنشر والتوزيع. جدة 1981.

2- أبو البقاء أيوب الكوفي: "الكليات. مؤسسة الرسالة 1992 . بيروت. ص274.

3- المرجع السابق. ص /600/

4- سيف الدين بن محمد الآمدي: "الإحكام في أصول الأحكام". دار الكتب العلمية. بيروت/1980/ ج 3. ص/73/.

5- منذر عياشي: قضايا لسانية وحضارية. دار طلاس . دمشق /1990/ ص./76/.

6- عبد القاهر الجرجاني: "دلائل الإعجاز". تحقيق محمود شاكر. القاهرة مكتبة الخانجي. ص/49-/50.

7- المرجع السابق. ص/50/.

8- المرجع السابق. ص. /52/.

9- المرجع السابق ص. /52-53/.

10- Louis Hjelmslev: Le Langage. Ed; Minuit. Paris, Tra, Michel Olsen. 1966. P. 55.

علم الدلالة من منظور غربي

1- المصطلح وشيوعه:

آ- **الدلالة:** *مولد المصطلح.*

لقد مر مصطلح "الدلالة" بمسميات عديدة قبل أن ينتهي إلى مسماه المعروف هذا. وإننا لنجد من أولى هذه المسميات: "La Sémasiologie" وهي كلمة مشتقة من أصل يوناني "Séma"، أي "معنى". وقد أشار بيير جيرو إلى أنه قد شاعت بعد هذه التسمية مصطلحات أخرى تدل على المعنى، مثل:

Rhémalogie , Rématique , Glossologie , Sématologie. (1).

وقد تغلب مصطلح "الدلالة" على كل هذه المسميات، فذاع واشتهر. وهو معروف اليوم باسم "La Semantique" . وأما في العربية، فقد شاع باسم "علم الدلالة" وهذه، في الواقع، ترجمة تتصل بالمفهوم الغربي لمعنى المصطلح أكثر من اتصالها بالمعنى المعجمي لكلمة "الدلالة" أو الدلالة في العربية.

والجدير بالذكر، أن علم الدلالة كان مرتبطاًفي إطار الثقافة الغربية قديماً، بعلوم البلاغة. ولم ينفصل عنها إلا بعد أن جاء العالم اللغوي "ميشيل بريال – Michel Breal"، وكتب كتاباً سماه: "مبحث في علم الدلالة – Essais de Sémantique" . ولكن هذا العالم الفرنسي الأصل، على الرغم من أنه أعطى لهذا العلم استقلالاً عن علوم البلاغة، فقد ظل متأثراً بالوضعية التجريبية التي كانت مسيطرة في القرن التاسع عشر. فجاء عمله ضمن المنهج التاريخي داعماً له ومؤسساً به.

ولقد نستطيع أن نستدرك فنقول إن هذا العالم إذا كان قد أجرى بحثه على هذا النحو، فذلك لأنه، في العصر الذي كتب فيه كتابه، لم تكن مباحث اللسانيات قد شاعت بعد. فهو سابق لسوسير، ولكنه ممهد له أيضاً. ثم إنه كان ابن عصره. ولذا، فقد ظل مرتبطاً بالأطر المعرفية التي يمده بها. ولعل

انتسابه للوضعية التجريبية هو الذي دفع به إلى عزل الدلالة عن البلاغة، وإعطاء البحث فيها صبغة علمية. وهذا ما سنشير إليه فيما يلي موجزين.

ب- الدلالة بين البلاغة والمنطق

نود أن نشير إلى نقطتين:

* لقد كان البحث في المعنى إلى ما قبل بريال، يعد جزءاً أصيلاً من الدرس البلاغي الغربي، ولذا كانت طريقة الدرس فيه تذهب إلى حد التطابق مع البلاغة منهجاً وطريقة. وتجلى ذلك أكثر ما تجلى في دراسة الصورة والمعنى الكامن فيها.

ويمكن اعتبار البحث الذي قدمه بريال على هذا المستوى، نقطة تحول كبرى في دراسة المعنى. ذلك لأن بريال لم يقتصر على إحداث تبديل في مسمى البحث ودرسه فقط، ولكنه أحدث أيضاً نقلة نوعية في منهج البحث نفسه. وقد بدا ذلك واضحاً حين ذهب في بحثه مذهبين:

- الأول، وعمل فيه على تحديد المعاني عبر تتبع تاريخي.
- الثاني، وهو المهم، وعمل فيه على استخراج القوانين الكامنة وراء تغيير المعاني وتحولها.

وابتداء من هذا، اكتسب البحث في الدلالة صفة العلمية والدرس العلمي.وصار مستقلاً بنفسه، وللبلاغة مفارقاً.

* نلاحظ بادئ ذي بدء أن ارتباط مسمى الدلالة باللغة اليونانية اشتقاقاً، قد ترافق مع ارتباط آخر بالثقافة اليونانية فلسفة ومنطقاً. وكان من نتيجة هذا أيضاً أن ارتبطت الدراسات الدلالية الغربية ارتباطاً وثيقاً بالمنطق، امتد إلى عصرنا الحاضر. ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن بعض الدراسات الدلالية المعاصرة تعد وجهاً آخر للبحث في المنطق. وقد تنبه اللسانيون لهذا الأمر، فحاولوا التخلص منه. كما حاولوا إحلال الرؤية اللغوية للمعنى مكان الرؤية المنطقية له.

2- الدلالة والعلم:

عندمـا ظهـر، في بدايـة هـذا القـرن، كتـاب سوسـير : Cours de Linguistique générale - محاضرات في اللسـانيات العامـة"، أحـدث ثـورة في الدرس اللساني. ولقد كان من إحدى نتائج ظهوره، أن تواصلت الدراسات الدلالية التي بدأها بريال. فازدهرت اتجاهاتها وتعددت مذاهبها بتعـدد المدارس اللسانية التي تنتمي إليها. ولكن الأمـر الـذي أجمعت عليه كـل الدراسات في تعريف علم الدلالة، لا يخرج عن إطار تعريفات ثلاثة:

1- "إن علم الدلالة دراسة لمعنى الكلمات".

2- علم الدلالة هو "دراسة المعنى".

3- إن علم الدلالة علم به تحدد الشروط التي تجعل الرمـز متضمنـا للمعنى.

ويمكننا أن نلاحظ أن كلمة "علم" تظهـر في التعريف الأول. وإن كلمـة "المعنى" تظهر في التعريف الثاني. وإن كلمة "رمز" تظهر في التعريف الثالث.

وإن وقفة قصيرة مع كل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاثة، ستقودنا، دون ريب، إلى النتيجة المضاعفة التالية:

- إنها ستبين، أولاً ، ما المقصود بكلمة "علم" في البحث الدلالي المعاصر، وما المقصود بكلمة "معالجة" علمية. وهما شيئان مختلفان.

- وإنها ستبين ثانياً، وعلى ضوء ما سنراه أولاً، إذا كانت المسائل الدلالية في التراث العربي، وقضايا المعنى المثارة فيه ستدخل في باب العلـم أو في باب المعالجة العلمية. أو لا تدخل في أي منهما.

ولعل دافعنا إلى ذكر هذا الأمر في هذا الموضع، هو أن الدكتور أحمد مختـار عمر ذكر في كتابه "علم الدلالة"، بعـد موجـز لا يتجاوز الأسطر عـرض فيـه لمباحث الدلالة عند العـرب، أن "معالجـة الدلالـة بمفهـوم العلـم، وبمنـاهج بحثـه

الخاصة، وعلى أيدي لغويين مختصين إنما تعد ثمرة من ثمرات الدراسات اللغوية الحديثة، وواحدة من أهم نتائجها"(2).

ولكي لا نستبق الأمور، نقول إنه زعم متعجل، ولكنه يوزعنا نفكر، لما يثيره فينا من قلق معرفي. فالتراث اللغوي العربي دليل حضارة شيدت بنيانها وفق نظام، كان العقل المعماري فيه هو الأساس لكل تصور نظري وعملي. وإن تراثاً كهذا، لا يعقل أن يكون قد خلا من معالجات دلالية بمفهوم العلم كما ندركه الآن، خاصة وأن التراث اللغوي يعد سمة فارقة لحضارة قوم، يمكن أن نطلق عليها "حضارة النص".

ونود، استكمالاً لما بدأنا به، أن نلامس أمرين: الأول، وسنتكلم فيه عن "الدلالة والعلم". والثاني ، سنتكلم فيه عن "الدلالة والمعنى".

أ- الدلالة والعلم:

لايقتصر العلم على تعريف واحد. إنه يتعدى ذلك إلى عدد من التعاريف. ولكن إذا تأملنا جل التعاريف، فسنجد أنه بالإمكان اختزالها إلى تعريفين اثنين:

- "العلم هو مجموع معرفة قوانين السيرورة الطبيعية" (3)

وإذا كان العلم هو هذا، فإن المعالجة العلمية ستتمثل، حينئذ، في استخدام جملة من الخطوات المنهجية لتحديد الظاهرة نشوءاً واكتمالاً، واستخراج قوانين تكونها بداية ونهاية.

- "العلم طريقة من طرق المعرفة النقدية" (4).

وإذا كان العلم هو هذا، فإن المعالجة العلميّة ستكون، حينئذ، ممارسة نقدية. وذلك بشرط أن يأخذ النقد المعنيين التاليين:

أولاً- يجب على النقد أن "يدل أن العلم يمارس رقابة يقظة على خطواته نفسها، كما يجب عليه أن يضع موضع التنفيذ معايير دقيقة للشرعية".

ثانياً – يجب على النقد أن "يعد مناهج تسمح له بتوسيع حقله المعرفي بشكل منظم"(5).

وإذا كانت الممارسة العلمية هي إنفاذ هذين الشرطين معاً، فذلك لأنها تتصف بالتأمل والاستنباط من جهة أولى، كما تتصف بالتنبؤ والاستشراف من جهة ثانية.

وإذا تأملنا هذين التعريفين، فسنلاحظ أن بينهما اختلافاً كبيراً: فالعلم في التعريف الأول لايقوم على مفهوم ذاتي، وإنما على معرفة خارجية. ولذا كانت القوانين المتسعملة فيه ليست هي قوانين الذات بوصف الذات علماً، ولكنها قوانين السيرورة في الطبيعة. وإن هذا الأمر لَيُفَسَّر بتوجه حركة البناء فيه: إنها حركة استقراء تبدأ من الخارج وتستقر فيه، من غير:

1- أن تسمح بانشاء أي موقف نظري يعبر عن حركة بناء داخلي للعلم.

2- وكذلك، من غير أن تسمح بأي توسعة في الحقل المعرفي الذي هو موضوع البحث.

ونرى، على العكس من هذا، مفهوم العلم في التعريف الثاني. فحركة البناء تبدأ من الداخل، أي من العلم بوصفه ذاتاً مالكة لمعارفها، وتتجه نحو الخارج موضوع البحث. ولذا يمكن أن نقول في وصفها:

1- إنها حركة استنباطية، تحيل الظاهرة المدروسة إلى نموذجها وتسمح بإنشاء موقف نظري.

2- وإنها حركة تسمح بتوسيع الحقل المعرفي.

ونلاحظ في هذا التعريف أن العلم إذ يراقب خطواته، يشترط في الوقت نفسه، وجود معايير دقيقة تضمن شرعية تنفيذ معارفه النقدية. وإننا لنجد أنفسنا أميل إلى هذا التعريف، وذلك لسببين: أولاً، لأن "إعداد معايير الشرعية، وإعداد مناهج البحث يعد جزءاً أصيلاً من تطور المعرفة العلمية نفسها"(6).

ثانياً، لأن ميدان الدلالة والبحث فيها هو ميدان العلوم الإنسانية وليس ميدان العلوم الطبيعية.

وبالفعل، إننا إذا دققنا النظر في التعريف الأول، فسنرى أن العلم يقوم فيه على معرفة قوانين السيرورة الطبيعية. وللملاحظة نقول: إن الدلالة جزء من النشاط اللغوي الخلاق للإنسان. وهي بسبب هذا، لا علاقة لها بقوانين السيرورة في الطبيعة. فهذه الأخيرة رسم للثبات في حصول الأشياء وحدوثها. والقياس مما لايعتد به فيها. وهي لولا ذلك، ما كان لها أن تكون دليل نشاط لغوي خلاق. أو أن تكون خارقة للمألوف، فتُبنى على غير مثال.

ولكن، إذا دققنا النظر أيضاً في التعريف الثاني، فسنرى أن تعريف العلم فيه يحتاج إلى دقة. فقولنا عن العلم : "إنه طريقة من طرق المعرفة النقدية"، يجعل العلم فضفاضاً . ولذا، فإن هذا التعريف كما نرى، على الرغم من التحديدات المنهجية التي ألحقناها به ، لا يكفي لكي يكون أساساً متيناً للدرس الدلالي. ولعل هذا هو الذي دفع "جون لاينز" إلى القول: "ربما تكون الفائدة أعم لو عرضت مستلزمات المصطلح (علمي) تفصيلياً" (7).

وإن هذا الأمر لن يتضح إلا من خلال الممارسات العلمية العديدة والمختلفة التي قدمها اللسانيون في ميدان الدراسات الدلالية.

3- *الدلالة والمعنى:*

نستطيع القول إن علم الدلالة إنتاج مشترك بين عدة علوم. ولهذا يمكن وصفه بأنه جزء من تطور المعرفة الإنسانية نفسها، كما نستطيع القول، بشكل أقل تعميماً ، إنه إنتاج خاص باللسانيات. لهذا يمكن وصفه بأنه جزء من التطور الخاص للنظريات اللسانية في رصد النشاط اللغوي. كما نستطيع القول أخيراً، إن علم الدلالة هو النظرية العامة للمعنى. ولهذا يمكن وصفه بأنه فرع من تصوره.

ومهما يكن قولنا فيه، فإن علـم الدلالـة، في الواقـع، هـو حـاصل تداخـل العلوم وتساندها تنظيراً وممارسة، وهو في الوقت نفسـه حـاصل تطـوره الذاتـي منهجاً وتصوراً.

وإن شأنه في ذلك هو شأن بقية العلوم نشأة وتطوراً، بداية ونهاية. ولكن ما يجب إدراكه، هو أن هذا العلم لايزال في حالة تطور. وهذا يعني أنه لم يأخذ بعد الشكل النهائي لـه. وإننـا لنحسـب أنـه سيبقى كذلـك مـا دامـت الحيـاة الإنسانية مستمرة في تطورها، وما دام النشاط اللغوي يرافقهـا ويعبر عـن كـل المتغيرات التي تطرأ عليها. ولكن إذا تأملنا، فإن هذا يعني أيضـاً أن علـم الدلالـة هو العلم الـذي ترتبـط ضـرورة وجـوده بضـرورة انفتاحـه. ولعـل هـذا يعطيـه خصوصيته بين العلوم.

ولأن هذا العلم هو كذلك، فإننا نجد عـدة نظريـات فيـه مختلفـة مشـاربها وألوانها، ومتنوعة إنتماءاتها ومذاهبها. وكلها تقف شواهد على اغنائه وإثرائه. وإنه بها ليرسم صورة لوضعه من حيث هو علـم تسـانده عـدة علـوم وتتداخـل معه، ومن حيث هو مالك لخصوصية ذاتية تميزه من بـاقي العلـوم. ويمكننـا أن نذكر من هــذه النظريـات الـتي جعلـت أهدافـه متعـددة وأشـكال البحـث فيـه متنوعة: نظرية الإحالة المرجعية لكل من "أوجـدن" و "ريتشـاردز" ولهمـا فيهـا كتاب ذائع الصيـت: (معنـى المعنـى – THE MEANING OF MEANING). وهناك النظرية الذهنية. وهي نظرية لها امتدادها التاريخي عبر عدد من الفلاسـفة والمفكرين. وقوام هذه النظرية يكمن في رأيتها أن فعل الكلام إنما هـو أثـر مـن آثار فكر المتكلم. كما أن هناك النظرية السلوكية التي تقـف علـى النقيـض مـن النظرية الذهنية. ونجد على رأس هذه النظرية "بلومفيلـد" في ميـدان الدراسـات اللغوية، و "واتسون – WATSON" في ميـدان الدراسـة النفسية. وهـي نظريـة ذات صبغة تجريبية. ولذا فهي تقيم علاقـة قوامهـا الملاحظـة المباشـرة بـين المثـير الصادر عن المحيط الخارجي وبين الاستجابة التي يؤديها العضو على هـذا المثـير. وهناك أيضاً نظريـة السـياق. ونجـد مـن الذيـن يقفـون علـى رأسـها "فـيرث –

FIRTH ". فهو يرى أن المعنى لا ينفصل عن الدور الاجتماعي للغة. ولهذا، فهو يعطي للسياق أهمية كبرى. وهناك إلى جانب هذه النظريات" نظرية الحقول الدلالية" و " النظرية التحليلية.

وإذا كان لعلم النفس، وعلم الاجتماع، واللسانيات كل هذا التداخل مع علم الدلالة، فإن للفلسفة والمنطق أيضاً تداخلاً مع هذا العلم. وحسبنا هنا أن نذكر مدرستين من أكبر المدارس في عصرنا. كلاهما ركز على اللغة واتخذ من المعنى موضوعاً للدرس وهدفاً. هاتان المدرستان هما: التجريبية المنطقية، وقد عرفت باسم " مدرسة كمبرج التحليلية". الثانية، وقد عرفت باسم "فلسفة اللغة العادية".

إن وقوفنا علىهذه النظريات، والاتجاهات، والمدارس، ليدل أن "المعنى" ليس في مناله سهلاً، مع أنه أقرب ما يكون إلى متكلم اللغة. فهو من مادته يؤسس الكلام مضموناً وموضوعاً. وهو عليه يقيم فهمه ارسالاً واستقبالاً. وهو به ينجز كل رسالة، لغوية أو غير لغوية، تماماً وكمالاً. ثم إنه .. لينطلق منه سعياً نحو اكتناه سبل بقائه واجتماعه.

وإذا كان المعنى يحتل كل هذه المساحة من الأهمية، فحري بنا أن نتعمقه لندرك هويته والكيفيات التي صار بها معنى.

4- تعددية المعنى:

لقد سبق أن قلنا في تعريف علم الدلالة إنه: "دراسة المعنى" . ولنا أن نسأل الآن: ما هو المعنى؟ . وإذا حاولنا أن نجيب علىهذا السؤال، فمن المؤكد أن عدداً غير قليل من الإجابات ستصلنا. فإذا عدنا إلى جون لاينز، فسنجده يقول: " إن المصطلح (معنى) يحتوي هو نفسه على عدد من المعاني" (8). ولذا، يضع هذه الكلمة في عدد من السياقات امتحاناً لها واختباراً لمضمونها. فإذا ذهبنا مذهبه وجئنا بأمثلة متعددة نحاكيه فيها، فلعلنا نصل بالتدريج من تعريف علم الدلالة إلى تعريف المعنى، موضوع علم الدلالة.

الأمثلة:

1- ما معنى كلمة جبل؟

2- لا معنى للحياة من غير عقيدة.

3- أي معنى يمكننا أن نعطي لكلمة ذهن؟

4- لا معنى للمال والجاه عند من يؤمن با لله واليوم الآخر.

5- ما معنى الملاحظة التي أبداها؟

6- عندما ننظر إلى الطبيعة نرى أن الأشياء تحمل معانيها في ذاتها.

7- ما معنى المعنى؟

تشير هذه الأمثلة إلى أمرين:

1- تتعدد معاني كلمة معنى بتعدد الأمثلة التي وردت فيها.

2- ثمة عامل مشترك بين المعاني المتعددة لكلمة معنى.

وإذا كان العامل المشترك قائماً بين تعددية المعاني لكلمة معنى كما تشير الأمثلة، إلا أننا لا نستطيع، مع ذلك، أن نعينه أو نموضعه. وليس هذا فقط، إننا لا نستطيع أيضاً أن نحدد نوعه وطبيعته.

ولكن يبدو من منهج جون لاينز أننا إذا بدلنا كلمة "معنى"، ووضعنا عوضاً عنها كلمة "دلالة"، فقد نصل إلى تحديد بعض المعاني المتضمنة في كلمة "معنى" الموجودة في الأمثلة السابقة.

وإننا لنرى أن لهذه الخطوة الإجرائية أهمية بالغة في دلالتها، وذلك على مستويين:

*- أولاً على مستوى الكلمة: يمكننا أن نلاحظ علىهذه المستوى أن ثمة مجموعة من الكلمات في اللغة تنتمي إلى حقل دلالي واحد، وتحتوي علىقيم دلالية تبادلية. فإذا هي دخلت في سياق معين - وهو هنا جملة

الأمثلة – ظهرت هـذه القيـم، وحينئـذ تسـتطيع الكلمـات بفضلهـا أن يحدد بعضها بعضاً.

*- ثانياً على مستوى العلم: ويمكننا أن نلاحظ أن مصطلح "علم الدلالة" يفترق في دلالاتـه الإجرائيـة عـن "المعنـى" في دلالالتـه الحدوثيـة. فعلـم الدلالة ليس هو "المعنى"، ولكنه طرق دراسة المعنى. وبهذا يصبح جلياً، من وجهة نظر منهجية، امتناع العلم الـدارس عـن الاختـلاط بموضـوع درسه.

وإذا كان ذلك كذلك، فإننا في تتبعنا لهـذه الأمثلـة، سـنجد أنفسـنا أمـام اتجاهين من اتجاهات البحث:

- الاتجاه الأول "تنظيري":

وهو يتضمن بالإضافة إلى طرق البحث عنـد اللسـاني وعـالم اللغـة، طـرق البحث عند الفيلسوف، والمنطقي، ورجل الدين، والأديب. ذلك لأنه يستطيع كل واحد من هؤلاء أن يعطي تفسيراً لكلمة معنى يتفق مع اختصاصه ويتـلاءم مـع اهتمامـه. فالفيلسـوف قـد يجـد فيهـا الحكمـة، فيسـتحضرها بعـد غيـاب. والمنطقي قد يجد فيها معنى الأسباب والعلل، فيفسر بها دلالات الحدوث رابطاً بين الشيء وأسباب حدوثه، وكذلك رجـل الديـن، فإنـه قـد يجـد خلـف هـذه الكلمة كل النصوص المقدسة التي يؤمن بها. وأما الأديب، فإنه يودع فيها كـل نشاطاته الإبداعية والخلاقة.

وهكذا يكون المعنى حاملاً لدلالات يتوزعها كل واحد بحسب اهتماماته. وإذا كان هو كذلك، فيمكننا أن نفترض أنه وجود بالقوة، أو أنه وجود معلـق لا يتحقق في الواقع، إلا من خلال إطار نظري ومعرفي معين، يميزه ويجعلـه دالاً بخصوص.

- الاتجاه الثاني "تجريبي":

ويمكن أن نصف هذا الاتجاه فنقول عنه إنه اتجاه فيزيائي. ذلك لأن البحث فيه يقوم على تجريب المعنى مادياً لاختباره واكتشاف قابلية انطباقه أو عدم انطباقه على الواقع. ولذا، فهو يخضع، بموجب هذا، إلى معيار الخطأ والصواب.

ونلاحظ أن هذا الاتجاه لا يعتد بقوانين تشكل المادة اللغوية. كما نلاحظ أنه لايتخذ من اللغة صوتاً ولفظاً، جملة ونصاً معياراً له، وإنما يجعل الواقع وحدوث الأشياء فيه معياراً. ومن هنا، فإن المعنى عنده لا يعد منتجاً لغوياً. بل إنه لا يعد شيئاً إلا إذا وجد قابلية للتحقق في الواقع.

وإذا كان هو كذلك، فثمة افتراق أصولي بينه وبين علم الدلالة. فهذا الأخير ينظر إلى المعنى على أنه ظاهرة لغوية، بغض النظر عن أي معيار آخر. بينما ينظر إليه هذا الاتجاه على أنه الحقيقة التي يصادق الواقع عليها، ويجب على اللغة أن تتقيد بها (9). وإذا دل هذا الأمر على شيء، فإنما يدل على أن هذا الاتجاه غير لغوي ولا يدخل في دائرة البحث اللساني.

ولقد رأينا أن الحلول، في الاتجاه الأول، تتعدد بتعدد الباحثين أو المشتغلين في الدلالة. كما رأينا أن الحلول، في الاتجاه الثاني، تتعثر بسبب قياس المعنى على الواقع واتخاذ التجربة معياراً لصدقه أو تحققه. وإذا كان الحال كذلك، فثمة سؤال يطرح نفسه: هل هذا يعني أن الطريق بات مسدوداً أمامنا؟

لم يستنفد العمل الدلالي كل الحلول الممكنة المتاحة. ولقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في اللسانيات ومناهج البحث الدلالي. وكان من نتيجة هذا أن تعددت آفاق البحث ومناهجه في أمريكا وأوربا، ودخل البحث الدلالي مناطق لم يكن التفكير فيها ممكناً من قبل. وصار المعنى في تحليله بؤرة تجمع إليها عناصر متنوعة ومتعددة: صوتية وصوتمية، تركيبية ونحوية، جملية ونصية، سياقية وغير سياقية، بالإضافة إلى مقاصد المتكلم.

ولكن على الرغم من كل ذلك، نعود فنقول إن علم الدلالة وإن كان قد استقر علماً، نظراً للخطوات المنهجية التي يتبعها، إلا أنه لم يكتمل بعد ميداناً. فعدد كبير من قضاياه المطروحة قابلة لإعادة النظر. وثمة قضايا كثيرة أخرى لم يطرحها بعد. فهو يشبه في هذا الدوائر المفتوحة. وإنا لنحسب أنه سيظل كذلك.

المراجع:

1- بيير جيرو: علم الدلالة. ت . منذر عياشي. دار طلاس. دمشق. /1988/ . ص /19-20/.

2- أحمد مختار عمر: علم الدلالة. دار العروبة . /1982/. الكويت. ص/22/

3- Encyclopaedia Universalis. v. 14, Paris - 1968, p. 752.

4- المرجع السابق، صفحة 75

5- المرجع السابق ص. 75

6- المرجع السابق ص. 75

7- John Lyon: Linguistique générale, Ed. , Larousse Paris 1970, P. 5

8- John Lyons: Elements de Sémantique. Ed, Larousse, Paris. 1960, P.5

9- زكي نجيب محمود. موقف من الميتافيزيقا، دار الشروق. ط/2/. عام 1983 ص.1 وما بعدها.

موضوع علم الدلالة:

"منظور فينومينولوجي"

1- استدعاء المصطلح لموضوعه:

تعد قضية المصطلح واحدة من القضايا التي تثير اهتمام المشتغلين بالعلم بمقدار ما يثير اهتمامهم الاشتغال بموضوع العلم نفسه. ولذا، فقد كان وجوب الاتفاق على المصطلح أمراً لاغنى عنه بالنسبة إلى كل الباحثين، والمتخصصين، والعاملين في ميدان علمي محدد. ذلك لأن المصطلح، إذ يملك القدرة نظرياً على استدعاء موضوعه، فإنه يعد أيضاً أداة اتصال مفيدة في موضوع واحد. وهو بهذا المعنى علامة عملية، ليس الغاية منها تبسيط المادة المدروسة، ولكن الغاية منه الإشارة إلى دلالة مخصوصة.

وقد كان المصطلح كذلك لأنه يحيل إلى نوعين من المراجع: فهو إما أن يحيل إلى مفهوم ذهني، كما في العلوم الإنسانية على وجه الإجمال. وإما أن يحيل إلى شيء كائن في الواقع، كما في العلوم الأخرى ذات الموضوع المادي، وإن هذه الإحالة بنوعيها إلى المفهوم أو إلى الشيء لتضع المحال إليه في علاقة مباشرة مع ميدان معين من ميادين المعرفة، أو مع ميدان خاص من ميادين النشاط الإنساني.

وإننا لنجد، ضمن هذا الانشغال بقضية استدعاء المصطلح لموضوعه، أنَّ نفراً من اللسانيين وفريقاً من فلاسفة اللغة، قد عكفوا على تحديد مصطلح "الدلالة" من حيث الموضوع الذي يعالجه العلم الخاص بهذا الميدان. وما كان ذلك منهم إلا لأنهم رأوا أن العلم نفسه إنما يتحدد بدوره بما فيه من مصطلحات خاصة مستوعبة للمفاهيم التي يقوم عليها، ودالة على الموضوع الذي يشتغل فيه ويعالجه. ولقد غدت دلالة المصطلح "دلالة" بسبب ذلك، جزءاً من دلالة العلم على نفسه ودلالة العلم على موضوعه بآن واحد.

يقول الفيلسوف البولوني "آدام شاف" في كتابه: "مدخل إلى علم الدلالة": "إن علم الدلالة بوصفه منهجاً علمياً، قد غدا في اللحظة الراهنة شديد التعقيد، فلقد يستطيع المصطلح أن يحتوي على عدد من المفاهيم، إلى درجة أنه نفسه يحتاج إلى تحليل دلالي، وذلك إذا أردنا أن نتلافى لبساً مؤسفاً وأخطاء على صعيد المنطق" (1).

ولكن، هل هذا يعني أن علم الدلالة لشدة تعقيده قد غدا علماً بلا موضوع؟، كما أن تعدد دلالات المصطلح "دلالة" قد جعل منه مصطلحاً لايحيل إلى مفهوم محدد أو إلى شيء معين؟.

ليس الأمر كذلك، فالتعريف بهذا العلم لا يقبل من الدلالات ما يعد ظاهرة فردية. وهو، بناء على هذا، لايتبنى تعريفاً يعبر عن موقف فردي، سواء كان هذا الفرد فيلسوفاً، أم عالم دين، أم أديباً، أم غير ذلك. وإذا كان التعريف بهذا العلم لا يقبل الظاهرة الفردية، فإنه أيضاً لا يقبل من الدلالات على المصطلح "دلالة" ما يحدده منهج معين قياساً على الواقع والتجربة، أو ما يقيمه، بالاستناد إلى ذلك، من معايير الصحة والخطأ.

إنه مما لا شك فيه، أن مصطلح الدلالة قد مرّ بعدة تطورات، جاءت تلبية لتطور اللغة بوصفها نظاماً، أو تلبية لتطور الكلام بوصفه أداء. وقد حمل المصطلح، في كل حقبة من حقب تطوره بالاضافة إلى عدد من المسميات، معنى بديلاً لمعنى سابق، أو معنى مضافاً إلى معنى لاحق. وقد أدى هذا الأمر

بالباحثين، كما نحسب، إلى حيرة معرفية وتشوش في الرؤية. وأصبح نتيجة لذلك، كما يقول غريماس: "من الأمور المعتادة، في الوسط اللساني، أن يتساءل المرء، وإلى يوم الناس هذا، إذا كان علم الدلالة يمتلك موضوعاً متجانساً، وإذا كان هذا الموضوع يسلم قياد نفسه للتحليل البنيوي. وبقول آخر هل يحق لنا أن نعد علم الدلالة درساً لسانياً" (2).

ولعل العلة الكامنة وراء هذا الموقف هي أن علم الدلالة، كما يرى ذلك غريماس نفسه، قد ظل "يستعير مناهجه تارة من البلاغة التقليدية، وتارة أخرى من علم نفس الاستبطان" (3).

ولكن مع ذلك، فإن "علم الدلالة" لم يستقر علماً إلا بعد نشوء اللسانيات في العصر الحديث على يد سوسير، وذلك على الرغم من أن ميشال بريال كان أول من بحث في الدلالة بشكل مستقل، بالإضافة إلى أنه كان سابقاً لسوسير. وبقول آخر فإن التطورات التي مر بها هذا العلم قد جعلته أكثر دقة في تحديد موضوعه. ولكنها أيضاً جعلته يتسع فيحتوي على عدد من المعارف، ويتصل بعدد من ميادين الدرس العلمي. ولذا، فإننا نراه اليوم يستدعي نوعين من القضايا، يشكلان موضوعه في البحث، غير أن كل موضوع منهما يفترق عن الآخر بمسائلة الخاصة:

- <u>النوع الأول:</u> وهو لايتجه بمسائله إلى لغة بذاتها، في زمان ومكان محددين، ولا إلى أمة بعينها. ولكنه يتجه إلى الدلالة العامة أو الكونية من جهة، كما يتجه، من جهة أخرى، إلى الدلالة في ذاتها بغض النظر عن طبيعة الأدوات المستخدمة في التعبير عنها، وبعيداً عن الأشياء التي تعد وسائط لها في تجلياتها.

ونلاحظ أنه إذا كان هذا هو موضوع "الدلالة" والعلم الذي يبحث فيها. فإن طرح المسائل في هذا الإطار والعمل عليها ليعد خاصة تنظيرية، تهدف إلى بناء نظرية عامة في الدلاليات، يمكن للغات الإنسانية أن تأخذ بها.

ولعله من أجل هذا ، صار ضرورياً على علم الدلالـة أن يسـلك مسـلكين في آن واحد:

آ- أن يوسع نفسه معرفياً لكي يتلاءم مـع تطلعه التنظيري، فيصبح إذ ذاك "علم الدلالة" وليس بحثاً في "دلالة" خاصة. ولقد يقترب في مسعاه هذا من "علم الإشارة"، حتى ليظن أنه فرع من فروعه.

ب- وأن يستفيد ، منهجيـاً، مـن بقيـة العلـوم، وذلـك لسـببين: أولاً ، لأن العلـوم - كـل علـم في مجالـه - تلامـس في معالجاتهـا المتنوعـة ميـادين الدلالـة المختلفـة، وثانيـاً ، لأن منـاهج البحـث العلمـي تغـد في أحـد وجوهها أدوات دلالية بها يقرأ البـاحث موضوعـه، وبهـا يحللـه، وبهـا يؤسس أيضاً "الفهم" ذهناً ولساناً.

- <u>النوع الثاني</u>: وهو عكـس الأول تقريبـاً، أي أنـه يتجـه إلى لغـة معينـة مـن اللغات التي تستعمل أداة للاتصال عند أمة معينة، وفي زمان ومكان محددين.

ونلاحظ، أنه إذا كان موضوع "الدلالة" والعلـم الـذي يبحـث فيهـا هـو هذا، فإن طرح المسـائل في هـذا الإطـار والعمـل عليهـا ليعـد خاصـة تنظيريـة، تهدف إلى بناء نظرية في الدلاليات خاصـة بلغـة مـن اللغـات، وإذا كـان ذلـك كذلك، فإن علـم الدلالـة في هـذه الحالـة سيقترب مـن اللسـانيات في درسـها للجملة، لا من لسانيات النص في درسها لدلالة الخطاب. كما سـيكون ملزمـاً بالإضافة إلى عنايته بالسياق الكلامي، عبر هذه الدراسـات، أن يعنـي بالسـياق المقامي حيث يكون الكلام دالاً بغيره وضرباً من التعبير أدائياً وتداولياً. وإن هذا سيجعل علم الدلالة يقترب أيضاً من التداولية Pragmatisme في دراستها لأفعال الكلام ووظيفة التعبير.

ولكن يبقى من الضروري في هذه الحالة أيضاً، أن يعمل علم الدلالة علـى تطوير آلية اتصالية يتجه بهـا إلى "المتلقـي - البـاحث" في هـذه اللغـة أو تلـك. وهنا تبرز قضية المصطلح من جهة، وقضية الاتفاق على مفهـوم هـذا المصطلـح

من جهة أخرى. وبما أن المتلقين في زمان ومكان محددين ليسوا سواء في درجة اهتمامهم، أو في نوعية تكوينهم العلمي، فإن علم الدلالة أن يسعى عبر اختيار وسطي للمصطلحات المعبرة عن مفاهيمه أن يلامس هؤلاء جميعاً ، وإلا يكن ذلك، فإنه سيبقى في إطار من التأمل الذاتي لمفاهيمه الخاصة، أي سيبقى بعيداً عن التعامل العملي مع لغة من اللغات في زمان ومكان محددين، ولكي يحقق علم الدلالة هذه الغاية، عليه أن يكون في منهجه، كما ألمحنا سابقاً ، متواشجاً مع مناهج العلم الإنسانية الأخرى، وفاعلاً فيها في الوقت نفسه، وبذلك لايكون خلفها في تكوين المفاهيم، وصياغة الإدراك، وتشكيل حقل الرؤية، وابتداع المصطلح في زمان ومكان محددين.

2- علم الدلالة والعلوم الأخرى:

يقول غريماس: "تستيطع العلوم الإنسانية، من خلال البحث المنصب على المعنى، أن تجد القاسم المشترك بينها" (4).

ولقد نستطيع أن نعيد هذا القول بعبارة أخرى، وإذ ذاك نتمكن من استخلاص أطروحة جديدة: إن معاني المصطلح "معنى" عديدة، وإنها لن تجد القاسم المشترك بينها إلا من خلال البحث الذي تتجه به العلوم الإنسانية إليها. ولكي ندعم هذا الاتجاه في النظر بحجة تقوية، فإننا سنشير في هذه الفقرة، بشكل وجيز، إلى بعض طرق البحث عن المعنى في عدد محدد من العلوم.

آ- من فينومينولوجيا الظاهرة إلى ظاهرة المعنى:

لايتسع العالم إلا لما فيه، وإنه لمسكون بالأشياء، ولكنه فارغ من المعنى، ولو كان غير ذلك لكان مدركاً لذاته بذاته. ولأن الإدراك ليس من العالم، فإنه يصح أن نعتقد بأنه المكان الذي يقع خارجه (خارج الأشياء) وفيه يتم فهمه وتحصيل معناه.

ولبعض الفلاسفة في حل هذا المعضل نظر ومنهاج. فميرلو بونتي إذا كان يرى أن الفينومينولوجيا هي "دراسة الماهيات"، فإنه يرى فيها أيضاً أنها "الفلسفة التي تعيد الماهيات إلى الوجود" (5). وإن نظرة كهذه لتجعل العالم يتسع لأكثر مما فيه، فيصبح مسكوناً بالمعنى بعد أن كان فارغاً منه.

وفي الواقع، فإن الإنسان يعيد اصطناع العالم ليعرفه، ويعيد اصطناع صورة نفسه وموقعه في العالم ليفهمه. وإنه لمن أجل ذلك يطرح أسئلة عن : كيف هو العالم؟ . وما معناه؟ وكيف يتواصل الإنسان معه؟ وما علاقاته به؟.

وهكذا يبدو أن مسألة المعرفة كيفاً ومسألة الفهم معنى، ليست مسألة تفيض بها الأشياء بذاتها، ولكنها مسألة إنسانية ذات بعد دلالي بها يتحول العالم إلى ظاهرة، وبها تتحول الظاهرة إلى معنى، وبقول آخر، إنها مسألة يصنعها وعي البشر ويصبغ الأشياء بها، فيعددها بعد توحد، وينطقها بعد صمت، ولقد يؤنسنها فيجعل لها حياة يسقط عليها نموذج حياته وطريقة عيشه.

وإذا عدنا إلى التراث العربي، فسنجد أن الجاحظ قد حسم المسألة لصالح الإنسان بوصفه ينبوعاً للمعرفة. وإنه لمن أجل ذلك استخدم اللغة أداة، فناب بها عن نفسه ليعقلها، وناب بها عن العالم ليدركه. إنه يقول: "ووجدنا كون العالم بما فيه حكمة، ووجدنا الحكمة على ضربين: شيء جعل خكمة وهو لايعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة، وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة. فاستوى بذاك الشيء العاقل وغير العاقل في جهة الدلالة على أنه حكمة، واختلفا من جهة أن أحدهما دليل لايستدل والآخر دليل يستدل. فكل مستدل دليل، وليس كل دليل مستدلاً. فشارك كل حيوان سوى الإنسان، جميع الجماد في الدلالة وفي علم الاستدلال. واجتمع للإنسان أن كان دليلاً مستدلاً. ثم جعل للمستدل سبب به يدل على وجوه استدلاله، ووجوه ما نتج له الاستدلال، وسموا ذلك بياناً" (6).

وإذا كنا نطرح قضية الدلالة في إطار فينومينولوجي، فلأنها عند الإنسان بنية لغوية تنتظم فيها ظواهر العالم. وعندئذ تغدو، كما رأينا عند الجاحظ، سبباً "يدل به على وجوه استدلاله، ووجوه مانتج له الاستدلال".

إن خضوع الظواهر إلى البنية اللغوية وتحولها إلى بنية دلالية يجعلها تظهر فيها على محورين:

المحور الأول – وتظهر فيه، بوصفها دالاً ، عبر قيم خلافية صوتية وتركيبية تميزها من غيرها.

المحور الثاني – وتظهر فيه، بوصفها مدلولاً، عبر الوظائف التي تؤديها، سواء كان ذلك على مستوى الكلمة معجمياً، أم الجملة والعبارة، أم النص.

وهكذا تصبح دلالة الظواهر، بوصفها بنية لغوية، نظاماً لشكل العلاقات من جهة . ونظاماً لوظائفها من جهة أخرى، وتصبح الفينومينولوجيا معها فلسفة يتحدد موضوعها في العودة إلى الوجود من خلال الرؤية اللغوية له.

وأخيراً، يمكننا أن نقول : إن الناتج العلمي لكل هذا إنما يكون تحديداً للدلالة وللعلم الذي يشتغل فيها بآن معاً. فالدلالة – بالمعنى العام – علم اختلاف المعاني لاختلاف الظواهر التي تتحدد فيها، وهي أيضاً وفي الوقت نفسه – علم معنى تعدد الوظائف لتعدد الظواهر التي تكونها.

وإذا كان هذا هكذا، فإنه لمن الضروري أن ننظر إليها على ضوء بعض العلوم التي تتصل بها، على اختلاف علاقاتها، وتعدد وظائفها. وذلك لكي نتبين كيف يكون كل علم على حدة، بوساطتها، موضوع درسه.

ب- علم الدلالة والعلوم الأخرى:

إذا كان مصطلح "الدلالة" يستدعي موضوع العلم الذي يبحث فيه، على نحو ما رأينا، فإن الدلالة من حيث هي مضمون، لتستدعي بدورها عدداً من العلوم. فرابطة رحم العلوم بها إذن هي أن كل علم يأخذ منها - في علاقته مع الآخر ومنفصلاً عنه في الوقت نفسه - بجانب يتجلى فيه اختصاصه.

ولكي تصبح إشارتنا إلى هذا الأمر دالة ودقيقة يمكننا أن نقول : ثمة علوم -العلوم الإنسانية بشكل خاص - تتصل بالدلالة اتصالاً مباشراً. وتبحث فيها. والسبب في ذلك لأنها تشكل أنساقاً مستقلة.وهي بهذا المعنى، تقوم على كيانات كلية، و "مبنية ، وتفترض وجود علاقات تبعية وتضامن بين العناصر التي تكونها" (7)

ومن هنا ، فقد جاء اهتمامها بالمعنى، لأنه يعد عنصراً من العناصر الداخلة في كياناتها الكلية، ويخضع فيها لعلاقات التبعية والتضامن.

ولقد نستطيع، بعد هذا أن نقول : إن الدلالة تطرح عدداً من القضايا، ذات صلة بعدد من العلوم. وإننا لنجد أن هذه القضايا تنحصر في أربعة أنساق رئيسة:

آ- قضية تتصل بعلم النفس: وهي قضية تطرح الأسئلة التالية: "لمـذا نتواصل وكيف نتواصل؟ وماهي الإشارة، وماذا يجري في ذهن من نخاطبه حين نتواصل؟ ماهو الجوهر، وماهي الوظيفية الآلية والنفسية لهذه العملية" (8).

ب - قضية تتصل بالمنطق: وهي قضية تطرح الأسئلة التالية: ماهي علاقات الإشارة بالواقع ؟ ضمن أي شروط تطبق الإشارة على موضوع أو على حالة من خصائص وظيفتها أن تعني.؟ ثم ماهي القواعد التي تضمن اتصالاً حقيقاً ؟ إلخ" (9). وبالإضافة إلى هذا، فإن المنطق يعالج مسألة الحقيقة في بحثه الدلالي. كما يعالج قضية الصواب والخطأ منطلقاً من انطباق معنى العبارة على الواقع وابتعادها عنه. (10).

ج- قضية تتصل بالسيميولوجيا: وهي قضية تطرح الأسئلة التالية: ما الإشارة؟ وكيف تعني؟ هل المعنى هو من خواص اللغة الإنسانية فقط؟ ماذا عن المعنى في نظام الاتصال الحيواني؟ ما هي صلة الحياة الاجتماعية بالمعنى؟ اللغة نظام من الإشارات، ولكن إشارات المرور، والإشارات العسكرية، والبحرية، والرسم، والموسيقى، كلها أنظمة إشارية، فما هو دور النظام في تحديد المعنى فيها؟ وما هو الفرق بين النظام الإشاري اللغوي وغيره من الأنظمة الإشارية غير اللغوية؟ إلى آخره (11).

د- قضية تتصل باللسانيات: ليس علم الدلالة علماً يبحث عن المعنى في الأشياء ولكنه علم يدرس الدلالة اللسانية كما يتم إنتاجها في كلام المتكلمين، أي بوصفها ظاهرة مستقلة لها كينونتها ونظام إنتاجها الذي يحاذي نظام الواقع ويوازيه. وإن وعي اللسانيين بهذا الأمر ، هو الذي جعل طرائقهم قِددا في دراسة المعنى، وهو الذي دفعهم في نهاية المطاف أيضاً إلى تحديد الإطار المعرفي الذي يمارسون فيه أبحاثهم. ولذا نجد بيير جيرو، مخافة أن يختلط ميدان الدرس اللساني للدلالة مع ميادين أخرى: نفسية، أو أنتروبولوجية، أو إتنية، أو اجتماعية، إلى آخره، يقول: " الدلالة اللسانية هي الدلالة الوحيدة التي تشكل موضوع اهتمامنا". وإنه ليقصد بعبارته الأخيرة ، كما جاء في قوله، إننا "ندرس الكلمات ضمن سياق اللغة" ، وإنه إذ يقوم بهذا التحديد، ليستبعد الميادين العلمية الأخرى، كما يستبعد في إنتاج المعنى غير اللغة من وسائل الاتصال وأدواته كالنظم الإشارية المعروفة. ولهذا، فإنه يطرح بشأن هذه القضية الأسئلة التالية: ماهي الكلمة؟ وما هي العلاقات بين شكل الكلمة ومعناها؟ وما هي العلاقات أيضاً بين الكلمات؟ وكيف تضمن الكلمات سير وظائفها" (12).

وإننا لنلاحظ أن كل سؤال من هذه الأسئلة يحيل إلى فرع معين من فروع العلم، وأنها في اللسانيات ، تحيل جميعها إلى فروع الدرس اللساني

المتعددة.وهذا يدل أن قضية الدلالة من أي منظور نظرنا إليها، إنما هي قضية لها شمولها الذي تتعدى به الجزئيات، وإنه للاحاطة بها من كل جوانبها محتاجة إلى منظور فينومينولوجي يعلو بها بوصفها ظاهرة، ثم يردها إلى الوقع بوصفها حدثاً نفسياً، أو احتماعياً ، أو إشارياً ، أو غير ذلك.

المراجع:

1- Herbet. E. Berkle: Sémantique. Éd, Armand Colin. Paris. 1974. P.9.

2- A.J.Greimas: Sémantique Structurale. Ed, P.U.F. Paris. 1986. P6.

3- المرجع السابق والصفحة.

4- المرجع السابق، صفحة 5.

5- Merleau Ponty: Phénoménologie de la perception. Éd, Gallimard, Paris. 1975. P5.

6- الجاحظ: الحيوان. ت: عبد السلام هارون. القاهرة. /1965/ جـ /1/ ص. 33.

7- R.Galisson D. Coste: Dictionnaire de didactique des langues. Ed, Hachette, Paris. 1976. P.550.

8-9 - بيير جيرو: علم الدلالة. تر:منذر عياشي. دار طلاس. دمشق/1988/ ص.17.

10- Robert Martin: Pour une logique du sens. Éd, P.U.F. Paris 1983.

11- ثمة كتب تعالج هذه القضية، نختار منها:

- Georges Mounin: Introduction à la Sémiologie. Éd, Minuit. Paris. 1970.
- Umberto Eco: Sémiotique et Philosophie du langage. Éd, P.U.F.1984.
- Roland Barthes: L'aventure Sémiologique. 24 Éd, P.U.F. Paris. 1985.

12- بيير جيرو: علم الدلالة . صفحة 17.

القسم الثاني:

قضايا دلالية

1- الدلالة وتلازم الحقول اللغوية

2- إنشطار الإشارة وإشكالية الدلالة

3- الدلالة اللسانية والمنهج

4- بعض سمات البحث الدلالي العربي

قضايا دلالية

الدلالة وتلازم الحقول اللغوية

1- الدلالة بين فرضيتين

ثمة فرضيتان تتنازعان قضية الدلالة من حيث الأصل والولادة:

- الفرضية الأولى، وترى أن اللغة حدث دلالي.
- الفرضية الثانية، وترى أن الدلالة حدث لغوي.

فإذا أنعمنا النظر في هاتين الفرضيتين المتعاكستين، فلقد نرى أن الأولى منهما تعطي للدلالة دور الفاعل، وحينئذ تكون اللغة حدثاً تقف الدلالة باعثة له، ومنظمة لحدوثه، ومعبرة به عن نفسها بعد إنجازه كلاماً. وكذلك إذا نظرنا إلى الفرضية الثانية فلقد نرى أن اللغة تأخذ فيها دور الفاعل، وحينئذ تكون الدلالة حدثاً تقف اللغة باعثة له ومنظمة لحدوثه، ومعبرة به عن نفسها بعد إنجازه كلاماً.

ونلاحظ أن الأمر في أي من الفرضيتين منوط بالدور الوظيفي أو الفاعل الذي تؤديه الدلالة أو اللغة. وما دام ذلك كذلك، فلقد يكون لتعاكس الأدوار، من منظور سيميولوجي وشمولي، معنى يعلو على الحدث في الفرضيتين، فيجعل الطرف الأول، في كل فرضية على حدة، شرطاً لوجود

الطرف الثاني منها: فحدوث اللغة رهن بوجود الدلالة، وحدوث الدلالة رهن بوجود اللغة. وإذا كان الحال هكذا، فإن الطرف الأول في كل فرضية يأخذ قيمة الدال، بينما يأخذ الطرف الثاني فيها قيمة المدلول أو الموضوع المعنى بهذا الدال. فالدال في الفرضية الأولى هو الدلالة عينها، وموضوعها هو اللغة. والدال في الفرضية الثانية هو اللغة، وموضوعه هو الدلالة. ولذا، فإنه يترتب على الدور وقيمته نتائج نظرية وعملية في غاية الأهمية، تتصل من الوجهة النظرية باللغة بوصفها نظاماً، وتتصل من الوجهة العملية بالدلالة بوصفها إنجازاً لهذا النظام.

ولقد نستطيع أن نقول بياناً لذلك: إننا نرى، مع الفرضية الأولى، أن النظام اللغوي يستمد قيمته من الدلالة التي تنظم حدوثه، وليس من ذاته بوصفه نظاماً. ولقد يعني هذا أن اللغة ليست شكلاً مجرداً، أو نظاماً رياضياً فقط، أي أنها ليست تمثيلاً لذاتها بنية صوتية، وتركيباً، ونحواً، ولكنها إنجاز لكلام لايمكن أن يكتمل تمامه من غير الدلالة. ولذا نقول من هذا المنظور إن نظام العبارة سيدور مع نظام الدلالة حيث يدور. وإذا صح هذا الافتراض، فإن أي تركيب لغوي رمزي أو مجرد، يقوم خارج التعبير الممتلئ دلالة، لن يحمل مصداقية النظر إليه بوصفه ممثلاً للنظام اللغوي . وإن هذا يدل على أن الاقتران الدلالي يعد ضرورة لايستطيع النظام اللغوي من غيرها أن يفصح عن نفسه بوصفه نظاماً.

وإننا لو تأملنا لوجدنا أن إدخال المكون الدلالي في العمل اللغوي على هذا الوجه، إنما يعطي للمكون النحوي الذي تنتظم به الجمل كلاماً، تحققاً وآنية. ولقد يجعل هذا الأمرُ الكلامَ مطابقاً لمقاصد المتكلم وغاية تعبيره. فإذا كان ذلك، فإن النحو يصبح تبعاً للدلالة ومنجزاً بها، وتصبح اللغة من حيث هي نظام حدثاً دلالياً.

وإما إذا نظرنا إلى الفرضية الثانية بالطريقة نفسها، فيمكن أن نقول أيضاً: إننا مع الفرضية الثانية، ننظر إلى أن الدلالة، من حيث هي نظام للمعاني، لا تستمد قيمتها من ذاتها، ولكن من اللغة التي تنتظم حدوثها. وبهذا، فإن الدلالة

لن تكون وجوداً مجرداً، أو مدلولاً من غير دال، أي لن تكون تفكراً ذاتياً يقوم في الأذهان بعيداً عن الأعيان أو عن إنجازها كلاماً. ولقد يعني هذا أن نظام المعنى فيها سيدور مع نظام اللغة حيث دار: توليداً واشتقاقاً، خلقاً وإبداعاً. وإذا صح ذلك، فإن وجود أي نظام دلالي، رمزي أو مجرد، يقوم خارج التعبير الكلامي المنتظم نحواً وتركيباً، لن يحمل مصداقية النظر إليه بوصفه ممثلاً للنظام الدلالي. وإن هذا ليدل على أن الاقتران اللغوي ضرورةٌ لايستطيع النظام الدلالي من غيرها أن يفصح عن نفسه بوصفه نظاماً للمعنى.

وكذلك، إننا لو تأملنا لوجدنا أن إدخال المكون النحوي في العمل اللغوي على هذا الوجه يعطي تحققاً وآنية للمكون الدلالي الذي تصير فيه الجمل كلاماً. وإن هذا ما يجعل من الكلام، هنا أيضاً، كلاماً يتطابق مع مقاصد المتكلم وغاية تعبيره، وبهذا يصبح المعنى تبعاً للنحو ومنجزاً به، وتصبح الدلالة من حيث هي نظام حدثاً لغوياً.

وهكذا نجد أن المقولتين اللتين تصدر الفرضيتان عنهما: "النحو فرع المعنى" و " المعنى فرع النحو"، يمكن أن تنحلا في إطار اللغة لصالح الكلام وإنجازه، وبهذا تتكاملان بدل أن تتقابلا. ولقد يجعلنا هذا الأمر نرى،على مستوى الإدراك ومن منظور ظاهراتي، أن الفرضيتين تعكسان واقعاً لغوياً لايمكن إدراكه تصوراً وحقيقة إلا بوجودهما معاً. وهذا يعطي لجدل اللغة قيمة كشفية وتفسيرية بوصفها وحدتين تربطهما علاقة تلازم وضرورة، فتنحلان بهذا محل جدل قام طويلاً عن الأسبقية بين اللغة والفكر.

2- *تلازم النحو والدلالة*

يقودنا النقاش على الصعيد النظري الذي بدأناه في الفقرة السابقة إلى رؤية يكون فيها وجود النحو والدلالة قائماً على التلازم ضرورة. ولقد يعني هذا أن أي مكون من هذين المكونين لن يكون مستقلاً بنفسه في داخل اللغة، كما يعني أنه لن يتم فيها وجوداً إلا بوجود المكون الآخر. ولكن الأمر الذي يجب

أن ننبه إليه، هو أن هذين المكونين لايوجدان فيهـا لا علـى سـبيل التجـاور ولا على سبيل الـتراتب كوجـود الأصـوات والأدوات والكلمـات. فهـذه عنـاصر، وتلك مكونات.

ويمكن القول بعبـارة أخـرى: إن وجـود هذيـن المكونـين في اللغـة وجـود تأسيسـي لوجـود العنـاصر فيهـا مـن جهـة أولى، كمـا هـو وجـود تأسيسـي لوجودهما معاً بآنٍ واحد من جهة أخرى. ولـذا، كـان هـذا الأمـر قائمـاً علـى سبيل الحدث الذيٍ يـدور علـى نفسـه: فاللغـة حـدث دلالي، والدلالـة حـدث لغوي. وإنه ليستحيل على اللغة أن تقوم نحواً من غـير أن تكـون محدثـة دلالـة، كما يستحيل على اللغة أن تقوم دلالةٍ من غير أن تكون محدثة نحـواً. وإلا يكـن ذلك، فإنها ستكون جملة أصوات لا تُبين، أو جملة دلالات من غير ظهور. وإن هذا ليدل أن كل مكون منهما إنما بسبب المكون الآخر يكون.

يبقى أن نقول إن هذا الذي تقدمنا به إنما هـو وجهـة نظـر، نلـتزم بهـا في طرحنا، ولكنها بالتأكيد ليست وجهة نظر كل الدارسين، ولا هي وجهـة نظـر كل اللسانيين. ومـا كـان ذلـك كذلـك إلا لأن "الحـدود الفاصلـة بـين النحـو والدلالة قد كانت موضوعاً خلافياً، وستبقى دائماً كذلـك" كمـا يقـول جـون لاينز (1).

وإذا كنا قد تقدمنا بطرح وجهة النظر هذه، فلأنهـا تشـكل قضيـة فارقـة ومائزة بين أنواع الدراسات اللسانية، كمـا تشـكل قضيـة جديـدة نسـبياً علـى الدراسات اللسانية في الوقت نفسه. والسبب لأن مكونات اللسان، في أي لغـة من اللغات، كانت ولا تزال تدرس منفصلة من غـير إحسـاس بوجـود مشـكلة من أي نوع كـان. فهنـاك الدراسـات "الصوتيـة - La Phonetique "، وهنـاك الدراسـات الخاصـة "بعلـم وظـائف الأصـوات - La· Phonologie "، وهاتـان الدراستان يمكـن أن تشـكلا حقـلاً لسـانياً واحـداً في الـدرس اللغـوي. وهنـاك دراسات تتعلق "بالصرفم - Les Morphemes "، كما أن هنـاك "علـم الصـرف - La Morphologie " الـذي تُـدرس فيـه وظـائف الصيـغ المختلفـة وقوانـين

تشكلها. ويمكن لهاتين الدراستين أن تشكلا حقلاً واحداً في الدرس اللغوي كذلك. ثمة أيضاً الدراسات النحوية، والدراسات التي تتعلق بعمل النحو في اللغة من منظور توزيعي، أو وظيفي، أو توليدي. وهذه كلها تشكل حقلاً واحداً، أو يمكن لها أن تكون كذلك. وهناك دراسات دلالية تُعنى بالمعنى المعجمي للمفردات، كما أن هناك دراسات تعنى بالتطور التاريخي لمعنى الكلمات، وثمة أخرى تُعنى بالمعنى الآني للكلمات، وثالثة تُعنى بالمعنى التركيبي لدلالة الجملة، ورابعة تُعنى بالسياق اللغوي لمعنى جملة من الجمل داخل النص، وخامسة تُعنى بالمحيط غير اللغوي والموجه لمعنى الجملة من خارج النص. وهذه كلها يمكن أن تشكل حقلاً واحداً في الدرس والبحث (2).

وما يجب ملاحظته هنا، هو أن أحداً لم يزعم -على الأقل من خلال الاتجاهات اللسانية المعروفة- أن هذه الدراسات تشكل حقلاً واحداً ، أو أن الدراسات النحوية تشكل مع الدراسات الدلالية حقلاً واحداً في البحث والدراسة. ولقد يعني هذا أن الدراسات اللغوية واللسانية لا تزال تعمل بشكل تجزيئي، وتسير بنفسها نحو الاختصاص، أو لنقل بصورة أدق إنها تدرس هذه الحقول متفرقة، بحيث لانتمكن أن نعثر فيها على رؤية شمولية من خلالها تتصل حقول الدرس بحثاً في ظاهرة من الظواهر اللغوية من كل جوانبها في وقت واحد.

وإذا كان الحال كذلك، أي إذا كانت كل هذه الدراسات، ومن ضمنها الدراسات النحوية والدلالية، منفصلة عن بعضها، أفلا يمكن أن نعزوا هذا الأمر إلى غرض منهجي وليس إلى غرض يقتضيه الواقع اللغوي نفسه؟.

ربما يكون من المفيد أن نمتحن الصحة النظرية وتماسكها للفرضية التي يتضمنها هذا السؤال، وذلك لكي نخلص إلى إجابة لا نزعم أنها حاسمة ونهائية، ولكنها تكوّن رؤية ما، لها حجبها وبراهينها ومعقول التفكير فيها، كما تكوّن في الوقت نفسه انفتاحاً على النقيض أو انفتاحاً على الإضافة والتعديل يتمثل في فرضية أو في عدة فرضيات أخرى.

3- تضامن حقول الدرس اللغوي

تمثل الحقول التي تعرضنا لذكرها آنفاً جوهـر الدراسـات اللسـانية. وإننـا، عند دراسة الجملة العربية، سنلاحظ - وهذا أمر ينطبق على كثير من اللغات - أن علم الصرف (المورفولوجيا) يقف وسطاً بين الصحة الصوتيـة لهويـة الكلمـة والصحة النحوية لدور هذه الكلمة في الجملة. وهو، لأنه كذلـك، يعـد الجسـر الواصل بين الصوتيات من جهة والنحو من جهـة أخـرى. ولكننـا عنـد المعاينـة ثانية، سنلاحظ أن الدور النحوي للكلمة في الجملة يؤدي هذه المهمة ويضطلـع بها أيضاً. فهو يقف وسطاً بين الصحة الصرفية للكلمة والصحة الدلالية. ذلـك لأن تغير الشكل الصرفي للكلمة قـد يـؤدي في بعـض الأحيـان إلى تغييـر الـدور النحوي لها في الجملـة. وإن تغيـير الـدور النحـوي للكلمـة في الجملـة سيـؤدي لامحالة إلى تغيير جانب من معنى الكلمـة داخـل الجملـة مـن جهـة، وإلى تغيـير الجملة ككلٍ حاملٍ للكلمات وأدوارها فيها من جهة أخرى.

وهكذا نرى أن اللغة تمثل، من هذا المنظور، حقولاً متصلة، بل متضامنـة. فإذا تعطل النظام الداخلي لحقل من الحقول، أو تم استبداله بنظام آخر، فإن هذا يؤثر على نحو من الأنحاء على بقية الحقول لامحالـة. ولعلنـا نسـتطيع أن نضيـف فنقول إنه لو انفصلت هذه الحقول، كل حقل بنفسه ونظامه، عند إنجاز المتكلم للغته أداء وكلامـاً، لا ستحال إنجـاز الكـلام. ولكـي يتبـين لنـا ذلـك نـود أن نضرب بعض الأمثلة. لدينا العبارة التالية:

"يذهـب المؤمنـون الصـالحون إلى المسـاجد فجـراً، خاشـعة قلوبهـم، لا يعبثون".

ونلاحظ في هذه العبارة أن كل الحقول: صوتاً وصرفاً، نحواً ودلالة تتضـل في تكوينها وتتلازم ضرورة في إنتاج معناها. كما نلاحظ أن إفضاء كـل حقـل إلى الآخر وانفتاحه عليه هو الذي يسمح بهذا التكوين ويؤدي إلى هذا التلازم: وإنه لولا هذا لما أخذت هذه العبارة موقعاً في الصحة اللغوية، أو لمـا انتهـت إلى وجودها بنية صوتية، وتركيباً نحوياً، وإفادة دلالية، أي لمـا صـارت إلى الوجـود

كلاماً يقول نفسه بين أفعال وأحوال. ويمكن أن نتبين ذلك من خلال عدة نقاط:

آ– التلازم صوتاً وصرفاً.

إننا عند قراءة هذه العبارة، سنقف على الملاحظات التالية:

أولاً – إننا سنلاحظ، من منظور البنية الصوتية، أن هذه العبارة تتكون:

1- من سلسلة من الأصوات. ويقترح بعض اللسانيين تمثيل كل صوت بحرف من الحروف. وإننا لنرى أن هذا التمثيل ما كان يمكن أن يكون لو لم تكن هذه الأصوات تحمل في ذاتها قيماً خلافية تميزها من بعضها داخل الوحدة الكلية للعبارة.

2- وإنها لتتكون أيضاً من تنغيم يشكل المحيط الذي تتنضد فيه هذه الأصوات وتتراتب.

ثانياً – وسنلاحظ أيضاً، أن هذه الأصوات تتسم بتوزيع مميز يتجلى في وحدات صيغية (مورفيمات) هي الكلمات، كما تتجلى في توزيع هذه الصيغ على أبواب صرفية معينة تحمل هي الأخرى قيماً خلافية في ذاتها تجعلها متميزة، ويدركها مستعمل اللغة بحسه اللغوي.

وإذا انتقلنا من صعيد الملاحظة إلى صعيد الممارسة العملية، فسنجد أن اللساني يقول إنه لايمكن للجملة العربية أن تبدأ صوتياً بساكنين مثلاً. ثم إنه سيذهب إلى وصف الحروف، وسيقول عن أصوات الجذر "ذهب" إن "الذال صوت مما بين الأسنان، احتكاكي مجهور"، وإن "الهاء صوت حنجري احتكاكي مهموس". وإن "الباء صوت شفوي مجهور" (3). كما يمكنه أن يصف المحيط النغمي المصاحب لهذه الأصوات (الحروف)، فيتكلم حينئذ عن الحركات، وعن الطرق المتعددة لنطق هذه الكلمة. وسيتابع هكذا إلى أن تنتهي الجملة أو العبارة.

وعند معاينة التوزيع سنلاحظ:

1- أن القيم الخلافية الصوتية القائمة بين الحروف، لا تقتصر في وجودهـا متميزة على وجود العبارة التي وصفت فيها، ولكنها تمتـد في وجودهـا أيضـاً إلى النظـام الصوتـي للعربيـة، وتعطـي فيـه لكـل حـرف هويتـه المستقلة.

2- وسنلاحظ أيضاً أننا ننتقل من العالم الصوتـي المجـرد إلى عـالم الصيغـة حيث يمكن للأصوات أن تتجسـد كلمـات، وتدخـل إلى عـالم البنيـة، فالنظام، فالعلاقات، وتنخلع عن كونها أصواتـاً متميزة لتصبـح دوال المعنى في انسرابه إلى التحقيق والتعين.

ويمكننا أن نقول بتعبير آخر إننا عند المعاينة سننتقل من علم الأصوات إلى علم الصرف، وحينئذ سنقف على الممكن تركيباً بين الأصوات وتأليفـاً لإخـراج الكلمة وتشكيلها وصياغتها على هيئة صوتية ونحو نطقـي مخصـوص. وقـد فعـل علماء العربية من السلف الصالح هذا، وابن جني يقف على رأسـهم. فقـد جعـل اللغة كلها جملـة أصـوات يعـبر بهـا كـل قـوم عـن أغراضهـم، فردهـا إلى المبـدأ الصوتي. ثم راح وفقاً لنظرية أبدعها في التقليب ينظر في وجوه إخراج الكلمـة. والجدير بالذكر أننا عند التأمل في هذه النظرية والممارسة العمليـة الـتي قـام بهـا، نجد أنه قد استخدم المنهج الرياضي وأقام ممارسته علـى قـاعدة الاحتمـال. وإننـا لنجد أن الخليل ليس عن هذا ببعيد.

والمهم في الأمر، أن الوصف ينتقل بنـا مـن حقـل عـام يتمثـل في وصـف أصوات اللغة وصفاً مجرداً إلى حقل أكثر خصوصية يتمثل في طريـق توزيـع هـذه الأصوات على صيغ معينة تنتج الكلمات. ثم إن الوصف لينتهي بنا إلى أن تحقيق هوية الكلمات في الجملة ما كان يمكن له أن يتم فيها لو لم يتلازم الحقـلان معـاً في تكوينه. وعند هذه النتيجة يمكن القول إن حصولهـا إنمـا تم لأن الأول (حقـل الأصوات) يفضي ضرورة إلى الثاني (حقل الصرف) ويتلازم معه.

ومع ذلك، يبقى أن نقول: إنــه لصحيـح، لغـرض منهجـي يتعلـق بمعرفـة العلم لذاته، أن نفصل بين الحقلين لكي نتمكن من دراسة الكــلام. غـير أن هـذا الفصل يجب أن لايكون هدفاً بذاته، كما هو الحال في معظـم شـعب الدراسـات الصوتية. ولكن يجب أن يسعى في توجيه أهدافه نحو التلازم مـع الحقـول اللغويـة الأخرى، وبهذا يكون قد أنجز نفسه في طلبه لكماله.

ب – التلازم صرفاً ونحواً

إذا كانت النهاية القصوى لتشكل الأصوات لغة تتمثل في تشكلها صيغـاً، فإن تشكل الصيغ كلمات دالـة سيفضي لا محالـة إلى النحـو نظامـاً بـه تنتظـم الكلمات جملاً.

ولكننا سنلاحظ أن صيغ صرف الكلمات في الجملة لا تعد معياراً،وحيـداً لصحة وجودها فيها نحواً ودلالة. ولو كان الأمر غير ذلـك، وارتهنـت الصحـة إلى معيار التشكيل الصوتي صرفاً أو صيغة فقط، لما استطاع أحد أن يرد العبارة التالية بوصفها خطأ لا تقبله الصحة اللغوية:

يذهب "المؤمـن" الصالحون

وذلك لأن لفظ "المؤمن"، كما هو ظاهر، صحيح الصيغة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن رفض هذه السلسلة الصوتية انطلاقاً من قـاعدة الـتركيب الصيغـي الذي تمت فيه شكلاً، أي كلمة، سيكون مستحيلاً. وإن الأمر سيكون كذلـك لو استعملنا الفعل، بالنسبة إلى الجملة نفسها، في حالة التـأنيث بـدلاً مـن حالـة التذكير، أو لو بدأنا بـه علـى صيغـة الأفعـال الخمسـة كاملـة، أي علـى صيغـة "يذهبون"، أو ناقصة على صيغة "يذهبـوا"، كمـا في الجمـع علـى المنصـوب أو المجزوم، إلى آخره، والسبب لأنه يجب أن نفترض، لكـي يكـون ذلـك كذلـك، شرطاً للصحة اللغوية يقوم على الصيغة فقط. وحينئذ، فإن هذه الألفاظ، علـى أي صيغة وضعناها، إنما تنال صحتها من وجود الصيغة نفسها في اللغة، وليـس من وجودها في جملة يقتضي البناء فيها تعاضد العلاقات بين عناصرهـا تركيبـاً،

ومراعاة كل عنصر لمقتضيات نظيره فيها نحواً. وإننا لنعلم أن افتراضاً كهذا لا يقوم لأن اللغة ليست هي الألفاظ وصيغها فقط.

ولقد يعني هذا، أن تلازم الصرف والنحو في حدوث الجملة أداء يعد ضرورة لسببين:

- **أولاً**، لأن الجملة بهذا التلازم تنبني، أي تتناغم عناصرها في حالات المفرد، والتثنية، والجمع. فيكتسب الأداء إذ ذاك صحة قاعدية.
- وإنها لتصبح، **ثانياً**، بعد هذا ممكنة الإبلاغ والإخبار، أي تصبح جملة إيصالية تامة، أو تصبح قابلة لذلك.

ولعل الجملة في الحالة الثانية، تتطلب أكثر مما تتطلبه في الحالة الأولى من تناغم يقوم بين عناصرها: إنها تتطلب توزيع الأدوار، بحيث يدل كل دور على باب نحوي بعينه مما هو معمول به في نظام بناء الجملة العربية. ذلك لأن اختلاط الأدوار تقديماً وتأخيراً بين الكلمات مما لايقبله النظام، أو إنزالها منازل لم تجعل لها يؤدي لامحالة إلى خلل في قوانين البنية، فينقطع الإيصال إذ ذاك. وكذلك يجب أن تراعى الحركات المصاحبة لكل دور، فتؤخذ من النظام لتعطى إلى الكلمة، فتدل، والحال كذلك، بالمصاحبة على ماتقوم به الكلمة من دور. وإذا كان هذا هكذا، فلا يجوز مثلاً -وهذا مما هو بدهي- أن يُنصب الفاعل، وتوزيعه في إطار نظام بنية الجملة العربية، بحسب المواضعة اللغوية وقسريتها، يقتضي رفعه. كما لايجوز نصب الصفة التابعة له وهو مرفوع، إلى آخره. ولقد يدل هذا أن الشرط النحوي في بناء الجملة، فالعبارة، فالنص، يعد ضرورة لإمكان حصول الإيصال نفسه.

وهكذا سنجد بسبب هذا التلازم أن الجمل الصحيحة تنفي الجمل غير الصحيحة وفقاً للمواضعة اللغوية، وتذهب في توزيع الكلمات على أبواب نحوية هي بها مخصوصة لكي تكون إيصالية:

جملة صحيحة	جمل غير صحيحة
يذهب المؤمنون الصالحون	يذهب المؤمن الصالحون
	يذهب المؤمنينن الصالحون
	يذهب المؤمنين الصالحين
	يذهب المؤمنون الصالحين
	....

(تشير النقاط في الجدول أنه بالإمكان زيادة عدد الجمل غير الصحيحة)

ومن هنا نستدل أن صحة صيغة الكلمة لغة لاتكسب الجملة بالضرورة صحة استعمالية. كما نستدل أيضاً أنه إذا كان التمييز بين الحقلين يعد ضرورة من ضرورات المنهج الدراسي، فإن التلازم بينهما يعد هو الآخر ضرورة من ضرورات بناء الجملة واستعمالها.

وإذا كنا قد أبرزنا دور النحو في تلازمه مع الصرف، واحتكمنا إليه في إعطاء الجملة معيار الصحة اللغوية، وكان الصرف بهذا تبعاً للنحو، فثمه مواضع يكون النحو فيها تبعاً للصرف، وبالتالي إليه يجب أن يكون احتكامنا في إعطاء الجملة الصحة اللغوية، من غير أن نهمل في كل الأحوال دور النحو. والمثل الذي سنعطيه، يبرز دور الصرف من جهة، كما يبرز تواشجه مع النحو من جهة أخرى.

إذا نظرنا في باب المفعول به مثلاً، فسنجد أنه في حصوله يتطلب شروطاً صيغية في بعض الكلمات التي تعمل النصب فيه، وإن هذه الكلمات لترجع، كل واحدة بصيغتها إلى باب في النحو تكون بسببه مؤدية لدورها داخل الجملة. وإن هذا ليدل أن الكلمة هي في آن واحد: صيغتها، وتوزيعها، ووظيفتها. وإن أكثر ما يكون هذا وضوحاً في الجملة الإسمية المتضمنة للمفعول به. ونضرب على ذلك بعض الأمثلة:

1- *المصدر*: "إعدامُك الفتنةَ خير". فالعامل هو المصدر، و"الفتنة" مفعول به

2- *اسم الفاعل:* "هو القائدُ الجيشَ من قبل". فالعامل هو اسم الفاعل. و "الجيش" مفعول به. فإن خلا اسم الفاعل من السابقة المورفيمية "ألـ الموصول" عمل إن دلّ على الحال أو الاستقبال واعتمد على :

- **النفي**، مثل: "ما قاتلٌ سليمان ذبابةً". فالعامل هنا هو اسم الفاعل، و "ذبابة" مفعول به.
- **الاستفهام** مثل: "هل بائع بسام ذهباً". فالعامل هنا هو اسم الفاعل، و "ذهباً" مفعول به.
- أن يقع **اسم الفاعل خبراً**، مثل : "زهير سارق مالاً". فالفاعل هنا هو اسم الفاعل، و "مالاً" مفعول به.
- أن يكون **اسم الفاعل صفة** لموصوف، مثل: "لمحت طفلاً حاملاً خبزاً" وهذه جملة فعلية. أما الفاعل فهو اسم الفاعل، و"خبزاً" مفعول به.
- **صيغة المبالغة**: "محمد ستارٌ عيوبَهم" . فالفاعل هو صيغة المبالغة و"عيوبَ" مفعول به.

ولقد يدخل المفعول لأجله في هذا الباب أيضاً.

ج- التلازم نحواً ودلالة.

إذا كان التمييز بين الحقلين الصرفي والنحوي يصح منهجاً للدرس ويتلازم ضرورة في أداء المتكلم لكلامه، فإن هذا الأمر منطبقاً على حقلي النحو والدلالة ليعد أكثر صعوبة، وإن كان الظن سابقاً أنه ممكن، بل واجب كما كان الحال عند بعض اللسانيين والبنيويين الأوائل.

ولقد نعلم أن بعض الحقول العلمية، بما فيها اللسانيات، كانت تختزل، على سبيل الممكن ولغرض منهجي في اقتصاد الكلام، البنية الصوتية للكلمة،

كما أن بعضها الآخر، طلباً لدرجات قصوى من التجريد، كان يستبدل الكلمات برموز وأرقام بغية الوقوف على القوانين لكي لايعيق تجسد الدلالات في الكلمات عبر هذا النوع من الانتقال. كما نعلم ثالثاً، وأيضاً على سبيل الممكن، أنه يمكن تغيير الصورة الصوتية للكلمة تغييراً داخلياً، وذلك بنقل بعض عناصرها عن مواضعها مع الحفاظ على بنيتها الصيغية، من غير أن يؤثر هذا على دورها التوزيعي في الجملة، أو على دورها الوظيفي، أو أن ينال من معناها في الكلام. وإننا لنرى منظراً كبيراً في العربية كالجرجاني، قد ذهب هذا المذهب، فميز بين "حروف منظومة"، وبين "كلم منظومة". أما عن الأولى، فقد قال: "إن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال"ربض" مكان "ضرب" لما كان ذلك يؤدي إلى فساد (4). وأما عن الثانية، فقد قال: "وأما نظم الكلمة فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيبها في النفس. فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق"(5).

وإذا تأملنا قول الجرجاني في الأمرين معاً، فسنجد أنه قد أخرج الإطار الأول من دائرة اشتغال المعنى وتكوينه، بينما جعل مدار الثاني يقوم على اقتفاء آثار المعاني. وما كان ذلك كذلك، حسب قوله، إلا لأنه: "نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض". وهذه إشارة واضحة إلى النظام الذي يقوم به الكلام. ولعل ما يدل على هذا ويؤكده، هو أننا لو افترضنا:

1- أن تغييراً قد أصاب توزيع الكلمات (أي نظمها)، فسيكون من المستحيل والحال كذلك، أن نبقي عل معنى الكلمات المؤدية لأدوارها قبل حدوث هذا التغيير. والسبب لأن التوزيع إنما هو "نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض". ونستدل على ذلك إذ نرى أن الكلمات تؤدي أدواراً نحوية في كلام، ثم تؤدي أدواراً غيرها في كلام

آخر. وإنه ليكون لها مع كل دور تؤديه معنى بها مخصوص. فتغير الأدوار سيؤدي لا محالة إلى تغيير المعاني.

2- ولقد نستنتج مما سبق أن لمعاني الكلمات أدواراً بها خاصة في نظم العبارة. فإذا قصدنا معنى كلمة، فيجب أن يتلازم هذا المعنى مع الدور الذي تؤديه في نظام العبارة، وإلا يكن ذلك فإن العبارة لن تستجيب للصحة الدلالية، وقد يتعطل حينئذ توزيعها الذي ينتظمها في دور نحوي. وكثيراً ما يكشف الاستعمال عن مثل هذا التنافر فيقصيه. وهذا ما يجعلنا نقول إذا كانت الكلمة هي نظمها، فإن الكلمة أيضاً هي استعمالها. فإذا استعملت لغير ما جعلت له، فإن النظم الذي تؤدي به دورها نحواً لن يمكنها وحده من إنتاج المعنى المقصود لها.

وإذا عدنا إلى جون لاينز، فسنجده يقول: "إن الخلاصة النظرية التي تفرض نفسها هي أنه ثمة رباط جوهري بين معنى الكلمات وتوزيعها. ويعني هذا السبب الذي من أجله كان صعباً تحديد الحدود بين النحو والدلالة"(6).

وهكذا يتأكد لنا في نهاية المطاف أن اللغة كلٌّ متكامل به يتم حصول الكلام، وأن وجود العناصر اللغوية: صوتاً وصرفاً، نحواً ودلالة، يقوم على التلازم ضرورة. وأنه لولا ذلك، لصارت اللغة ضرباً من الفوضى، ولما استطاع متكلم أن يتواصل مع متكلم آخر.

المراجع

1- John Lyons: Sémantique Linguistique. Tr, fr, J.Durand. Ed, Larousse.1980, P .12

2- المرجع السابق . ص. 12-13.

3- انظر د. كمال بشر: علم اللغة العام - الأصوات. دار المعارف، القاهرة. 1980.

4-5- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز. تحقيق محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي، القاهرة. ص. 49.

6- John Lyons: Sémantique Linguistique . P. 13.

انشطار الإشارة وإشكالية الدلالة

يمكن للمرء، على صعيد فلسفي، أن يقول: لقد أصيب الكون بانفجار دلالي ومعرفي. وإنه في بحثه عن الأسباب، ليستطيع أن يؤكد أن حدوث ذلك إنما كان بفعل انشطار الإشارة اللغوية إلى دال ومدلول.

وإننا لنرى أن جدل تخالف أطراف الإشارة دالاً ومدلولاً سيستمر إلى أزمنة لا نهاية لها. وسيستمر أيضاً في إحداث انفجارات دلالية لا نهاية لها هي الأخرى، وقد لا يستطيع كائن من كان أن يحكم السيطرة عليها، أو أن ينفذ إلى إدراك ما هياتها. ولذا فقد اهتمت الدراسات اللسانية بهذا الجانب، بعد أن أهملته زمناً مديداً، وأولته اهتمامها.

1- *وحدة الإشارة ودلاليات اللغة*

يبدو، من موضوع العلم الدارس لهذا الموضوع - أي اللسانيات- أن ميدان الدلالة هو اللغة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن علم الدلالة اللسانية محتاج أن يُعنى بأمرين معاً:

1- إنه محتاج أن يُعنى بالأشكال اللغوية والمضامين الدلالية المحمولة فيها. وبقول آخر: إن علم الدلالة اللسانية محتاج أن يُعنى بالكلمات، بوصفها صيغاً صوتية، وبمعانيها بوصفها حقائق لسانية تتضمنها هذه الكلمات على شكل معانٍ أولى أو معجمية.

2- وإنه لمحتاج، على صيعد آخر، أن يُعنى بالكلمات دوالاً لاتكتسب معانيها الثواني المفتوحة إلا من خلال نسق أكبر منها، ينتظمها في جمل ويرتبها فيها على نحو مخصوص، رابطاً بينها وبين السياق اللساني الذي وردت فيه.

وإن هذين الأمرين ليعودان بنا إلى دراسة اللغة نفسها. فلقد دُرست هذه من عدة جوانب: صوتية، وصرفية، وتركيبية. كما دُرست أيضاً غير منفصل عن الحياة، أي غير منفصلة عن الاستعمال التداولي المباشر وسياقاته المختلفة: الثقافية والاجتماعية، والعلمية. وقد لوحظ أن لكل جانب من هذه الجوانب أثراً في حدوث المعنى وطريقة في تجليه، وكيفية في أدائه، وقصدية في تركيب العبارة الدالة عليه. كما لوحظ ان هذه كلها تختلف من فرد إلى فرد داخل المجتمع الواحد، لأنها تمثل أداءه الذي يتميز به من سواه.

ولقد استدل الدارسون من كل هذا، أن الدلالة المعبر عنها بأداة اللغة، لا تنفصل عن اللغة الحاملة لها. وإنها لتكون فردية بمقدار ما تكون اجتماعية، وإنه ليصح تصنيفها، والحال كذلك، في باب الإبداع الفردي المتّجه به نحو التواصل الاجتماعي. ولكنهم لاحظوا أيضاً، وبسبب هذين البعدين معاً، أن لكل لغة خصوصية تمتاز بها من سواها. فنحن في العربية لانعبر بالطريقة نفسها كما تعبر اللغات الأخرى، والشيء موضوع التعبير واحد. وإن تكرار هذه الملاحظة في اختلاف طرق التعبير بين اللغات، ليدل أن ثمة خصوصيات لغوية تمتاز كل لغة بها من غيرها من اللغات. إلا أن النسيج العام للدلالة في كل اللغات، يتفق مع ما ذهب إليه بيير جيرو إذ قال: "تعبر اللغة عن مفاهيم، وعن علاقات بين هذه المفاهيم" (1). وفي الواقع، فإن هذا هو شأن كل اللغات، ولذا يمكننا أن نتحدث بالإضافة عن الخصوصيات اللغوية، عن العموميات اللغوية أيضاً.

وإذا كان طرحنا لهذه القضية يُظهر أن ميدان الدلالة هو اللغة، فإنه يمكن بالمقابل أن نؤكد أن ميادين الدرس اللغوي هي أيضاً ميادين للدرس الدلالي. فنحن نستطيع أن نتحدث عن الدلالة الصوتية، كما نستطيع أن نتحدث عن

الدلالة الصرفية. وكذلك فإننا نستطيع أن نتحدث عن الدلالة التركيبية التي هي جملة العلاقات بين المفاهيم في الجملة، كما نستطيع أن نتحدث عن دلالة علاقات الجمل ببعضها التي هي الرابط بين أجزاء الخطاب في الكلام، وبين أجزاء النص في الأدب.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يعني أن الدلالة ستخضع إلى شرط المادة التي تشكل موضوع درسها. ولذا، فهي ستتوزع عليها لتتعدد بتعددها، ولتشكل في كل جانب من جوانبها ميداناً معيناً من ميادين الدرس، له خصوصيته وله معالمه المميزة. وسيكون هناك، في النتيجة، ميدان يُدرس فيه معنى الكلمة من خلال تشكيلها الصوتي والصرفي، كما سيكون هناك ميدان يُدرس فيه معنى الكملة من خلال علاقاتها التركيبية إنْ على مستوى الجملة، وإنْ على مستوى الخطاب.

وإذا تأكدت الدراسة على هذا المسار، فإنها ستصبح إذ ذاك دراسة تتعاكس فيها المنظورات. وسيصبح علم الدلالة دراسة لغوية، كما سيصبح علم اللغة دراسة دلالية. وسيكتمل الجانبان ببعضهما في النظر إلى الظاهرة المدروسة، فلا شيء سيخرج، والحال كذلك، عن الدلالة بوصفها تعبيراً لغوياً، ولاشيء سيمت بصلة إلى غير اللغة بوصفها صوتاً دالاً بقصد، وتركيباً يوجهه المعنى على مبدأ العناية.

ولكننا إذا أمعنا النظر فيما أتينا على ذكره آنفاً، فسنجد أنه وحده قد لايكفي لدرس الدلالة. والسبب لأن قوانين تشكيل الكلمة صوتاً، وقوانين صياغتها صرفاً، وقوانين إدخالها في علاقات تركيبية، إنما هي قوانين محدودة في كل اللغات، ومتناهية عدداً. بينما نجد أن الدلالة غير متناهية، والسؤال الذي يبرز على هذا الصعيد هو أنه كيف يمكن للمتناهي عدداً أن يقابل غير المتناهي انتاجاً؟.

2- تناهي القوانين وانفتاح الدلالة

لقد تعددت الإجابات على هذا السؤال في الواقع. وإننا لنستطيع مبدئياً أن نقول،في تأمل جدي له، إن قوانين إنتاج الظاهرة ليست هي الظاهرة عينها. وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نكون قد وضعنا بهذا الركن الأول من أركان التمييز بين الحدوث بوصفه إنجازاً تتجلى فيه الأشياء بعد أن لم تكن، وبين القوانين الممثلة لنظم الحدوث وآلياته.

ولكننا مع ذلك، يجب أن لا نأخذ هذا الأمر على أنه بدهية أو مسلمة. ذلك لأنه -وهذا ما يجب أن نعلمه وننبه إليه - إنما يكون أكثر انطباقاً على عالم الأشياء. فالظاهرة الشيئية، بوصفها حدثاً، قد تتكرر هي عينها، بل يجب أن تتكرر هي عينها في أمكنة متعددة وأزمنة مختلفة بالقانون الذي أنتجها. ألا وإن الحال مع اللغة ليختلف، وإن كان في أسه يستند إلى هذا المبدأ. فالقانون اللغوي الواحد، يستطيع إذ يتكرر أن ينتج ظواهر كلامية غير متكررة، وتكون متعددة في اختلافها، ومتنوعة في دلالاتها. وهذا أمر لايمكن أن يحدث في عالم الأشياء. ويمكننا أن نقول بتعبير آخر، إننا مع اللغة إذ نستخدم القوانين لانتاج الجمل الكلامية، فإننا ننطلق من الآلية نفسها التي يمكن للظواهر الطبيعية أن تنطلق منها. ولكن الإنسان خلافاً للطبيعة، أو للحيوان مهما سما خلقه ودق ذكاؤه، كائن متصرف. ولذا فهو يستطيع حسب أغراضه تعبيراً واتصالاً أن يتصرف بموضعة المواد،أي بالكلمات، فيوزعها وفقاً لهذا القانون اللغوي أو ذاك، وأن يساهم في تكوين الجملة، فيكون هو صاحب حدوثها. هذا من جهة، وإنه ليستطيع، من جهة أخرى، أن يستبدل المواد، فيصنع بها جملاً لا نهاية لها والقانون اللغوي المستند إليه هو هو من غير أن يتغير.

ولعلنا نستطيع أن نقول إنه ما كان لهذا الأمر أن يكون إلا لأن الجملة في حدوثها تعد تعبيراً عن إرادتين:

أولاً - إنها إذ تقول ما تقول من خلال تركيبها وعلاقات الكلمات فيها، إنما تكون رهن إرادة اللغة التي تنتجها وفق قوانينها الخاصة.

ثانياً – ثم إنها لتعد تعبيراً عن إرادة الإنسان الحرة. فهو وحده القادر على تكوينها والتعامل معها، وهو وحده القادر على التصرف في نظم الكلمات اختياراً واستبدالاً بغية إنشاء معنى به خاص.

ولقد أمكن لها ليدي، انطلاقاً من هذا التصور، أن يعرف الدلالة بقوله: "الدلالة هي مايريد المتكلم أن يعبر عنه" (2). كما أمكنه أن يعرف اللغة بقوله: "سنعرف اللغة بوصفها معنى ممكناً، أي بوصفها سلسلة من الاختيارات أو من تعاقبات المعنى. وهي موجودة في حوزة المتكلم – المستمع" (3).

وما دام الأمر كذلك، فإن "المتكلم – المستمع" على حد قول هاليدي ليستطيع أن ينتقل من آلية التكرار في استخدام القانون لانتاج ظاهرة واحدة هي نفسها تتكرر، إلى آلية تكرارية أخرى في استخدام القانون ليبدع فيها ولينتج ما لا نهاية له من الجمل المختلفة. ولقد بدل هذا أن الإنسان إذ يستخدم اللغة بوصفها نظاماً لانتاج الكلام، إنما يستخدمها استخداماً خلاقاً يخرج به من إطار النمط في تكرار الأشياء إلى إطار التنوع غير المتناهي، والتجديد في إنشاء الجمل، والتعبير عما يشاء.

3– *اللغة طاقة خلاقة.*

وإذا عدنا إلى المدارس اللسانية التي شكل هذا الموضوع أحد أهم اهتماماتها النظرية، فسنجد أن المدرسة التوليدية لتشومسكي تقف في مقدمتها فهي تملك القدرة على توليد عدد لايتناهي من الجمل. فتشومسكي يقول: "إن اللغة نسق يقدم إمكانات تجديدية غير محدودة . وذلك من أجل تشكيل الأفكار والتعبير عنها" (4). وإنه ليقول أيضاً: "إن اللغة الإنسانية مؤهلة لكي تكون أداة للتعبير وللتفكير الحر. وإن الوجه الخلاق للاستعمال اللغوي ليعكس إمكانات غير متناهية للفكر والخيال. ذلك لأن اللغة تقدم إمكانات متناهية، ولكنها هي نفسها ذات إمكانات غير متناهية" (5).

تعد هذه النظرة خطوة هامة على طريق الحل وتفسير الظاهرة. وهذا أمر لا شك فيه، ولكن الدلالة، كما تتبين لنا في الواقع العملي للممارسة اللغوية، ليست كونية في كل أحوالها، ولا هي متصوراً مطلقاً، كما أنها ليست مفهوماً فلوتاً، أو معنى مجرداً يقف فوق اللغات وأشكال إنجازها. إنها شيء محدد، ومدلول يريده المتكلم، ويطلبه حثيثاً، ويسعى إلى إنجازه، بغية التواصل مع الآخر، وتحقيق وجوده الاجتماعي. وإذا كان هذا هكذا، فإنه يمكن للمرء أن يضع بعض الملاحظات على النظرية التوليدية تخص هذا الأمر (سنقوم بمناقشة أوسع لهذا الأمر في دراسة أخرى): إن التوصيف الذي تقدمه النظرية التوليدية، وخاصة في مرحلتها الأولى، عن انتاج القوانين اللغوية لجمل غير متناهية، يُعد منقوصاً وغير كافٍ، وذلك لعدة أسباب:

1- إنه لا يمنحنا الأدوات المفهومية اللازمة لضبط الظاهرة الدلالية في اللغات الإنسانية ضبطاً علمياً.

2- وإنه لا يمكننا مرحلياً، أو في إطار ما رأيناه من أقوال تشومسكي على الأقل، من محاصرة الدلالة وفهم آليات انتاجها وحدوثها في اللغة.

3- وإنه لا يحمل إلينا صورة عن الشروط الأولية التي يصبح بها هذا الإنتاج ممكناً، وهذا الحدوث واقعاً.

4- *القصد والدلالة*

إن النظرية التوليدية قد أعادت للإنسان اعتباره إذ تبنت العقلانية مذهباً. ولقد أخرجته من حريم البهيمية إلى حريم الإنسانية، وجعلته كائناً حراً ومختاراً. غير أننا عند التأمل نجد، أن ما أعطته له بيد قد أخذته منه بيد أخرى، كما يقال. وإنه لمما يعاب عليها، أنها "مكننت" الإنسان، أي جعلته آلة يكفي أن نضغط على أحد أزرارها حتى يبدأ النظام بإنتاج الكلام. وإن هذه الملاحظة، إلى جانب ملاحظات أخرى. لتخبر بأن انتاج الدلالة وحدوثها

يتضمن شيئاً آخر لا يرتبط في وجوده مباشرة بوجود القوانين المنتجة للكلام مهما بلغ تعداد الجمل الناتجة أو المولّدة بفعل القوانين. وهذا الشيء هو القصد. ولقد بدا في النظرية التوليدية على الأقل في مرحلتها الأولى، وكأنه غير مستقل، أو هو ينضوي تحت آلية اشتغال القوانين المنتجة للكلام. فهو بهذا المعنى جزء منها.

وإننا لنرى أن الأمر في القصد يقوم على غير هذا. وبيان ذلك يكون في نقطتين: الأولى، وتخص الإشارة اللسانية. الثانية، وتخص نظام الجملة وقوانينها:

● - النقطة الأولى ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- الكلمات إشارات لغوية. وهي ، عند سوسير وغيره، تنقسم إلى قسمين: دال.ومدلول. وإذا كانت المعادلة تقوم على أنه لابد لكل دال من مدلول، ولكل مدلول من دال، فإن هذه المعادلة إذا تجاوزت إطار النظر إلى الإشارة بوصفها كلمة، فإنها لا تعمل بهذه البدهية وهذه الآلية. والقضية المطروحة أمامنا، توقع في نوعين من اللبس. أما الأول منهما، فإنما يكون بسبب النظر إلى "القصد" في إطار النظرة إلى الإشارة بوصفها كلمة مفردة. وأما الثاني، فسيأتي الحديث عنه في النقطة الثانية.

2- إن النظر إلى الإشارة بوصفها كلمة ليعد أمراً صحيحاً من منظور لساني بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح. ولكن النظر إلى الإشارة من منظور سيميولوجي قد يحرر المدلول من علاقته بالدال التي يقيمها في إطار الكلمة من منظور لساني. ولقد نرى أن التعامل مع "القصد" مفهوماً دلالياً يحتاج إلى منظور سيميولوجي يخرج به من إطار الكلمة مفردة ليقرأ دالة في إطار آخر.

3- إن مدلول "القصد" جزء من دلالة النص، وليس جزءاً من دلالة الكلمة، ولذا، فإن أي نص يخلو من القصد لايرقى إلى مرتبة الخطاب،

وبالتالي لا يقوى أن يحافظ على انسجامه الداخلي، أو على منطقه الذاتي، وسيفقد في النتيجة توجهه الإيصالي. ألا وإن النصوص مراتب وأنواع: فهناك نص يقوم الخطاب فيه على عدد كبير من الجمل. وهناك نص يقوم الخطاب فيه على جملة واحدة. وهناك نض يقوم الخطاب فيه على لفظة مفردة، ولكنها ربما تستدعي نصوصاً كثيرة. ولكن ما يجب أن ندركه، هو أن النص - كما أسلفنا- في كل مراتبه وأنواعه لايقوم إلا بقصد، وأن القصد لا يكون مدلولاً إلا مع النص. ومن هنا، فإنه لايصح النظر إلى دال الكلمة بوصفه دال "القصد"، وإنما يجب أن ينظر إلى النص بوصفه دال "القصد". وإذا كان ذلك كذلك، فإن "القصد" محتاج إلى منهج سيميولوجي لكي يقرأه في دال أكبر من دال الكلمة هو دال النص، وليس إلى منهج لساني يقف به عند حدود دال الكلمة. ذلك لأن السيميولوجيا، تستطيع أن ترى النص إشارة دالها يتضمن "القصد"، بينما لا تستطيع اللسانيات ذلك، لأنها منهج لا يذهب إلى أبعد من الكلمة في دراسة الدال والمدلول بوصفهما وجهين للإشارة اللسانية.

ولما كانت النظرية التوليدية نظرية لسانية بالدرجة الأولى، فقد تأسست لدراسة النظام في إطار الجملة، ولم تؤسس لدراسة الكلام في إطار الخطاب، فالنص. ولذا فقد اخفقت دلالياً في تحديد "القصد" والتعامل معه.

- ● - النقطة الثانية، وتنقسم إلى قسمين:

1- لقد رأينا أن دال القصد إنما هو النص المتضمن لخطاب المتكلم، وليس الكلمة بوصفها إشارة مفردة. ونريد، هنا، أن نزيل التباساً آخر. فلقد يبدو القصد وكأنه جزء من القوانين التي تنتظم الكلمات بها جملاً. وإنه لصحيح أن للقصد، إذ يتكلم المتكلم، دوراً هاماً في اختيار القوانين، ولكنه دور يقتصر على هذا فقط، أي على اختيار القوانين وتفعيلها بما يناسب الدلالة التي يريد المتكلم أن يفصح عنها

في نصه. ولذا فإن القصد من هذا المنظور لايعد شيئاً داخلياً بقدر ما يعد خارجياً على القوانين. ولو أنه كان جزءاً منها وداخلاً فيها لتغيرت هذه مع كلام كل متكلم لتغيير قصده من خطاب إلى خطاب. ولقد نعلم أن هذا مخالف لما عليه حال اللغة في تمثلها لقوانينها وثوابتها، وغير جائز فيها. ولو حدث ذلك لانقطع التواصل بين المتكلمين، ولصارت اللغة فوضى من غير نظام، ولفقدت نسقها وبنيتها، ولكفت عن أن تكون لغة مجتمع يعبر فيها كل فرد عن مكنونه ومقصوده.

2- إن الجمل الخالية من القصد جمل تنتجها القواعد، ولكنها لاتمثل، على الرغم من ذلك، كلام المتكلم. وإنه لمما يعاب على النظريات البنيوية عموماً، والتوليدية خصوصاً، أنها أولت عنايتها بهذا النوع من الجمل لا لشيء إلا لأنها تمتلك الصحة القاعدة والصحة الدلالية. ولقد نعلم أن هذين الشرطين يعدان ضرورة في بناء الجملة. ولكنهما، في الوقت نفسه، من غير قصد يسير بهما داخل بنية النص لتوفير تماسكه، وضمان منطقة، وتحديد الدلالة التي يريدها المتكلم، فإنهما لا يكفيان. ولكي يتبين جلياً مرام ما نقول، نود أن نحدد متصورنا عن القضية كما يلي: ثمة جمل نسميها جمل النحاة، وأخرى نسميها جمل الكلام. وإن الاختلاف بين الأولى والثانية، هو الذي يحدد ما اصطلحنا على تسميته "القصد". وإننا لنراه في النقاط التالية:

- ● – تنتمي جمل النحاة إلى اللغة الواصفة أو المفسرة. وإنها لتؤدي وظيفتها ضمن هذا الإطار. وإنه لمما تمتاز به هو أنها تمثل أقصى حالات التفكيك البنيوي. ولقد يسهل هذا دراستها لمعرفة النظام القاعدي الذي تتشكل به. ومن هنا، فإن أحداً لا يبحث فيها عن رباط واصل بينها يرقى بها إلى درجة الخطاب، مما يصلح أن تكون معه أداة تنقل رسالة بين مرسل

ومتلقي. ألا وإن الأمر ليختلف بالنسبة إلى جمل المتكلم. فهي تنتمي إلى اللغة التواصلية. ولذا، نستطيع أن نقف فيها على رابط واصل بينها، هو القصد. ولقد يعني هذا، أن الكلام في اللغة التواصلية، لا يكون بجمله فقط، ولكن بالقصد الواصل بينها، والذي يرقى بها من حالة التفكيك البنيوي إلى درجة الخطاب المتماسك، مما يصلح معه أن تكون أداة تنقل رسالة بين مرسل ومتلقي.

- إن جمل النحاة أمثلة توضيحية على الصحة القاعدية. بينما تكون جمل المتكلم، في إطار الخطاب الذي يحتويها، أدوات تعبيرية بها يفصح في استخدامه لها عن مراده معنى ومقصوده دلالة.

- إن جمل النحاة إذ تمتلك الصحة القاعدية، فإنها تستمد معناها من تركيبها . بينما تُسَخِّر جمل المتكلم التركيب لبناء جمل يرتبط معناها ليس فقط في تركيبها، أي في قانون إنتاجها، ولكن بالمحيط اللغوي للخطاب ككل من جهة، وبالمحيط غير اللغوي الذي ترد فيه من جهة أخرى.

وما دام الحال هو هذا، فلنا أن نفترض تصوراً، مستفيدين في ذلك، مما قدمته بعض النظريات اللسانية ونبني عليه: إننا نفترض أن النحو غير مستقل بنفسه، وأن قوانين اللغة المنتجة للجمل مدعوة لكي تمتلك الصحة الدلالية على مستوى الخطاب، أن ترتبط بعناصر خارجة عنها. ونفترض أيضاً أنها بذلك ستنتج كلاماً حاملاً لمعنى ليس مطلقاً، ولا فلوتاً أو مجرداً، ولكنه معنى يريد المتكلم أن يعنيه من جهة، وأن يعبر به عن موقف محدد في إطار سياق محدد.

وإذا كان ذلك كذلك، فسنلاحظ أن القوانين المنتجة للجمل ستكون ضمن هذا المنظور، محكومة في بنائها وشروط اختيار المتكلم لها لا إلى ذاتها

فقط، ولكن إلى غير ذاتها، وذلك لكي تقوم بها جمل تمتلك دلالاتها القـدرة أن تدل على مقصود معين.

وإنه ليبدو، بناء على هـذا ، أنـه يجـب علـى الـدرس اللسـاني، أن يقيـم نموذجه في إنتاج الدلالة ليس على معيارية قوانين إنتاج الجملة فقط، كمـا يجـب عليه أن يدخل عناصر أخرى تنقل الدرس مـن إطـار الجملـة إلى إطـار الخطـاب فالنص، وتساهم إنْ في تحديد الدلالة وإنْ في إمكان وجودها واحتماله.

المراجع

1- Pierre Guiraud: La Grammaire. Ed, P.U.F. Paris 1958. Septieme edition. P10.

2- Sémantique et Logique. Etudes recueillies et presentées par Bernard Pottier. Ed, Jean Pierre de Large. Paris 1976. P.139.

3- المرجع السابق والصفحة ذاتها.د

4- Noam Chomsky:La Linguistique Cartesienne. Ed. Seuil. Paris,196. P.39.

5- المرجع السابق. ص 56.

الدلالة اللسانية والمنهج

توطئة:

يرتبط البحث في الدلالة ارتباطاً وثيقاً بالمنهج الذي يبحث فيها. ذلك لأن المنهج غالباً ما يحدد زاوية رؤية يتحدد هو نفسه بها. وإن هذه لن تكون بالضرورة زاوية رؤية وإدراك، ومعالجة وممارسة لمنهج آخر. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يترتب على هذا الوصول إلى نتائج متباعدة أو متقاربة، بحسب متطلبات البحث والمنهج الذي ألزم نفسه به. ولعلنا نستطيع أن نضرب على ذلك مثلاً بمنهجين مختلفين، كلاهما يبحث في الدلالة ويرصدها من زاوية مختلفة: الأول، وهو المنهج التصوري (Conceptuel) والثاني هو المنهج التداولي (Pragmatique). يقول جاك ليرو: "تعطي الدلالة التصورية لنفسها مهمة دراسة الكفاية الدلالية للغة من اللغات. وإنها لتدرس بذلك المضمون الدلالي للنصوص، أي تدرس معناها "الحرفي" أو اللساني. بينما تدرس اللسانيات التداولية معنى العبارات من خلال العلاقة مع سياق التعبير" (1).

وإذا نظرنا إلى هذا الأمر من خلال نتائجه، فسنجد أن جملة من الفوراق تقف مميزة بين المنهجين. ولعلنا هنا نستطيع أن نذكر منها اثنين:

1- إن الدلالة التصورية دلالة مستقلة عن السياق الذي ورد التعبير فيه. وأما اللسانيات التداولية فترى أن الدلالة نسق من المعاني يحتكم إلى

سياق التعبير ويرتبط به. ولذا، فإنه يمكن لمنهج الدلالة التصورية أن يصوغ "عموميات تخص عمل المعاني في لغة من اللغات" (2)، ولا يمكن ذلك للسانيات التداولية.

2- إن الدلالة التصورية "تدرس المضامين الدلالية بشكل مستقل عن صياغاتها التعبيرية" (3)، بينما تدرس اللسانيات التداولية المضامين الدلالية انطلاقاً من ارتباطها بصياغاتها التعبيرية.

وكما أن المناهج تختلف، وهي ليست موضع اتفاق بين كل الباحثين، فإن ميدان الدلالة يختلف أيضاً هو الآخر. ولقد نعلم أن عدة علوم تطالب به، وتدعي حق الأولوية فيه. ثم إذا كانت الدلالة تعد جزءاً أو فرعاً من فروع اللسانيات، فإن الاختلاف، أو لنقل إن التفاوت بين باحث لساني وآخر ليظهر تحديداً فيما يخص الدلالة نفسها وتعيين ميدان العمل فيها. ولقد يعني هذا أن علم الدلالة، كما رأى بعضهم، لايزال سيء التحديد، أو هو، كما رأى بعضهم الآخر، علم لم يكتمل بعد موضوعاً ومنهجاً، أو هو، كما نراه نحن، علم دواعي وجوده تكمن في دوام تطوره موضوعاً ومنهجاً. وإنا لنحسب أنه يجب أن يكون كذلك، أي يجب أن يبقى في تطور مستمر. والسبب، لأن الكلام دائم لا ينتهي ولأن الحياة قائمة مستمرة، وناهضة متطورة، ومتجددة متغيرة. وإن احتياجات المتكلم دلالياً إلى كلامه في دوامه لهي عين حاجته إلى حياته في تغيرها وتجددها لكي يستمر بقاؤه. وإن هذا وتلك ليترافقان إنْ قضاء لهذه الحاجات وإنْ إبداعاً لأخرى. وإن اللغة، كما قال تشومسكي في وصفها، طاقة خلاقة. وإن المتكلم، في استعماله لها، لايكف بها تجديداً للدلالة وتوليداً، و إعادة صياغة وإنتاجاً، وقول أمر محدث أو قول أمر لم يتخذ إلى الحدوث بعد سبيلاً، أو قول أمر من خصائصه الوجود على غير سبيل الحدوث كالغيبيات في الأديان. ثم إن الحال قد يقتضي منه، تلبية لحاجات كائنة العقلية والروحية، والثقافية والأدبية، والعلمية والتعبيرية أن يدخل بها عوالم مجهولة بالنسبة إليه، وأن يكتشف أخرى مجهولة بالنسبة إلى الآخرين، وأن يفكر بثالثة غير مفكر

فيها. وإن تحول هذه العوالم، أو اكتشاف غيرها، أو جعل غير المفكر به فيها مفكراً ليجعلها معلومة بعد أن كانت مستهامة. وبهذا تصبح اللغة على الوجود دليلاً، ويصبح المستدل بها منتجاً لدلالات غير متناهية.

وهكذا نرى أنه إذا كان متاحاً أن يجعل من الموجود لغة يقولها ويعبر عنه بها، فإنه يمكنه أيضاً أن يجعل مما هو في حكم المعدوم لغة يقولها ويستدل بها عليه. وهو في هذا وذاك، لايقول الأشياء ولكنه يعنيها، أي يجعل منها كائنات لغوية مستقلة بوجودها. وإذا كان الإنسان مستطيعاً كل ذلك بأداة اللغة، فإنه مستطيع أيضاً أن يجعل المستحيل بها ممكناً والممكن من غيرها مستحيلاً. فهو بها يقوى أن يداهم الواقع المحسوس فيرده من بعد تحقق وكثافة وجود وهماً عصي الوجود، أو يؤسطره فيكون وجوداً على غير مثال. ولنا أن نقول أخيراً، إنه حسب المتكلم أن يستخدمها لينتج بها جملاً لاتحصى عدداً، ونصوصاً لا تنتهي أمداً، ودلالات كثيرة.

يبدو لنا، إذن، مما تقدم أن علم الدلالة يعيش بين أمرين لن يقفا به تبدلاً ولن يكفا فيه تحولاً: بين منهج يتجدد، وميدان لا يتحدد. وسنذكر فيما يلي طائفة من القضايا التي تدل على ذلك.

1- الدلالة وإرادة التمثيل اللغوي

آ- ثمة فرق بين إرادة عالم التعبير الحيواني وإرادة عالم التعبير الإنساني. وإذا كانت الدراسات كثيرة بهذا الخصوص، فإننا نستطيع مع ذلك أن نقف على عنصر واحد يعد من أهمها ويتصل بموضوعنا. هذا العنصر هو إرادة التمثيل اللغوي.

والحيوان إذ لايستطيع أن يمثل لغوياً، أي لايستطيع أن ينتقل من الشيء إلى رمزه وأن يجرد، فإنه لا يستطيع أيضاً أن ينفذ من إطار الأشياء إلى ما خلفها لكي يقف على القوانين المنتجة لها، ويبني

المنظومات والأنساق. ولذا، فقد ظل عالمه عالم الفعل البسيط المرتبط بالمأكل والمشرب والجنس. وظل، في مقابله، عالم الإنسان، فضاء وحقل نشاط، عام النظرة والرؤية والفعل المركب.

وقد قُدِّرَ للإنسان أن يكون متكلماً. فإذا بهذه الخصائص تندفع فيه أشكالاً معرفية، ونظماً علمية، وأنساقاً إدراكية. فتمكن أن يميز بين الأشياء وقوانين إنتاجها، مستعيضاً عن تلك وهذه بالكلمة وقوانين صياغتها، والجملة وقوانين تركيبها، والنص وقوانين تمثيله، ورمَّز وجرَّد.

وهو إذ خلق كذلك، أي متكلماً، بنى لنفسه كوناً لا يحد من الدلالات غير المتناهية. وصارت اللغة عنده هي العنصر الموضوعي لتشكيل الأشياء صوراً، وتمثيلها دلالة، ومعرفتها عيناً، وإدراكها كنهاً. وصار هو حينئذ، بتوسطها عالماً وعارفاً (4).

وهكذا، فقد غدا الشيء، في عالم الإنسان، لا يُرى إلا بتمثيله لغة. فالشيء الذي لا اسم له لا وجود له. ولقد يبقى كذلك في سجن الغياب دهره كله. وكذلك المعرفة، فقد غدت، بوصفها كشفاً، رهناً بإرادة تمثيلها لغة. فما لم تقله اللغة لا يشكل معرفة، ويظل في حكم معدوم. ومن هنا نفهم أن علاقة اللغة بالأشياء هي علاقة تثبيت معرفي، وأن علاقة اللغة بالمعارف هي علاقة تعميم وإيصال.

ب- ونضيف إل ذلك أن دور اللغة لا يقتصر في الحياة الإنسانية على نقل الأفكار، ولكنه يتجلى أيضاً في مساهمتها بتشكيل الأفكار وصياغتها. فالفكرة، كما يقول كاسيرير: "لاتوجد قبل اللغة. إنها تتشكل في اللغة وبوساطتها" (5).

وإذا كان هذا هو حال الأشياء والأفكار مع اللغة، فإن حال المشاعر والإرادة الإنسانية لا يقل عنها. فالناس في مشاعرهم والبشر في

إرادتهم يدركون موضوعية كينوناتهم بتوسط اللغة. وإنهم ليتحولون بها من كينونات شخصية تشعر وتريد نتيجة لتماسها مع الواقع (كما في العالم الحيواني) إلى كينونات نصية تشعر وتريد نتيجة لتماسها مع اللغة مباشرة.

وإننا لنلاحظ هنا، كما لاحظنا هناك، أن اللغة لا تضطلع بمهمة إيصال المشاعر والتعبير عن الإرادة فقط، ولكنها تقوم أيضاً بصياغتها صياغة إنسانية من جهة ، وتشكيلها نصوصياً من جهة أخرى. ولقد يعني هذا أن اللغة تساهم تكوينياً في تشكيل المشاعر والتعبير عن الإرادة، كما تساهم تكوينياً في تشكيل الأشياء والتعبير عن الأفكار.

ج- وإذا كانت اللغة تستحوذ على عالم الأشياء والأفكار، وعالم الشعور والإرادة، فإنها تستحوذ أيضاً، وبالحركة نفسها، على عالم المجتمع (6). فـ "الأنا" تتجه أول ما تتجه إلى "الأنت". وإن هذا الاتجاه ليبدو قوياً إلى درجة أن أي وعي بالأشياء ، والأفكار، والمشاعر، والإرادة يجب أن يلبس لباس "الأنت" التي تستقبلها "الأنا" شخصياً وتتحول بها كلاماً. فاللغة بقدر ما تفرق بين الذوات تجمع بينها. وإنها لتعطي لكل ذي نفس ناطقة دلالة من أجلها تتصل الذوات وتتحاور: فيصبح بعيدها قريباً، وقريبها متجانساً، ومتجانسها وحدة تقولها اللغة نصوصاً على هيئات مختلفة، حتى ليبدو قريبها بعيداً، ومتجانسها نفوراً، ومتوحدها متعدداً إلى ما لا نهاية. وما كان هذا ليكون لولا أنها نظام وأداء. ولعلها بسبب هذه المزاوجة تؤدي دورها مضاعفاً: فالفرد يبدو عبرها مستغرقاً في فردانيته ومتميزاً بفرادته. وإنه ليبدو من خلالها أيضاً، وفي الوقت نفسه، إنساناً متصلاً بالإنسانية كلها ومندمجاً فيها. وإنها لكما تصيّره يكون، ذلك لأن اللغة كما يقول هامبولدت: "تؤكد هذه العلاقة وتدعمها، وهي التي تهيمن على قدر الفرد وعلى تاريخ العالم" (7).

وإذا كان ذلك كذلك، فإن المعنى الذي ينتجه الفرد والمعنى الذي ينتجه المجتمع لن يكون فردياً أو اجتماعياً ما لم تكن اللغة هي المؤسسة التي تتم فيها صياغته والتعبير عنه. وإذا كانت هذه الفرضية صحيحة، فإن هذا يعني أننا نموج في كون من الإشارات، إدراكها وبناء دلالاتها إنْ شرحاً، وإنْ تفسيراً، وإنْ تأويلاً رهن بإرادة اللغة. وإذا كان هذا هكذا، فإن معرفة الإنسان بنفسه وبالآخر، بوصفهما دالين مستدلين تصطلح عليهما كل لغة بإشارات مخصوصة، لتصبح معرفة لغوية. وإن هذا ليعني كذلك، أن اقتراب الإنسان من العالم ومن معرفته بأنه يعرف، إنما يتحقق بقدر اقترابه من لغته وما تنجزه من معارف. فهي التي تصنع له دلالة نفسه ودلالة الأشياء من حوله، وهي التي تعيد الحق أمامه خلقاً لغوياً، يأخذ فيه كل كائن مكانه، أي يصبح معرفة لها معناها، ووظيفتها، وعلاقاتها، وحقل تعبيرها نسقاً وانجازاً ضمن نسق اللغة وإنجازها. وهكذا تصبح إرادة الإنسان تمثيلاً لإرادة اللغة في إحداث فهمه وتكوينه، ودليلاً به يستدل على دلالات الأشياء من حوله، كما تصبح جملة معارفه التي يؤسس فيها وبها ميادين علمه ونشاط تعبيره.

ومن هنا، فقد استحقت اللغة في إنتاجها للدلالة أن تكون موضوع دراسة يعكف عليها اللسانيون وبها يشتغلون. ولقد كان الأمر كذلك قديماً ولا يزال حديثاً. فتعددت الاتجاهات وتنوعت المدارس، وتلونت المناهج، وكثرت أدوات التحليل سعياً وراء الوصول إلى الدلالة اللسانية.

2- *المنهج الدياكروني:* بريال. السيوطي. أحمد بن فارس

- ميشيل بريال

لقد كان المنهج قبل سوسير وفي زمن بريال،، أي في القرن التاسع عشر، يقوم على الاستثمار التاريخي للدلالة، أو لنقل بمصطلحات علم اللغة، كان يقوم على المنهج "الدياكروني - Diachronie"، أي الزماني التعاقبي.

ويمكن تعريف هذا المنهج على النحو التالي: يقول سوسير: " لا تدرس اللسانيات الدياكرونية العلاقات القائمة بين كلمات توجد معاً في حالة واحدة من حالات اللغة، ولكنها تدرس العلاقات القائمة بين كلمات تتعاقب في الزمان وينوب بعضها عن بعض" (8).

وإذا كان ذلك كذلك، فإن هدف علم الدلالة سيكون، من هذا المنظور، هو تتبع تطور معنى ألفاظ اللغة عبر التاريخ، وليس دراسة العلاقات التي تحدثها هذه الألفاظ:

1- داخل الجمل وداخل النص لكي تنتج المعنى.

2- وفي مرحلة معينة من مراحل تاريخ هذه اللغة.

ولقد كان منظور ميشيل بريال، الذي عمم مصطلح الدلالة وأعطاه شهرته، يقوم على هذا المنهج:

آ- إنه يدرس التطور الدلالي للكلمة ليس من خلال إنتاج النص لمعناها، ولكن من خلال ما يضيفه الزمن إليها ، في سيرورته التاريخية، من معاني.

ب- وإنه يدرس حالة اللغة ليس في مرحلة تاريخية ثابتة لذاتها وبذاتها، ولكنه يدرسها تعاقبياً، أي لغير ذاتها ومن غير الرجوع إلى ثوابتها الذاتية

كما يفصح عنها راهن إنجازها وواقع أدائها. وإن هذا ليجعله ينظر إليها بالرجوع إلى حالة سابقة عليها يقارنها بها.

وهكذا نجده لا يلتفت بالتحليل إلى معاني الكلمات في الآنية الزمنية للغة. وكان، من نتيجة هذا، أنه لم يصل إلى بناء منهج لساني دقيق في دراسة الظاهرة اللغوية، فاعتمد على البلاغة من جهة، وعلى الاشتقاق من جهة أخرى.

جمع بريال كتاباته ودراساته في كتاب سماه "مبحث في الدلالة" . وقد تحدث عنه بريكلي ورأى أن دراساته كلها تدور على ثلاثة أصول(9)، وهي:

- توسع المعنى وتقليصه.
- تحول المعنى.
- انحراف المعنى.

عبد الرحمن جلال الدين السيوطي:

وإذا عدنا إلى التراث العربي، فسنرى نفراً من العلماء ندبوا أنفسهم لفقه اللغة ولقضايا تتصل بالدلالة اتصالاً وثيقاً. وقد ذكرت كتب التراث طائفة غير قليلة منهم. إلا أننا عند التأمل، سنجد أنهم قد قاربوا المنهج الدياكروني من غير أن يذكروه اسماً أو يؤسسوا له بناءً نظرياً. فالسيوطي مثلاً، يأتي في كتابه "المزهر في علوم اللغة" على هذا الأمر في أبواب منه. وقد ذكر فيها أسماء جملة من العلماء، تدل الممارسة عندهم على حضور هذه المقاربة. وإنه لمما جاء عنده معرفة "العام والخاص" وبالمقارنة، نجد فيه ما بحثه بريال تحت اسم "توسع المعنى وتقليصه" وقد عقد السيوطي لهذا النوع فصولاً خمسة، نذكرها فيما يلي مع بعض الأمثلة:

1- "العام الباقي على عمومه: وهو ما وضع عامّاً واستعمل عامـّاً". ونـأخذ من الأمثلة التي دلّ بها على ذلك مثلين:

آ- كل ما علاك فأظلك فهو "سماء".

ب- كل أرض مستوية فهي "صعيد".

2- "العام المخصوص: وهو ما وضع عامــاً ثـم خـص في الاستعمال ببعـض أفراده".

وإنه لعلى هذا كان مذهب ميشيل بريال في تقليص المعنى. ونأخذ مثلـين من بين أمثلة أخرى ذكرها السيوطي:

آ- "ذكر ابن دريد أن "الحج" قصد الشيء وتجريدك له، ثم خص بقصد البيت".

ب- "لفظ السبت" ، فإنه في اللغة الدهر، ثم خص في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع، وهو فرد من أفراد الدهر.

3- "فيما وضع في الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً". وإننا لـنرى في هـذا سمـة من سمات التوسع كما هي الحال في مذهـب بريـال. ونـأخذ علـى ذلـك مثلين من أمثلة السيوطي:

آ - كان الأصمعي يقول: أصل الوِرْد إتيان الماء. ثم صار إتيان كل شيء وِرْداً".

ب- "القرب: طلب المـاء. ثـم صـار يقـال ذلـك لكـل طلـب. فيقال: هو يقرب كذا أي يطلبه، ولايقرب كذا".

4- "فيما وضع عاماً واستعمل خاصاً ثم أفرد لبعض أفراده اسم يخصه". ونجد من الأمثلة التي ذكرها:

آ- "البغض عام، والفِـرْك فيما بين "الزوجين خاص".

ب- "التشهي عام، والوَحَـم للحبلى خاص".

5- "فيما وضع خاصاً لمعنى خاص". ونجد عنده من أمثلته:

آ- "جعلوا أحاديث"، ولا يقال في الخير".

ب - "ظننتني، وحسبتني، وخلتني"، لا يقال إلا فيما فيه أدنى شك". (10). وإنه لمما جاء في "تحول معنى الألفاظ "عند السيوطي" ما ذكره "من الأسماء التي حدثت في صدر الإسلام"و " ومن الأسماء التي كانت فزالت".

أحمد بن فارس

وإذا عدنا إلى ابن فارس الذي أشار إليه السيوطي، فسنجده يقول عن "تحول معنى الألفاظ" مايلي:

- " كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم. فلما جاء الله جلَّ ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت فعفّى الآخِرُ على الأول" (11).

- " كان مما جاء في الإسلام، ذكر المؤمن، والمسلم، والكافر، والمنافق. والعرب إنما عرفت المؤمن من الأمان، والإيمان هو التصديق. ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمِّي المؤمن بالإطلاق مؤمناً" (12).

3- سوسير والمنهج السانكروني

لقد اتجهت اللسانيات وجهة أخرى حين جاء سوسير في بداية هذا القرن وحمل إليها منهجاً جديداً في البحث والدراسة: فقد أراد في كتابه "دروس في اللسانيات العامة" أن يجعل من اللسانيات علماً مستقلاً، كما أراد ذلك سابقه ميشال بريال في ميدان علم الدلالة. ولكننا إذا كنا قد رأينا أن بريال لم يستطع أن يحقق هذا الهدف لأنه ظل أسير البلاغة والاشتقاق، وبقي في رؤيته في إطار الوضعية المنطقية والاستقراء، فإن سوسير قد استطاع فعلاً أن ينجز استقلال اللسانيات، وأن يحدث في إطار المنهج الذي أقامه، قطيعة معرفية مع البحث اللغوي الذي هيمن قبله. وقبل أن نعرض مفهومه عن الآنية، أي عن المنهج السانكروني، يحسن بنا أن نمهد له بإيجاز بعض النقاط المفضية إليه. ذلك لأنه في استحداثها وجه اللسانيات وجهة أخرى.

- تدور النقاط التي سنوجزها حول: اللغة واللسان، اللغة والإشارة، اللغة والكلام، النسق، والقيمة. ولقد نعلم أنها نقاط أساسية في كل بحث لساني معاصر. كما نعلم أن البحث فيها هو الذي أعطى للسانيات صبغتها العلمية واستقلالها.

1- **يميز سوسير بين اللغة واللسان** (Langage - Langue). ويرى أن اللسان "خليط ومتعدد الأشكال، ولذا يتراوح بين عدد من الميادين. مادية ، ومعنوية، و وظيفية، ونفسية. وهو إضافة إلى ذلك ينتمي إلى الفرد كما ينتمي إلى المجتمع. وإنه بسبب هذا، لايقبل التصنيف في أي صنف من أصناف الوقائع الإنسانية. وإننا لمن أجل ذلك، لانعرف كيف يمكن استخلاص وحدته" (13).

أما اللغة، فيراها على العكس من هذا: "إنها كل واحد في ذاتها، ومبدأ للتصنيف" وإنها أيضاً "جزء محدد وأساسي" من أجزاء اللسان. وإنها كذلك "إنتاج اجتماعي لملكة اللسان، ومجموع من الموضوعات الضرورية، تبناها الجسد الاجتماعي لكي يسمح للملكة الفردية بالممارسة" (14).

2- ويتكلم سوسير عن اللغة والإشارة. وأمام هذه الثنائيـة، يرفـض أن تكون جدولاً من الألفاظ، أو قائمة من كلمات تتطابق مع الأشياء (15). ولكي يؤكد وجهة نظره هذه (التي أصبحت اليوم نظرية ثابتة عنـد كـل اللسـانيين وفي كل النظريات اللسانية)، فإنه يقف على الإشارة، أي على الكلمـة محللاً مادتها ومفككاً تكوينها. ويمكننا أن نوجز هذا التحليل كما يلي:

أولاً - إنه يرى أن الإشارة لا تربط بين اسم وشيء وهو يقصـد بذلـك أنهـا تخلو من أي رباط مباشر مع العالم الخارجي الذي تحيل إليه. ولذا، فإننا نفهم أن الكلمة هي ذاتها ونتاج ذاتها، وهي هذا فقط. ومن هنا، فإنها بامتناعها عن غيرها لاتملك أن تكون هذه الذات وشيئاً آخـر غيرهـا في الوقت نفسه.

ثانياً - ولكي يدعم سوسير مـا ذهـب إليـه أولاً، فإنـه يقبـل علـى الإشـارة اللسانية فيحلل مادتها ويفكـك تكوينهـا. وإنـه لـيرى أنهـا تقـوم علـى أمرين من غيرهما تلازماً ووحدةً وارتباطاً لايمكن للإشـارة اللسـانية أن تصبح وجوداً في منظومة اللغة الإنسانية. هذان الأمران هما:

آ - "المتصور - Concept."

ب - "الصورة السمعية - Image acoustique" (16).

ثالثاً- وإنه ليرى عند المعاينة أيضاً، أن "الصـورة السـمعية" لاتمثـل "الصـوت المـادي، إذ هـو شـيء فيزيـائي بحـت، ولكنهـا تمثـل البصمـة النفسـية للصوت. وهذا تمثيل تمنحنا إياه شهادة حواسنا" (17).

والخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها هـي أن الإشـارة عبـارة عـن كينونـة نفسية تتكون من "متصور" ومـن "صـورة سمعيـة". وإن كـل واحـد مـن هذيـن المكونين ليستدعي الآخر لا حيدة ولا مناص.

ولكن سوسير ، في استدراك له، يلاحظ أن مصطلح "الصورة السـمعية" قد ينسينا أن الإشارة تحتوي على "المتصور" أيضـاً. وإنـه ليقـترح، بسـبب هـذا،

استبدال المصطلحين معاً. ولذا، فهو يتبنى "الدال" عوضاً عن "الصورة السمعية" و "المدلول" عوضاً عن "المتصور". وإنه ليدعم وجهة نظره هذه بحجة يقول فيها: "إن فائدة هذين المصطلحين أنهما يعززان التعارض القائم بينهما، كما يعززان التعارض مع الكل الذي يشكلان جزءاً منه" (18)، أي مع الإشارة نفسها.

وهكذا نجد أن سوسير يحدث نقله في النظر إلى اللغة والتعامل معها على صعيدين:

- **الصعيد الأول:** ويرى فيه أن اللغة ليست جدولاً من الألفاظ ولا قائمة من الإشارات، ولكنها "نسق من الإشارات يعبر عن الأفكار" (19).

- **الصعيد الثاني:** ويفضي تحليله فيه إلى إقصاء الشيء، أي المرجع وإبعاده عن الإشارة اللسانية من جهة، وعن التحليل اللساني من جهة أخرى.

3- ويتكلم سوسير عن اللغة والكلام ويميز بينهما. فاللغة هي جملة القواعد المتناهية، والمحدودة عدداً في أي لغة من اللغات. والكلام هو الأداء الفعلي والإنجاز المبني لكلام المتكلم. وهو أيضاً الممكن الذي لا يتناهى، ولا يحد، ولا يحصى عدداً. ولذا يصح تمثيله:

آ- بما قاله المتكلم من جمل أو نصوص في حياته اليومية.

ب - أو بما يمكن أن يقوله على الدوام وإلى ما لا نهاية.

وإن هذا ليخرج به من المحدود عدداً (أي القواعد) إلى المطلق إنتاجاً (أي نصوص الكلام). فالمتكلم، في إنجازه لكلامه، إنما يستخدم اللغة وقواعدها المحدودة. ولما كان ذلك كذلك، فقد عبر سوسير قائلاً: "اللغة متميزة من الكلام، يمكن أن تكون موضوعاً لدراسة منفصلة نستطيع أن نقوم بها" (20). وما كان هذا هكذا، لو لم تشكل اللغة: "الجزء الاجتماعي من اللسان، وهو جزء خارج عن الفرد الذي لا يستطيع بمفرده لا أن يبدعه ولا أن يغيره" (21).

إن منهج سوسير يقوم إذن على التفريق بين اللغة والكلام. وإنه إذ يفعل ذلك يرد كل واحد منهما إلى ميدان، ويؤسس لدراستهما ضمن إطار لساني

مختلف: لسانيات اللغة مـن جهـة، ولسـانيات الكـلام مـن جهـة أخـرى. يقـول سوسير: "إذا فرقنا بين اللغة والكلام، فإننا نفرق في الوقت نفسه: 1- بين ما هو اجتماعي وما هو فردي. 2- وبين ماهو جوهري وما هو ثانوي، أو عرضـي إلى حد ما"(22).

وإنه ليتحدث عن اللغة فيقول:"ليست اللغة وظيفة من وظائف الفرد المتكلم، وإنها هي النتاج الذي يسجله الفرد. ولذا فإنها لا تفترض أبداً وجود تصميم مسـبق. ذلك لأن التفكير لا يتدخل فيها إلا من أجل نشاط تصنيفي" (23).

وإنه ليتحدث عن الكلام أيضاً فيقول: "وأما الكلام، فهو علـى العكـس من ذلك. إنه فعل فردي للإرادة والعقل. ولقد يكون من المناسب أن نميز فيه:

1- التراكيب التي يستخدم الفرد المتكلم فيهـا نمـط (Code) اللغـة، لكـي يعبر عن فكره الشخصي.

2- الآنية النفسية الفيزيائية الـتي تسـاعده علـى إخـراج هـذه الـتراكيب" (24). وهنا نجد أيضاً أن سوسير قـد وضـع أسّاً ثابتـاً، ومبـدأً رئيسـاً للسـانيات الحديثة، تجاوز به مـا كـان قائمـاً في اللسـانيات التاريخيـة. ولقـد صـار مـن غـير الممكـن لأي مذهـب لسـاني أن لا يعتمـد في منطلقـه لدراسـة اللغـة علـى هـذه الثنائية: "اللغة والكلام".

3- ويتكلم سوسير عن النسق. ويمكننا لكـي ننفـذ إلى عمـق نظريتـه أن نبدأ بالمنطلق النظري الذي بدأ منه هو نفسه:

عندما يبحـث المـرء عـن المعطيـات الأوليـة، في أي ميـدان مـن الميـادين، ويركز سعيه في الكشف عن هويتها لكي يعرفها ويتحقق منها، فإنـه لا يسـتطيع هذا إلا بالوقوف على الروابط القائمة بينها. غير أن هذا الكشف لن يتـم كمـالاً ودقة ما لم تكن المعطيات نفسها داخلة في شبكة مـن العلاقـات الـتي تحـدد كـل معطى منها بالتبادل والتعاكس.

وإذا كان ثمة أشياء لا تتداخل ولا تتناغم فليس مرد ذلك إلى ذاتها، ولكن لأنها تشكل، عبر العلاقات التي تتحقق بوساطتها، كيانات نسقية مستقلة. وإننا لنجد اللغات الإنسانية من بين هذه الأشياء. ومن هنا، فإن سوسير يقول: "اللغة نسق (Systeme) لا يعترف إلا بترتيبه الخاص" (25). وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يمكننا أن نقول: ليس للعناصر اللغوية وجود مستقل في ذاتها، ولكنه لها وجود تحققه علاقتها. كما يمكننا ، والأمر كذلك، أن نضيف: إذا كانت هذه العناصر اللغوية تمتنع عن غيرها من الأشياء فلا تتداخل معها ولا تتناغم، فليس تفسير ذلك يعود إلى وجود مستقل تحققه بذاتها، ولكن إلى نسق يحكمها بقيم تبادلية به خاصة، وترتيب لا يجد أي ترتيب آخر إليه سبيلاً. فاللغة بنية مغلقة، وعناصرها تتم جلاءً وظهوراً ضمن هذه البنية.

هذا، وإن سوسير ليعطي الأولوية للبحث في النسق وصولاً إلى العناصر، ولا يعطيها للعناصر وصولاً للنسق. ونلاحظ أن مثل هذا التأسيس هو الذي يخرج الدلالة من أفق التعامل مع اللغة بوصفها كلمات، كل كلمة معزولة بذاتها، إلى أفق التعامل مع اللغة بوصفها نسقاً به تترتب الكلمات لتقول ممكنها الدلالي وفق تركيبها الخاص صوتاً في كلمة، وكلمات في جمل، وجملاً في نص.

وإذا عدنا إلى كتابه "درس في اللسانيات العامة"، فسنجده يؤكد هذا الأمر في عدد من النقاط ويقلبه على عدد من الوجوه. ولكي نوجز، سنختار النقطة التالية:

" إنه لوهم عظيم أن ننظر إلى كلمة من الكلمات كما لو أنها اتحاد قائم بين صوت ما ومتصور ما. وإن تحديدها هكذا ليعني عزلها عن النسق الذي تشكل جزءاً منه. وهذا سيجعلنا نعتقد بأننا نستطيع أن نبدأ بالكلمات فنبني النسق بجمعها، بينما الأمر هو على العكس من ذلك. إذ يجب الانطلاق من الكل المتضامن لكي نحصل، بوساطة التحليل على العناصر" (26).

ويتبين لنا مما تقدم أن النسق هو اللغة عينها. فإذا أشبعناه نظراً تبين لنا أيضاً أنه نظام محايث للعناصر التي تتكون فيها. ويدل على هذا أن أي عطل

يصيب أحدها سيصيب لا محالة النسق نفسه. وإن سوسير ليضرب مثلاً بلعبة الشطرنج، فيوضح لنا فكرة النسق وقوانين انبنائه خارجياً وداخلياً:

"إن مقارنة مع لعبة الشطرنج لتجعلنا نحس به جيداً. إذ من السهل هنا نسبياً أن يميز المرء ما هو داخلي مما هو خارجي. فانتقال هذه اللعبة من بلاد فارس إلى أوربا يعد نظاماً خارجياً. وعلى النقيض من ذلك، فإن كل أمر يتعلق بالنسق والقواعد يعد داخلياً. فإذا أبدلت قطعاً خشبية بقطع عاجية، فإن التغيير يبقى بلا أثر على النسق: ولكن إذا أنقصت من عدد القطع أو زدت فيها، فإن التغيير يمس قواعد اللعبة مساً عميقاً". وإنه ليختتم مثله قائلاً :"يكون داخلياً كل ما يغير النسق مهما تكن درجة التغيير فيه" (27).

وهكذا يبدو أنه ليس للعناصر اللسانية أي واقع متعين ومستقل عن هذا الكل. وإن هذا الأمر بفكرته هذه هو الذي يقيم النسق اللغوي ويؤسسه، وهو الذي يعطي للدلالة اللسانية مصداقية وجودها من داخل اللغة بوصفها نظاماً يحكم ترتيب كل العناصر الداخلة فيها.

4- ويتكلم سوسير عن القيمة أيضاً، فيفرق بينها وبين المعنى. بل إنه ليرى أن المعنى لايستقيم بياناً وظهوراً من غيرها. فهي جزء منه، ولكنها جزء متميز. ذلك لأن معنى الكلمة هو مضمونها (أي مرجعها)، وأن قيمة الكلمة هو مكانها ضمن النسق، وأنه لولا هذا لما كان للمعنى أي وجود.

وإننا لنستدل من هذا أن القيم اللسانية قيم محايثة للنسق وليس للكلمات. كما نستدل أيضاً أن الكلمات خارج النسق إذا كانت تحمل معنى بدئياً، فإنه معنى غير قابل للتحديد. كما نستدل، ثالثاً وأخيراً، أن الكلمة في كل لحظة من لحظات وجودها تطرح قضية معناها والقيم التبادلية المحتملة التي تعود إليها حال دخولها في نسق وخروجها منه إلى نسق آخر.

ولقد نجد بناء على هذا أن المنهج التاريخي في تتبعه المعنى البدئي للكلمات لايعمل بأي من هذه الاستدلالات ولا يقوى على التصدي لأي من

النتائج التي تترتب عليها. وذلك لأنه منذ البدء يرى اللغة جدولاً من الكلمات. ومن هنا، فإن سوسير حين يعالج قضية القيم اللسانية يضع نفسه مباشرة في إطار منهج سانكروني تتزامن فيه معاني الكلمات مع قيمها في نسق تركيبي واحد لاينفصل عن آنية الاستعمال.

وعندما يتحدث سوسير عن هذا الأمر، نجده يقول: "إننا نقف على قيم محايثة للنسق وليس على أفكار تم إعطاؤها مسبقاً. وعندما نقول إن القيم تتصل بالمتصورات، فإننا نعني أن هذه المتصورات إنما هي متصورات خلافية بحتة، وأنها لا تتحدد إيجابياً عن طريق مضمونها ولكن سلبياً عن طريق علاقاتها مع كلمات النسق الأخرى. فخصوصيتها الأكثر دقة إنما تكون بما لا تكونه الكلمات الأخرى". (28).

والنتيجة التي نصل إليها، عند تتبعنا لسوسير، هي أن المعنى في الكلمات لايقع محدداً إلا إذا وقعت هذه الكلمات في نسق واتخذت فيه مكاناً محدداً تكون بموجبه مالا تكونه الكلمات الأخرى التي تقيم معها علاقات وتشاركها في النسق نفسه. ولذا، نستطيع أن نقول إن الكلمة هي مكانها ضمن النسق، وإن مكانها هو الكلمة التي يتضح بها معناها ويتحدد. وما كان ذلك كذلك إلا لأن "قيمة أي كلمة (كما يقول سوسير) إنما تتحدد بما يحيط بها" (29).

*- المنهج السانكروني

رأينا أن سوسير قد جعل من اللغة موضوعاً لدراسته. ورأينا أيضاً أنه لكي يصل إلى هدفه، قد تجاوز النظر إلى اللغة بوصفها جدولاً من الألفاظ إلى النظر إليها بوصفها نسقاً. وإنا لنعلم أنه قد انتهى بنظره هذا إلى استثمار منهجي، تجلت معالمه في :

1- التعامل مع الوقائع اللغوية من خلال أشكالها الثابتة.

2- وفي استبعاد الزمان بوصفه عنصراً رابطاً بين الإشارات اللغوية.

3- وفي تحليل علاقات الإشارات ضمن النسق استعاضة به عن الزمان.

ولقد يعني هذا أن مفهوم التطور اللفظي، صوتاً ودلالـة، ليس هـو الأس الذي تتمحور الدراسة حوله عند سوسير. فالمنهج السـانكروني (أي التزامني أو الآني) يتعامل مع اللغة من خلال تحققها نسقاً معاصراً لإنجازها الكلامي، ومحايثاً لأدائها اليومي. وعند حديثنا عن هذا المنهج، سنرى أنه يحمل الخصائص التالية:

- إنه منهج يقوم على دراسة حالة لغـة مـن اللغـات في زمـن معين، أي بعيداً عن تتابعها الزماني، فسوسـير يقـول: "إن الشـيء الأول الـذي يدهش عندما ندرس الوقـائع اللغويـة هـو أن تتابعهـا الزمـني يعـد في حكم معدوم بالنسبة إلى المتكلم: ذلك لأنه أمام حالة" (30).
- وإنه منهج لا يأبه بالتطور الذي أصاب اللغة صوتاً، وتركيباً، ودلالـة، وقادها إلى هذه الحالة أو تلك. ولذلك نجد سوسير يقـول: "إن علـى اللساني الذي يريد فهم هذه الحالة أن يضـرب صفحـاً عـن كـل مـا أنتجها وأن يتجاهل التعاقب (الديانكروني) فهو لايستطيع أن يدخل إلى وعي المتكلم إلا بإقصاء الماضي" (31).
- وإنه منهج ينظر إلى اللغة بوصفها كلاً واحداً ومتماسكاً.
- وإنه منهج يتعامل مع اللغة بوصفها نسقاً.
- وإنه منهج يحدد ميدان بحثه في البنى اللغوية بدءاً من الإشـارة اللسـانية وانتهاءً بالتركيب الجملي.
- وإنه أخيراً، منهج وصفي. ولذا، فهو ينظر إلى اللغة من الداخـل لكـي يصف عملها، أي إنه يسعى إلى الوقـوف علـى القوانـين الـتي تنتظـم بها. وهو بهذا يختلف عن المنهج الدياكروني الذي يقـف علـى اللغـة من خارجها وينظر إليهـا مـن خـلال التطـور التـاريخي الخـاص بهـذا العنصر أو ذاك من عناصرها.

وأما المقصود بالمصطلح "وصفي" فهو أن هذا المنهج يتجه في تعامله مع اللغة وجهتين أساسيتين بآن واحد:

1- إنه يحدد الجمل التي تتحقق في لغة من اللغات باستخدام قواعدها المحدودة العدد.

2- وإنه بعد أن يحدد هذه الجمل، يسعى إلى تحليل بناها.

يبقى أن نقول إن هذا المنهج يعاني كثيراً من المشكلات النوعية التي واجهها والانتقادات التي استهدفت أسسه المفهومية والمنهجية (كتلك التي تخص القيم التبادلية كما في الحياة الاقتصادية، ومفهوم القسرية بين الدال والمدلول، وأسس الخطاب موضوع الكلام اليومي الذي أهمله سوسير، وغير ذلك) قد أتاحت لمنظرين أمثال بنفينيست ، ومارتينه، وتشومسكي، وغيرهم أن يجددوا فيه، بل أن يحدثوا ثورات لسانية بعد الثورة التي أحدثها سوسير نفسه.

ومهما يكن، فإن الدرس الدلالي قد استفاد فائدة عظمى من تطور اللسانيات نظرية ومنهجاً. ولذا نراه قد اتجه إلى دراسة مضمون الكلمات من خلال الصيغ التي تشكلها، كما اتجه إلى مضمون الجمل من خلال النظم التي تبنيها. ثم إنه لم يقف عند هذا الحد، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، فوصف مضمون النص من خلال الأنساق التي تكونه.وإنه ليربط بهذا بين دلالة الكلمة مفردة ودورها في الجملة وظيفة ومكاناً، كما يربط بين دلالة الجملة ووظيفتها في النص.

المصادر والمراجع:

1-2- Jacques Lerot: Précis de Linguistique générale, Ed, Minuit, Paris .P 198

3- المرجع السابق.

4- انظر "اللغة والأشياء" . منذر عياشي. مجلة علامات. ديسمبر 1991. جدة السعودية.

5- Ernest Cassirer: Le Langage et la construction des objets.

نشرت هذه الدراسة لمجموعة من المؤلفين بعنوان:

Essais sur le langage. Ed, Minui. Paris. 1969. P66.

6- المرجع السابق. ص 55 وما بعدها.

7- المرجع السابق . ص. 57.

8- F.de Saussure: Cours de linguistique générale. Ed, Payot. Paris, 1978. P.193

9- Herbert. E.Berkle: Semantique. Éd, Armant Colin. Paris, 1974. P.10

10- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه. بلا تاريخ . ج/1/ ص /426-435/.

11- أحمد بن فارس: الصاحبي – تحقيق: السيد صقر. دار إحياء الكتب العربية . القاهرة. بلا تاريخ . ص78.

12- المرجع السابق ص.83.

13- F.de Saussure: Cours de linguistique générale P. 20.

14 - المرجع السابق والصفحة ذاتها.

15- المرجع السابق ص. 97.

16- المرجع السابق ص.

17- المرجع السابق ص.

18- المرجع السابق ص.

19- المرجع السابق ص.33

20- المرجع السابق ص.31

21- المرجع السابق ص.31

22- المرجع السابق ص.30

23- المرجع السابق ص.30

24- المرجع السابق ص.30-31

25- المرجع السابق ص.43

26- المرجع السابق ص.157

27- المرجع السابق ص.43

28- المرجع السابق ص.162

29- المرجع السابق ص.16

30- المرجع السابق ص.117

31- المرجع السابق ص.117

بعض سمات البحث الدلالي العربي

لقد ظلّ الدرس اللغوي، ولا يزال، يبحث عن موضوعه. وترافق مع هذا البحث، البحثُ في الدلالة بوصفها أسّاً للبحث اللغوي عند بعضهم، وجزءاً منه عند بعضهم الآخر، ومسكوتاً عنه أو مبعداً عن حقل الدراسات اللغوية عند فريق ثالث.

ولأن البحث اللغوي غير منفصل عن متكلم اللغة ومحيطه، فقد كان تعبيراً عن مشاغل حضارية، بها يقف الإنسان إزاء نفسه دارساً ، وإزاء الآخر باحثاً.

ولذا، ما كان للبحث اللغوي إلا أن يكون فسحة حضارية، بها تتكون مناهج الدراسة، وبها تتشكل طرق البحث، وبها تكون هذه وتلك صورة للمفاهيم والمتصورات التي انبنت عليها ونشأت فيها. ومن هنا، فقد أمكن القول: إن الدراسات اللغوية والدلالية لم تعرف لها شكلاً منظماً إلا في نسق حضاري يرقى بها نحو التجريد فتقيم القوانين، ويعود بها نحو المعاينة فترتبط بين الكلام بوصفه حدثاً، وبين الدلالة بوصفها محركاً سابقاً لهذا الحدث من جهة، وحادثاً معه، ولاحقاً به في الوقت نفسه من جهة أخرى. وإنه ليذهب بها كذلك في تأويل الحدث الكلامي مذهباً يصبح فيه للحدث معنى لايتصل بالناتج

الكلامي ضرورة. وهكذا، فإنه يدور باللغة والبحث فيها من مستوى إلى آخر خلقاً وإبداعاً لدلالات لا تتناهى.

ولقد تجلى هذا الشكل المنظم في الحضارتين: العربية الإسلامية أولاً، وفي الحضارة الغربية في عقودها الأخيرة ثانياً، أي منذ بدايات القرن العشرين تحديداً. و نفضل، لكي لا تصبح دراستنا بحثاً في تاريخ الدرس اللغوي، أن نذكر موجزين أهم سمة من سمات البحث الدلالي، من حيث علاقة هذه بالنص القرآني، كما نظر إليها الأصوليون في الحضارة العربية الإسلامية. ثم نعقب ذلك بنظرة موجزة أيضاً في التيارات الغربية الحديثة وذلك في دراسة لاحقة.

آ- الاتجاهات:

يمكن للمرء أن يستخلص من استقرائه للبحث الدلالي عند الأصوليين سمات اتجاهات ثلاثة، تتمايز فيما بينها نظرياً، ولكنها تتلازم عملياً على صعيد البحث والممارسة.

1- <u>الاتجاه الأول</u>: ويرتهن في وجوده إلى البعد الحضاري. ذلك لأن أثر هذا البعد كان بيناً في أمرين: الأول، ويتعلق باللغة نفسها. الثاني، ويتعلق بالدرس اللغوي بوصفه لغة دراسة للغة. أما الأول، فقد تجلى في التطور الدلالي الذي أصاب اللغة. وأما الثاني، فقد تجلى في جعل الدرس لهذه الظاهرة مرتبطاً ضرورة بالنسق الحضاري ذاته. فتطور اللغة دلالة، لايكون إلا نتيجة لتطور استعمالها حضارة. ذلك لأن الحضارة وخاصة الإسلامية، وجود يقوم على اللغة، وهي أيضاً دحض لمفاهيم، وخلق لأخرى بعد أن لم تكن ، وإعادة إبداع لبعضها الثالث في صيغ جديدة. ثم إنها، وهذا من أبرز خصائصها المميزة، انتقال بالإنسان من كائنه الشخصي إلى كائنه النصي. وما كان هذا ليكون إلا لأنها فعل تركيبي يطال الأعماق في إحداث الوعي لغةً، وتشكيلي يطال الظاهرة في إحداث تجلياتها المادية نصاً. وإنها بين هذا وذاك لتجعل المعنى حضوراً دائماً في حضور وعي الإنسان بالعالم، وصيرورة مستمرة ترافق إعادة تشكيل العالم لنفسه على

صور مختلفة. ولما كانت هذه هي آلية عملها، فقد مكنت المعنى بتوسط اللغة من أن يكون هو، ومتغيره الآتي بشكل دائم في وقت واحد. ومن هنا، فقد كان فعلها قدرة خلاقة تخترق الواقع بكل مافيه، لتعيده نشأة أخرى تشهد اللغة عليها وتعطيها معناها الحادث. فاللغة في هذه الحضارة شهادة على معنى. ولما كان هذا هكذا، فقد تم، في الحضارة العربية الإسلامية، تنظيم الدرس اللغوي والتنظير له من منطلق حضاري. فخرج من كونه مجرد تراكم لملاحظات لا رابط بينها، ليصير بنية محكومة بعلاقات يجمها النسق في إطاره ويحدد لها وظائف مخصوصة. وبهذا صار الدرس اللغوي هو الفعل المحدِث لنفسه، أي صار لغة دارسة للغة، وصارت الحضارة هي النسق الباني لهذا الفعل وعمله.

وإننا لنجد من زاوية رؤية أخرى أن الحضارة العربية، عبر علاقتها العضوية باللغة، قد تحولت هي نفسها من نسق تقول اللغة فيه ما تقول، إلى فعل لغوي يقول النص القرآني فيه كل ممكناته الدلالية التي لاتتناهى.

2- **الاتجاه الثاني**: ويرتهن في وجوده إلى الوجود الاجتماعي للغة. ولقد تجلى هذا عندهم في النظر إلى الخطاب موزعاً على أنواعه وأجناسه التي يحقق فيها نفسه وينتج من أجلها دلالاته.

- لدينا أولاً، الخطاب التداولي، ممثلاً في الحديث النبوي الشريف والكلام اليومي الاستهلاكي. ويضع هذا النوع من الخطاب الدلالة في قلب السياق الاجتماعي. ذلك لأن هدفه يقوم على التواصل. وهو إذا كان كذلك، فإن الكلام فيه لايطلب لذاته، ولكنه يطلب لكونه أداة تقوم بنقل الأفكار. ومن الملاحظ أن الكلام هنا، لكي يؤدي رسالته، فكرة ، ودلالة، مضموناً ومعنى، محتاج أن يكون مكتسباً لتواضع المرسل والمتلقي عليه، بشكل ضمني وسابق على وجوده. فالنظام المستخدم فيه يجب أن يخضع إلى معيارية النظام المتعارف عليه بين المتكلمين، والكلمات يجب أن لاتتعدى معانيها الأولية المعجمية. وإذا صادف أن شكلت في تركيبها شكلاً من

أشكال الاستعارة، فيجب مع ذلك أن لا تكون خارجة عن الإطار التواصلي، أي يجب أن تكون مما يقره السياق الاجتماعي ويتعارف عليه. وأخيراً، يجب على هذا النوع من الخطاب أن يتضمن إشارات مباشرة، يتمكن المتلقي من التقاطها للدخول مع المرسل في حوار متكافئ على أساس من الفهم المتبادل.

- ولدينا ثانياً، الخطاب الأدبي ممثلاً بكل التراث الفني، والجمالي، والبلاغي شعراً ونثراً. وإذا كان هذا الخطاب يرتهن في وجوده أيضاً إلى الوجود الاجتماعي، إلا أنه يقوم على غير ما يقوم عليه الخطاب التداولي. فهو يتأسس انزياحاً عنه ومغايرة لمألوفه ومعتاده. والعرف فيه أن يكون كذلك. ولذا، فهو يقطع الصلة مع التواضع ما استطاع إلى ذلك سبيلاً: نظاماً وأداء. ويخرج بدلالة الكلمات، بحسب حاجة كائنه إلى التعبير والتمثيل، عن معانيها الأولية والمعجمية إل دلالات ينجزها الكلام في آنية إنجازه وتركيبه. وإن هذا النوع من الخطاب ليضع الدلالة في قلب السياق اللساني. ذلك لأن هدفه لايقوم على التواصل إلا بشكل غير مباشر. ولما كان حاله على الدوام كذلك، فإن الكلام فيه يُطلب لذاته لا لكونه أداة تقوم بنقل الأفكار. ومن الملاحظ أن الكلام هنا، لكي يؤدي رسالته: فكرة ودلالة، مضموناً ومعنى غير محتاج أن يكون مكتسباً لتواضع المرسل والمتلقي عليه، لا بشكل ضمني ولا بشكل سابق على وجوده. فحاجته إلى نظامه وإلى سياقه أولى. فهو بالابتداع يكون لا بالاتباع . ولذا، فإن الإشارات اللسانية المتضمنة فيه إذ يلتقطها المتلقي، فإنه يتصرف فيها على أنها إشارات حرة أو مفتوحة نظاماً وسياقاً، وتؤدي به إلى بناء كلام على كلام ونص على نص، لا على أساس التكافئ مع المرسل والفهم القائم بالتبادل بينهما، ولكن على أساس أن الثاني، أي المتلقي، يقف من الأول، أي المرسل، مشاركاً ومنتجاً لمعناه.

فإذا أضفنا إلى هذين الخطابين الخطاب القرآني (سنتحدث عنه بعد قليل لأن درسه يمثل اتجاهاً ثالثاً) الذي يجمع بينهما تداولاً وإبداعاً، ويتجاوزهما معاً في الوقت نفسه إلى هوية به خاصة، فسنجد أنه يمكن للباحث المعاصر، إذا ما استقرأ التراث العربي، أن يخرج بأنحاء ثلاثة تتمايز من بعضها بمقدار ما تتقاطع. ولقد ظهر هذا الأمر في دراسات السلف مختلطاً ومتواشجاً، غير أن إدراكهم له جعلهم يعرفون كيف يموضعون الدلالة في سلم سياق كل خطاب، وكيف يدرسونها.

3- **الاتجاه الثالث**: وهو يرتهن في وجوده إلى وجود القرآن نفسه ويقوم عليه. وإن النقاط التي يمكن أن نثيرها بهذا الشأن لعديدة، وبعضها يداخل بعض، يكرره ويبني عليه شيئاً آخر، تماماً كما هو القرآن بنية وأداء، ونظاماً وكلاماً: فبعضه يستدعي بعضه ويذهب به إلى شيء آخر. حتى لكأن المكرَّر فيه لم يُقل إلا لمرة واحدة وإذ ذاك، يمكن للمنظور الدلالي أن يختزل كل ما فيه إلى كلمة واحدة هي: كلمة التوحيد. كما يمكنه بهذه الكلمة أن يرتد عودة إلى كل ما فيه، فلا ينتهي ، والحال كذلك، توليداً لمعانيه. وهذا أمر ما كان يمكن أن يكون لو لم يكن القرآن في بنائه وإنجازه، يذهب بالمرء كل مذهب.

ب- حضارة النص وتحول الشخص:

لقد انفردت الحضارة العربية الإسلامية بخطاب بها خاص، وبه تميزت من سواها: إنه الخطاب القرآني . ولما كان ذلك كذلك، فقد أمكن تسميتها "حضارة النص". وما كان لهذا المسمى أن ينطبق عليه لو لم يكن النص فيها الأساس الأنطولوجي لتكون الشخص. وهذا يعني أن العلاقة بينهما تتجاوز في حقيقتها علامة الشخص بما يتلقى إلى علاقة الشخص بما به يصير. فهو بالخطاب القرآني ينتقل، إذ يتلقاه نظاماً وأداء، من كائنه الشخصي إلى كائنه النصي، ويقوم به عقيدة. وإنه ليصبح في انتقاله هذا بنية رمزية وكينونة إشارية، يمكن للمرء أن يقرأ فيها كل النصوص التي تنتظم علاقاتها داخل البنية

الإسلامية، وكل النصوص التي تفسر دلالياً كينونتها الإشارية وتعطيها سمتها الخلافي تميزاً، وفرادة، وخصوصية داخل النسق الإسلامي، فلا تكون نسخاً يكرر بعضها بعضاً ولكن نماذج يتراءئ بعضها في بعض، كما تعطيها وجودها الاختلافي في خارج هذا النسق. ذلك لأن الكائن النصي يمثل غيراً في إطار الوجود الإنساني، واختلافاً إزاء الأنساق الأخرى، وقطيعة بنيوية تقوم عليها قطيعة معرفية مع الأنظمة الشخصانية من حولها . وإن الدلالة في هذا الخطاب، ضمن آلية هذا اللقاء، لتكون على مقدار هذا التحول.

ولكي يتخذ النظر الدارس صبغة منهجية يتجلى فيها البعدان : التداولي والإدراكي، بوصفهما مستويين متميزين ومتراتبين نظاماً، وفيهما تتموضع الأفعال والأحداث التي يصفها النص، يمكن للمرء أن يتعامل مع الدلالة في الخطاب القرآني من ثلاثة منظورات: الدلالة التاريخية، والدلالة النصية، والدلالة الآنية.

– الدلالة التاريخية:

إننا نقصد بالدلالة التاريخية هنا، تلك الدلالة التي ثبتها المكتوب في النص، وصيرها إشارة يدل بها لا على نفسه، ولكن على سياقه الخارجي. وإذا كان ذلك كذلك، فإن النص يمثل، والحال هذه، كينونة إشارية تتصل دلالاتها بأسباب النزول وزمن الحدوث.

وإذا صح النظر إليه هكذا، فذلك لأنه أسس نفسه بهذا ضمن التاريخ،وبنى معناه ضمن الزمن. ولعله من أجل ذلك، قد نشأت في العلوم اللغوية عند الأصوليين بحوث تتعلق بمقاصد الخطاب، كما نشأت بحوث أخرى تتعلق بزمن المعنى. وقد فتح ذلك الباب واسعاً إلى البحث التاريخي في التطور الدلالي للكلمات.

يمثل النظر إلى النص بهذا المعيار الجانب الموضوعي الإدراكي منه. ولكن النص القرآني ليس بنية مجردة. وإذا كان هو كذلك في أحد مستوياته، إلا أنه في

مستوياته الأخرى يظهر تداولياً. ولـذا، فـإن ذات القـارئ المتحولـة بـه، تتدخـل أيضاً في إعطاء تاريخيته معنى مضافـاً غـير المعنـى المتصـل بأسباب نزولـه وزمـن حدوثه. فهذه الـذات المتحولـة بـه مـن كائنهـا الشـخصي إلى كائنهـا النصـي لا تذهب بالتاريخ إلى ماضيه، ولكنها تأتي به إليها من خلال النص محمـلاً بمعـاني تصيِّره بها وتحوله فيه. وإنها إذ تقوم بهذا تصبح جزءاً من نسيج المعنـى في زمـن حدوثه، وبعضاً من السبب في نزول النص. وإن هذا الأمر ليجعل التاريخ يغادر ثباته المسجل في السياق الخارجي للنص ليصبح متحركاً مع كل كائن متحول به في زمن وجوده.

- الدلالة النصية:

النص هو سياق المعنى. والقرآن يبنيه وفـق نظـام بـه خـاص.وإذا كـانت اللسانيات تستخدم مصطلح "النص" للدلالة علـى "مقطـع مكتـوب أو شـفوي، بغض النظر عن طوله، ولكنه يشكل كلاً متماسكاً (1)، فإن النص القرآني يمتـاز من بقية النصوص بفرادة تماسكه وكيفية هذا التماسـك. فهـو نـص يقـدم نفسـه بوصفه نصوصاً متداخلة في إطار السورة الواحدة. كما يقدم نفسه بوصفـه نصـاً واحداً في إطار السور المتعددة. وإن المعنى ليتعدد في بنائه نموذجاً بتعدد النصوص المتداخلة في إطار السورة الواحدة (قصة الخلق، قصـص الأنبيـاء، أفعـال الرسـول وأفعال الصحابة، أخبار القرون الماضية والشعوب البائدة، إلى آخره). كما إنـه، على العكس من ذلك، يرتد إلى بؤرة دلالية واحدة في إطار السور المتعددة، هـي بؤرة "التوحيد".

ولما كان هذا هكذا، فقدأمكن فرز التداخل للوقـوف فيـه علـى نصـوص تكاد تكون مستقلة ، كما أمكن فرز آيات داخل كل نص، تكاد هـي الأخـرى أن تكون مستقلة. وإنه لمن الممكن كذلك فرز جمل داخـل هـذه الآيـات، تكـاد أيضاً أن تكون مستقلة.

ثم إن الأمر بعد هذا لا يقتصر على ذلك، فالنص إذ ينحل في لغتـه رسمـاً لنظامه، فإن هذه لتنحل بدورها في نظاماها رسمـاً لتراتبهـا. وإذ تنفـك الكلمـات

عن جملها، وتفنك الأصوات عن كلماتها، ليبقى التمايز في كل عنصر هو شرعة العلاقة التي تربطه بالعناصر الأخرى إذ تدور اللغة على نفسها لتعيد تركيب ما تفكك وإنشاء مادل في انفصاله أنه مختص بوظيفة في اتصاله، وتوليد معنى يرقى به التركيب من أصغر وحدة لغوية إلى جامع النص نفسه، أي إلى القرآن.

ولقد نرى، إذ يكون ذلك كذلك، أن القرآن في أدائه لمعناه يدور على محورين: الأول رأسي، والثاني أفقي:

- **أما المحور الرأسي**، فنجد فيه كل العناصر الدالة (نصوص، آيات، جمل) والقادرة على الاضطلاع بوظيفة واحدة، والقابلة ضمن هذا المحور أن تتبادل فيما بينها. ومن هنا، فقد نشأت في التراث العربي الإسلامي للتفسير والتأويل فكرة أن القرآن يعاضد بعضه بعضاً تفسيراً وتأويلاً.

ولكن بروز معنى ما وتغليبه على آخر، واختيار عنصر دال وتفضيله على سواه، فأمر يختلف من عصر إلى عصر، لا بحسب التاريخ بوصفه مفهوماً تعاقبياً للأحداث، ولكن بحسب الزمن بوصفه مفهوماً آنياً ملازماً للأحداث. وإنه ليختلف أيضاً من قارئ إلى قارئ بسبب الظروف المحيطة، والقضايا المثارة، والاهتمامات الذاتية ولكن، على الرغم من كل هذا، فإن اختيار عنصر من العناصر الدالة على وجه من وجوه المعنى والتركيز عليه، إنما يتم في إطار النظام القرآني ونسقه. ألا وإنه لنظام قائم في الوعي الباطن للكائن النصي المتحول به. ألا وإنه لا مجال لهذا الكائن أن يخرج عن هذا النسق. ألا وإنه إن يكن غير ذلك، فستكون خلخلة للنسق وتهديم للنظام.

وإن لبسبب هذه الإمكانات في بروز المعنى علىاختلاف العصور والأشخاص، فإن بعض العناصر (نصوص، آيات ، جمل،)، ويمكن أن نسميها وحدات قرآنية، لتدخل في نموذجين أو أكثر من نماذج العلاقة ضمن ظرف معين. وإنها لتستطيع أن تبرز في سياق واحد، فتقيم بهذا علاقة تبادلية مع بقية الوحدات. ولذا فإن أي وحدة قرآنية، إذ تبرز وحيدة في المحور الأفقي، فإنها تجعل بقية الوحدات التي كانت تقيم معها علاقة تبادلية في المحور الرأسي، سياقاً

لها. وهكذا فإن قراءة القرآن، من هذا المنظور، تقوم على تعددية الوحدات القرآنية من جهة، وعلى نوعية العلاقات النموذجية الاستبدالية التي تجمع بينها من جهة أخرى.

ونلاحظ أن مثل هذه القراءة تسقط كل العناصر غير اللغوية (التاريخ، أسباب النزول) لصالح النص نفسه. وبتعبير آخر يمكن أن نقول إن هذه القراءة لا تلغي هذه العناصر، ولكنها تحولها إلى عناصر لغوية بحيث تبدو مُنْتَجاً دلالياً من منتجات النص القرآني. ذلك لأن اللغة عندما تغادر نظامها لتدخل في نظام النص، فإنها لا تبقى أداة ناقلة، ولكنها تصبح ذاتاً مبدعة لما تقول، أو تصبح هي حقيقة ما تقول. وإذا كان ذلك كذلك، فإنها تصح أن تكون هي الأصل لكل ما تم الإخبار بها عنه، وهكذا يبدو النص ليس بوصفه معطى تاريخياً أو ناتجاً ثقافياً ينتمي إلى الماضي، ولكن بوصفه فاعلاً آنياً يؤسس التاريخ ويؤثر فيه، ويصنع الثقافة ويتجاوزها دائماً إلى أصل قائم فيه، غائب عن الثقافة، أي لم تقله الثقافة بعد و لم تفكر فيه.

وإذا تأملنا، فسنجد أن الثقافة والتاريخ يبقيان على الدوام خلف جديد النص.

– **وأما المحور الأفقي**، فنجد أن القرآن يبدو فيه كلاً واحداً. ذلك لأن كل الوحدات القرآنية تتراكب فيه وتتآلف. فالجمل تدخل في الآيات، والآيات في النصوص، والنصوص في السور، والسور في القرآن. ولعل هذا ما يفسر أيضاً تسمية القرآن نفسه "أم الكتاب" . غير أن ذلك كله ماكان يمكن أن يكون لو لم يكن هناك عقد دلالي ناظم لكل هذه الوحدات في "أم الكتاب" والممثلة في المحور الأفقي. هذا العقد الدلالي هو التوحيد. فهو المعنى الأساس للكتاب المنشور، وهو المعيار الوحيد للتآلف الدلالي الحاصل فيه.

ولقديدل هذا أن النص القرآني يمثل بنية وكياناً مستقلاً من العلاقات التي ترتد داخلياً على نفسها ونظامها لتدل عليه، وتقوم هرمياً لتدل على تماسكه.

- الدلالة الآنية

الدلالة الآنية دلالة يقف فيها النص على الطرف الآخر من زمن حدوثه. وبتعبير آخر يمكن أن نقول إنها النص في زمن تلقيه لا في زمن نزوله. وإذا كانت هي كذلك، فلأن النص القرآني يشكل النسيج الفكري والذهني للكائن المتحول به، ولأنه يشكل أيضاً المكوِّن العقلي الذي يجعل المتلقي به حاضراً عصره وفاعلاً فيه.

وإذا كانت الدلالة القرآنية تستجيب لحضور القارئ، في زمنه الخاص، فلأنها دلالة صائرة وليست منتهية، ومهاجرة في الزمن وليست ثابتة فيه، وحية متحركة وليست ساكنة. ولما كان هذا هو حالها، فقد أمكن وصفها بما يلي:

1- إنها دلالة معلقة ومرجأة. فهي تقول نفسها على نموذج من المعنى ثم لاتلبث أن تلغيه، لتصير بعده نموذجاً آخر لمعنى ثان يتولد من الأول. وما كان ذلك أن يكون لها إلا لأن اللغة هي أداتها في حصولها. ولذا، فهي ماندركه منها آنياً، وهي المعنى المرجأ لما يدركه الخلف الآتي منها أيضاً. وإنها إذا جاز أن تتكرر في عصرين مختلفين فلن يكون ذلك في إطار نموذج تمثيلي ورمزي وإشاري واحد. وهذا ما يجعلها قائمة هي وجديدها غير المتناهي في الوقت نفسه. ولكي ندل على هذا بمثل واحد، يكفي أن نتأمل ما قام به الزمخشري - وغيره كثير- في تفسيره "الكشاف" لسورة الفاتحة مثلاً.

2- إنها دلالة معاشة، وليست دلالة استدعاء عبر الذاكرة. ولذا، فهي تحمل خصائص التجربة الذاتية، وتنعكس حضوراً وفهماً في ذهن المتلقي على مقدار مكابدته لها وإحساسه بزمنه الذي يعيش فيه. ولقد تكون اقتناصاً عابراً، كما قد تكون تأسيساً لمشروع فكري إزاء مشاريع أخرى. غير أن ما يميزها في كل أحوالها هو الإحساس بالنص إحساساً آنياً وكأنه يتنزل للحظته. وإن عقلنة هذه الدلالة، بمعنى إخضاعها للدراسة الموضوعية، لتكون هي الأخرى دالة. وإنه

لمن دلالتها اتصالها بالأدوات المفهومية لزمن التلقي، وليس للزمن الخطي المتعاقب. ولذا، فهي تبدو وكأنها قفز فوق التاريخ. ولقد يدل على هذا وجود قراءة لكل عصر، بالإضافة إلى وجود قراءات فردية في كل عصر.

3- تبقى هذه الدلالة، على الرغم من فرديتها وآنيتها، دلالة يشكل النص فيها شرطاً لوجودها. ولذا تكون، على تنوعها وتعددها، واختلافها وفرادتها، من ممكنات النص التي يفصح عنها تركيبه وطريقة بنائه لنفسه. وإنها لتعد على هذا الأساس دلالة تداولية، لأن أداء الفرد لها وإنجازه لايغادر النص نظاماً. فالنص هنا يمثل الكفاية اللغوية التي يولد القارئ بوساطتها نصوص الدلالة إلى مالا نهاية.

ونلاحظ بأن هذه الدلالة ، بما أنها معاشة وفردية، فإنها تتجه إلى إقامة علاقات بنيوية مع المحيط الخارجي، غير أنه لايمكن لعملها أن يفسر إلا من الداخل، وذلك من غير اعتبارات تاريخية. وهذا لا يعني أن ثمة توجهاً مضاداً للتاريخ يقوم به الفرد من خلال معايشته للدلالة القرآنية، بقدر ما يعني أنه يبحث عن المعنى في الآن وفي الاستشراف، وفي الحضور الزمني لوجوده الشخصي، وفي التحول الذي ينجزه على نفسه من خلال هذه المعايشة.

ج- *اللغة وفسحة الخطاب القرآني*

القرآن مكان لغوي. ولأنه كذلك، فثمة تبادل مستمر ينشأ فيه بين البنية من جهة، والحدث من جهة أخرى، وبين اللغة بوصفها نظاماً والكلام بوصفه إنجازاً، وبين الفعل بوصفه منتجاً للكينونة و الفعل بوصفه منتجاً للمعرفة، وبين زمن التنزيل بوصفه سبباً للإرسال وزمن الاستقبال بوصفه زمناً مستقلاً عن زمن التنزيل، وبين لحظة التثبيت ولحظة التحول، إلى آخره. وإنه لمن أجل هذا فقد وضع علماء الأصول دراسات متكاملة تناولوا فيها تداولية الخطاب القرآني، حيث ظهر لهم أن القرآن فسحة يتأسس الكائن فيها شرعة وقانوناً،

ليكون في وجوده صورة لوجود الشريعة، ويكون خطابه خطاباً لها - وإذ ذاك، فإنه يتخلق فيه سياسة، واقتصاداً، سلوكاً واجتماعاً، أخلاقاً وتعاملاً. ولقد يعني هذا أن متلقي النص إنما هو جزء من دلالة النص إذ يتجلى النص فيه. ولذا فهو في الفسحة القرآنية يتأسس بنية ويقيم علاقات مع محيطه، هي في حدوثها من منتوجات النص. ولقد نرى أن المتلقي يعد من هذا المنظور شرط النص في بلوغه تمامه دلالة، وشرط النص في حصوله أداء، كما أن النص يعد ، من هذا المنظور أيضاً، شرط الكائن في بلوغه تمامه كينونة، وشرط الكائن في حصوله تعيناً.وإن هذا الاشتراط المتبادل ليجعل كلاً من النص والمتلقي إشارة لغوية، يأخذ النص فيها قيمة الدال والمتلقي قيمة المدلول. ثم لايلبث هذا التواشج أن يتغير، وإذ ذاك يصير المتلقي هو الإشارة اللغوية نفسها: فوجوده يحمل قيمة الدال، وعلاقاته في إطار النسق الاجتماعي تحمل قيمة المدلول. وإننا لنعلم على الصعيد النظري أهمية مثل هذا الطرح في نظريات التلقي الحديثة.

ولقد نرى عند معاينة التراث وجود دراسات أخرى، تناول فيها أصحابها أدبية هذا الخطاب. وربما يعد الجرجاني في كتابه "الإعجاز" أمثلهم طريقة في تمثيل هذا الاتجاه. فلقد ظهر لهم أنه بنية تقوم على غير مألوف العادة، وأداء ينتقل بكائنه الكلامي من أدائه الخاص إلى شكل من أشكال التعبير يصير هو فيه جزءاً من قصد المعنى وخصوصيته،، وطرفاً به تتحدد أدبية النص لصالح النص الخاص. وإن هذا الأمر ليجعل للقرآن تميزاً وفرادة، يدرك بهما المتلقي أنه القرآن وأنه ليس كسائر الكلام.

ثم إنهم تجاوزوا تداولية الخطاب وأدبية النص، ليقفوا على معنى الإعجاز في القرآن.فارتقوا بذلك من نظام معرفي أدبي إلى نظام معرفي أعلى صار وجود الخلاق فيه ضرورة لغوية، على نحو ما أشرنا في غير هذا المكان.

د- الكلام على مثال مرسله

يقوم الكلام على قائله دليلاً. وإنه لعلى مثاله يكون. ولقد كان القرآن، من حيث هو خطاب، على مثال مرسله تماماً وكمالاً، فأعجز وأبهر وقام على وجود الله دليلاً.

والقرآن، بوصفه كلاماً دالاً على ذاته ودالاً على مبدعه، يضع نفسه في قلب التواصل اللساني. ولذا نجده يحتوي ، بالإضافة إلى نفسه، عنصراً آخر لايتم التواصل اللساني إلا به، ولا يكون بلاغاً إلا بوجوده. هذا العنصر هو المتلقي. وهو عنصر متضمن في الخطاب نفسه، ويؤدي دوراً يكون تحيين الخطاب فيه وتعينه الدلالي على مثاله. وهكذا نرى أن عملية الكلام في الخطاب القرآني تتم إذ تحتوي على عناصر التواصل الثلاثة:

المتكلم ←—— الخطاب ←—— المستمع

ولهذا يمكن النظر إلى القرآن بأنه دال بتضمن دلالات ثلاث: دلالة الكلام علىمنشئه، ودلالة الكلام علي ذاته، ودلالة الكلام علي متلقيه. ولا خلاف إذا سمينا المتكلم مرسِلاً أو باثاً، والخطاب رسالة أو نصاً، والسامع المتلقي أو المُستَقبِل أو المرسل إليه.

وإذا تأملنا في هذا الطرح النظري، لوجدنا أنه مغاير متصوراً للمتصورات التي وضعتها النظريات اللسانية والدلالية وانطلقت منها. كما أنه مغاير لنظريات التلقي والقراءة التي اشتغلت بها الاتجاهات النصانية الحديثة. ولعل أكثر ما يتجلى هذا الاختلاف في تقريرهذا المنحى الغيبي الذي يتناسب مع جلال المرسل في الخطاب القرآني. فلقد تعامل علماء الأصول مع دلالة الخطاب القرآني من مبدأ المطلق والنسبي، والتام والناقص، والواسع والمحدود، والدائم والتاريخي، والزماني والآني، وذلك بحسب النظر إليها من منظور المرسل أو من منظور المتلقي. ومع ذلك ، فقد أدى ذلك بهم إلى الوقوف على حقائق تتفق بمقدار ما تختلف في معطياتها ونتائجها عن تلك التي تقف عليها نظريات

التلقي و التأويل والتفسير في النظر إلى الخطاب بعد أن يكتمل قولاً، ويصبح معناه في حوزة المتلقي فهماً، فإعادة إنتاج، فتقرير دلالة بما يتناسب مع هذا الفهم أو ذاك، أي بحسب عدد المتلقين من جهة، وبحسب مقدار معارفهم على اختلاف أفهامهم واختلاف مستوياتهم وإدراكاتهم من جهة أخرى.

فالمتكلم هنا هو الله، وهو المطلق، وهو الكامل. وخطابه يكون على مثاله. فهو تام لغة، ومطلق دلالة. وإنه ليكون، من أجل هذا، دائم التحقق كلاماً في انتسابه إلى قائله (يجب أن نتذكر هنا محاولات التشكيك الكثيرة بهذه الحقيقة)، ودائم التعين دلالة في الإحالة إليه.

ولكن الكلام إذ يغادر مرسله يكون أيضاً على مثال متلقيه. وإنه لمن أجل هذا، يأخذ طابعاً غير الطابع الذي يكون هو عليه مع مرسله في تمامه المطلق. ولبيان ذلك، نشير إلى ثلاثة أمور تتعلق بعلاقة المتلقي مع الخطاب:

أولاً– يتمثل المتلقي في علاقته مع الخطاب في نوعين من الأفعال؛ فعل ناقص، ويتجلى في المتلقي السلبي الذي يكتفي بفهمه للخطاب كيفما يكون. وفعل زائد، ويتجلى في المتلقي الإيجابي الذي يحوّل فهمه للخطاب إلى تفسير أو تأويل. وهذا يعني أنه لاينتج الخطاب الأصل، ولكنه ينتج خطاب فهمه على الخطاب الأصل.

ثانياً– إن المتلقي، في إعادة إنتاجه للخطاب إنْ تفسيراً وإنْ تأويلاً، إنما من نقصه ينهل لا من تمام الخطاب. وإنه سيبقى دون تمامه ناقصاً. ولذا، فإن صورة الخطاب الأصل ستكون في إدراكه لها، سبراً وفهماً ومعايشة، على مثاله نقصاً لا على مثال مرسله تماماً وكمالاً.

ثالثاً– إن التفسير ناتج ثقافي، قائم على الممكن والنسبي، وحاصل في الأفهام على مقدار اختلافها وتفاوتها. ولأنه كذلك، فهو رهن بشروط تاريخية وزمانية، وبظروف ذاتية وإنسانية بحتة، بينما الخطاب الأصل فَمُنتِج ثقافي،

وهذا ما يجعله على الدوام للتاريخ مجاوزاً، وعلى الزمان متقدماً، وأمام الظروف الذاتية والإنسانية لا خلفها.

ثم إن التفسير يقوم شاهداً على وجود مسافة لغوية بين خطابين: الخطاب القرآني وخطاب التفسير نفسه. وإنه لمن المحال اختصار هذه المسافة إلى درجة يمكن فيها للتطابق أن يأخذ سبيله إليهما. وبهذا يصبح الخطاب الأول لغة مغايرة في الخطاب الثاني، كما يصبح الثاني لغة متغيرة إزاء الأول. ومن هنا ينتفي عن التفسير تمامه، ويبدو محتاجاً إلى تغيره في كل عصر لتقلص الدلالة فيه، ذلك لأن الخطاب الأول سيبدو قد تجاوزه تاريخياً، وتقدمه في الزمن الآتي. وإن مثل هذه السيرورة لتؤكد على أمرين:

1- على ديمومة الحضور القرآني بوصفه نصاً، ونسقاً، ومُنتِجاً ثقافياً.

2- كما تؤكد على انتساب هذا الخطاب إلى قائله تماماً وكمالاً .

وما دام هذا هكذا، فإن المحصول الخاص بمنظور تداولية الخطاب القرآني هذا، ليتسق منطقياً مع أطروحة الأصوليين في المطلق والنسبي.

وتأسيساً على هذا ، يكون المعنى مطلقاً عند المتكلم ونسبياً عند السامع، وتاماً عند الباث وناقصاً عند المتلقي، ومتجاوزاً عند المرسِل وثابتاً بالشرط الزمني والإنساني عند المرسَل إليه.

ولقد نستطيع أن نذكر نصين بهذا الخصوص لأثنين من علماء الأصول، الأول ينظر إلى دلالة الخطاب، في مطلقها وتمامها وسعتها، بوصفها دلالة للمرسل وعلى مثاله، والثاني ينظر إلى دلالة الخطاب في نسبيتها ونقصها ومحدوديتها، لا من حيث أصلها وحقيقتها، ولكن بوصفها إعادة إنتاج يقوم بها المتلقي على مقدار فهمه وعلمه، ونسبيته ومثاله:

1- ذكر الزركشي أن سهل بن عبد الله كان يقول: "لو أعطي العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودعه الله في آية من كتابه، لأنه كلام الله، وكلامه صفته. وكما أنه ليس لله نهاية، فكذلك لا نهاية لفهم

كلامه. وإنما يفهم كل بمقدار ما يفتح الله عليه. وكلام الله غير مخلوق، ولا تبلغ إلى نهاية فهمه فهوم محدثة مخلوقة" (2).

2- وأما الثاني، فهو ابن القيم. وإنه ليذهب مذهب الأول، ولكنه ينفرد عنه برأي يتعلق بالمتلقي. فهو يقسم الدلالة إلى قسمين: الأول، ويرى فيه أن الدلالة حقيقية. والثاني، ويرى فيه أن الدلالة إضافية. أما الحقيقية، فتكون "تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لاتختلف". وأما الإضافية، فتكون "تابعة لفهم السامع وإدراكه، وجودة فكره وقريحته، وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها. وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك" (3).

ولعلنا إذا أنجزنا بهذا المنظور إلى أحدث نظريات التلقي والقراءة والتأويل، لوجدنا أنه يتماثل معها فيما يخص تغاير الدلالة بين الباث والمتلقي من جهة، وتغايرها بين المتلقين من جهة أخرى (4).

ولذا، فإن منظوراً كهذا ليعد تأسيساً معرفياً هاماً لنظرية في التلقي. وإن خصوصية هذا المنظور لتعد بدورها سمة من سمات اشتغال العقل العربي في إطار مكوّنه الحضاري ونسقه الثقافي. ولقد يعني أيضاً، بالإضافة إلى هذا، أن العمل الدلالي يحتاج إلى بعد شمولي به تصبح الدلالة النصية دالاً رمزياً يتجاوز الأزمنة ويسكن في الآتي على الدوام، كما يحتاج إلى بعد آني تتعين فيه الدلالة زمناً في كل عصر، وتقوم على الاختلاف بين العصور والمتلقين في كل تعيناتها. وإن مثل هذا الأمر ليفتح الأفق واسعاً أمام إحداث تاريخانية جديدة، ونظرية في جماليات التلقي جديدة، وفهم جديد لتصنيف المعجم العربي تصنيفاً تاريخياً وآنياً في الوقت نفسه بحيث تقف الكلمة في محور استبداله الرأسي مختلفة دلالة، ويكون لها من المعنى نصيب مختلف باختلاف الأزمنة والعصور، كما يفتح المجال واسعاً للانتقال بالدرس اللغوي من دراسة نحو الكلمة إلى دراسة نحو الجملة، ومن هذه إلى دراسة الجملة دلالة، مما يفضي في النهاية إلى دراسة الكلام بوصفه

خطاباً ونصاً، فندخل إذ ذاك في لسانيات النص حيث تكـون الدلالـة هـي الأسُّ الذي يقوم عليه كل اشتغال لغوي.

المصادر والمراجع:

1- John Lyons : Semantique Linguistique, Tr. F. Jacque durand. Ed, Larousse , Paris 1980. P. 277

2- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن. دار المعرفة . بيروت بلا تاريخ . جـ 1 ص 9

3- ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق محي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية ط1 القاهرة. 1955 جـ. 1 ص 250-251.

4- نحيل إلى الكتب التالية:

- Umberto Eco: Lector In Fabula . Ed, Grasset. Paris 1985.
- Paul Ricoeur: le conflit des interpretation. Ed,Seuil. Paris 1969.
- H. R. Jauss: Pour une esthetique de la reception, Ed Gallimard. 1978.
- Wolfgang Iser: l'acte de lecture - theorie de l'effet esthetique. Ed, Mardaga. Liege. 1976.

القسم الثالث

المصطلحات

1- علم الدلالة في دائرة المصطلحات "1"

2- علم الدلالة في دائرة المصطلحات "2"

3- علم الدلالة في دائرة المصطلحات "3"

علم الدلالة في دائرة المصطلحات

1

يكشف اجتماع بعض المصطلحات عن اتجاه لساني، كما يكشف عن علاقة هذا الاتجاه بالعلوم الأخرى، ومدى استفادته منها. ولقد نرى أن البحث الدلالي الغربي، يتصل عبر المصطلحات اللسانية المستخدمة فيه بأكثر من علم وأكثر من ميدان. وإنه ربما، بسبب هذا، يشكل أكثر من تيار واتجاه. ولقد نظن أننا نكون أمثل طريقة إذا تحدثنا عن بعض المصطلحات قبل أن نتحدث عن الاتجاهات الدلالية. فنحن بهذا نحقق غايتين: أولاً، إننا نتعرف على المصطلح. وإننا لنمهد به، ثانياً، للدخول إلى الاتجاهات. ولقد يكون لنا هذا عوناً في اختصار المسافة التفسيرية الفاصلة التي يحتاجها الكلام في علم الدلالة بين مناخه الغربي والمناخ العلمي العربي المعاصر، والمتأخر عنه حالياً. ثم إننا، بعد هذا وذاك، سنكون أمام فسحة معرفية يمكن لعلم الدلالة العربي أن يتابع فيها نشاطه أو أن يعيد فيها تشكيل نفسه وتجديدها.

المصطلحات

سنقف هنا على ثلاث مجموعات من المصطلحات، كل مجموعة منها تحقب لمرحلة من مراحل العمل اللساني، وتمثل اتجاهاً فيه. وإذا كان هذا يعني أن الحقب اللسانية، عبر المصطلحات التي سنعرضها، تماثل الاتجاهات اللسانية عدداً، فيجب أن لا نفهم من هذا أن هذه الاتجاهات كانت، كل اتجاه في دائرته، موحدة الرؤى ومتطابقة الأفكار. فلقد تضمن كل اتجاه مدارس مختلفة فيما بينها، قامت على نظريات متعددة ومتباينة. وإنه لمن الصحيح أن لكل اتجاه مصطلحاته، غير أنه لمن الصحيح أيضاً أن نقول إن الكيفيات المختلفة لاستخدام هذه المصطلحات تمثل أداة تمايز وتباين بين المدارس، ولكنها في الوقت نفسه، تستطيع داخل كل مجموعة أن تكون أداة تناغم وتجانس يلم أطراف كل اتجاه في وحدة، وذلك لما بينها من علاقات تجمعها.

- المجموعة الأولى

تتضمن المجموعة الأولى المصطلحات التالية:

علم اللغة المقارن – La Linguistique Comparée - •

التاريخية – Historisme - •

التطورية – Évolutionisme - •

الزمانية، التعاقبية – Diachronie - •

إذا دققنا النظر في مصطلحات هذه المجموعة والمفاهيم المحمولة فيها، فسنجد أنها تشكل وحدة مستقلة في تاريخ العلم. كما سنجد أنها تكوّن تجانساً يقتضيه الاشتغال بالعلم وفقاً لطبيعة المتصورات التي تقوم عليها هذه المصطلحات وحدودها. وسيثبت هذا لدينا إذا علمنا أن بعض هذه المصطلحات يشترط، عند الاشتغال بمسألة من المسائل، وجود بعضها الآخر. فالمشتغل بالدرس المقارن "Le Comparatiste " مثلاً، لا يستطيع أن يكون كذلك ما لم يكن حاملاً لمتصور تاريخي ومفهوم تطوري. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه سيكون بالضرورة، في

ممارسته العلمية وضعياً تجريبياً. وإلا يكن هذا، فإن النتائج التي سيصل إليها ستكون ظنية تخمينية، غير متدرعة باليقين العلمي. وإنه لكي ينفذ إلى ما يريد وصولاً إلى اليقين العلمي وتحقيقاً له، فإنه سيعمد إجرائياً إلى تصنيف الظواهر - كل الظواهر المتماثلة في قضية واحدة - وفق تعاقبها التاريخي، أي الدياكروني، لكي يلاحظ تطورات الظاهرة في فترة زمنية معينة على ضوء الفترات السابقة واللاحقة لها. وحينئذ، سيتمكن من المقارنة على ضوء التجارب التي قام بها.

ونلاحظ أننا في توصيفنا هذا، قد شملنا كل المصطلحات التي أتينا على ذكرها. وإنه لمن حسن العمل أن نعود إليها مصطلحاً بعد الآخر، لكي نقف على معنى كل واحد منها.

• - علم اللغة المقارن

لقد استعمل المنهج المقارن في عدد من الميادين العلمية. ويبدو أنه كان منهج وقته، ودُرْجة عصره، ومتكأً كثير من العلوم. واستعمل في البحث اللغوي أيضاً، في بداية القرن التاسع عشر، وذلك تحت اسم "القواعد المقارنة".

وذكر جورج مونان أن "هدف البحث في ذلك العصر كان هو العثور على روابط بين مختلف اللغات الأوربية. وقد استخدم المنهج المقارن إلى ذلك سبيلاً. كما كان الهدف أيضاً هو بناء عائلات لغوية، وإعادة بناء نماذج افتراضية، منها انحدرت اللغات المحدثة". ويقوم هذا المنهج عنده على ثلاثة مبادئ:

- المبدأ الأول، ويرى فيه أن "القوانين القسرية للإشارة تسمح للساني، الذي تحقق من وجود تشابهات بين لغتين، أن يستنتج بأن الأشكال المتشابهة تدين في وجودها على وجه العموم إلى وجود علاقات تاريخية بين هذه

اللغات، وليس إلى وجود علاقة مباشرة بين الإشارة اللسانية والموضوع المشار إليه".

- المبدأ الثاني، ويرى فيه أن "تطور اللغات الذي يتم شيئاً فشيئاً من غير تحول عنيف (وهو مبدأ من مبادئ التعاقب اللساني)، إنما يعطي للمرء الحق في أن ينظر إلى أي حالة لغوية بوصفها تغيراً بسيطاً لحالة سابقة".

- المبدأ الثالث، ويرى فيه أن "مبدأ اطراد التغيرات الصوتية يقرر بأن كل تحققات الصوت (phonème)، أو مجموعة الأصوات، تتغير في الاتجاه نفسه على وجه العموم"(1).

وأخيراً، يمكن القول، إنه إلى جانب هذا المنهج، كان يوجد منهج آخر للمقاربة بين لغات لا توجد بينها قرابة تكوينية.

•- التاريخية

يرى لالاند، من منظور فلسفي، أن التاريخية هي "رأي يوجب النظر إلى موضوع ما من موضوعات المعرفة بوصفه نتيجة حالية لتطور يمكننا أن نتتبعه في التاريخ". ويرى أيضاً بأن "هذا المصطلح يطبق بصورة خاصة في كل نظرية تدعم الرأي الذي يقول إن القانون، واللغات، والأخلاق إنما هي انتاج لإبداع جماعي غير واعٍ ولا إرادي. وإن هذا الأمر ليتحدد في اللحظة التي يطبق التفكير فيها عليه. وإن هذا الانتاج لا نستطيع أن نغيره عمداً، كما لا نستطيع أن نفهمه أو نؤوله إلا بدراسته دراسة تاريخية"(2).

وأما إذا أردنا أن نحصر الأمر في المجال اللساني، فيمكننا أن نقول: "توصف القواعد، والدراسات، والبحوث بأنها تاريخية المنحى إذا كان شاغلها متابعة (ومحاولة شرح) تطور لغة أو مجموعة من اللغات عن كثب. ولذا، فقد كانت اللسانيات التاريخية، في معظم الأحيان، أداة القواعد المقارنة وغايتها"(3).

ونلاحظ أن النزعة التاريخية في تتبعها للماضي إنما تبدأ بالحاضر وإنها لتبدأ به لكي تعطي له تفسيراً على ضوء الماضي. ولذا كان الماضي من منظور هذا المنهج هو المعيار الذي يقاس به الحاضر، وهو الكينونة المستمرة وجوداً وحضوراً فيه. ومن هنا، فإن ماروزو يرى أن "القواعد التاريخية تشرح الوقائع الحالية بوساطة وقائع الماضي. وأنها إذ تصعد مجرى التاريخ، فلكي تلاحظ التغيرات التي تكابدها الأصوات، والكلمات (الشكل والمعنى) والأبنية"(4).

ولقد نرى أن اللسانيات التاريخية، في استكمالها لموضوعها، تقوم بدراسة الاشتقاق، وتتبع ولادة الكلمات. وتقوم أيضا بتتبع ما تستعيره اللغات من بعضها. وإنها لتدرس، في الإطار نفسه، مصاقبة الدال للمدلول، أو المحاكاة الصوتية، والمشتقات، وعناصر التكوين في الكلمات، والعناصر الأساسية فيها أو الجذور. وإنها لا تقف بها عند هذا الحد، فهي تنظر في نسبها أو تسلسلها. ولقد تفعل ذلك لكي ترى كيف تنحرف الأصوات، والأشكال، والمعاني، وكيف تتبدل وتتغير. وإنها لتراقب في الوقت نفسه تطور النسق الصرفي والنحوي، فتركز اهتمامها على دور الأساليب. وبقول آخر وموجز إنها تدرس حياة اللغة(5).

وإننا لنجد أن مثل هذه الدراسات، أو ما هو يقترب منها، كانت موضع عناية في التراث العربي. ولكن ما يجب أن ننبه إليه هو أن الدراسات العربية كانت قائمة بعيداً عن مثل المنطلقات النظرية، الفلسفية والأيديولوجية، التي وجهت التراث الفكري، والعلمي، واللغوي الغربي. فالدراسات اللغوية عند العرب كانت تدرس اللغة بذاتها ولذاتها، ولم تكن تدرسها لكي تكون شاهداً على صحة نظرية سابقة عليها في وجودها، أو تم العمل بها وتجريبها في ميدان آخر غير الميدان اللغوي، فاقتضت، تبعاً لذلك، فلسفة المنظور العلمي تعميمها بالضرورة على كل ميادين البحث.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يعني أن اللغة في التراث العربي قد دُرست باللغة ومن أجلها، فصارت بهذا مكوِّن عقل ورؤية. كما دُرست من داخلها

بوصفها نظاماً له تطوره الخاص الذي قد يتقاطع مع الأنظمة الأخرى، ولكنه لا يتمثلها أو يتطابق معها. فصارت بهذا صورة لعقل مكوَّن، أساسه المكوِّن هو اللغة وانتاجه المكوَّن هو الدرس اللغوي نفسه.

أما في النظام الغربي ومنظوره التاريخي الذي هو انتاج عقله المكوِّن، فلقد سار الأمر على غير هذا. ذلك لأن الممكن للاشتغال العلمي كان هو أن يتماثل نظام تطور اللغة مع نظام تطور التاريخ ويتطابق. ولذا، فإن اللغة لم تُدرس حينئذٍ بذاتها ولذاتها، كما أنها لم تُدرس من داخلها بوصفها نظاماً له تطوره الخاص، ولكنها درست بالتماثل والتطابق مع المنظور التاريخي. ولقد يعني هذا أنها درست من خارجها أولاً، وبأدوات مصطلحية ومفهومية لم تستنبط من نظامها بالذات. ولعل مصطلح "التاريخية" نفسه يكون من بين المصطلحات الدالة على تأثر الاتجاهات الغربية بالأنساق العلمية غير اللغوية في دراسة الأنساق اللغوية.

إن اتكاء النظريات العلمية على بعضها واستعادتها المصطلحات والمفاهيم من بعضها قد أفاد في تقدم المعرفة وتعميقها. غير أنه محتاج، مع ذلك في الممارسة لعلمية، إلى ضبط منهجي حتى لا تخرج هذه الممارسة من موضوع البحث إلى نتائج لا تتعلق به. ويمكننا بهذا الخصوص، ونحن نتكلم عن مصطلح "التاريخية"، أن ندلي بملاحظتين:

الأولى – إذا كانت النظرة التاريخية تملك شيئاً من المشروعية في بعض اتجاهات البحث اللغوي في القرن التاسع عشر، فإنه لا يجوز أن تكون هي الإطار الوحيد والكلي لهذا البحث، فتكرَّس بتعصب يحول دون استخدام غيرها من أساليب النظر في دراسة الأمور التي تبحث فيها. هذا، وإن تحول النظرة التاريخية إلى نوع من الدوغمائية، كما لوحظ ذلك عند بعض الباحثين، يؤدي من غير شك إلى مصادرة تمنع التعامل العلمي مع التطور الذي تنجزه اللغة على نفسها من جهة، كما يؤدي في مجال الدلالة، من جهة أخرى، إلى إلغاء الطاقة الخلاقة للغة، فلا يُعترف إلا بتلك الدلالات التي وقف بها الماضي على معاني الكلمات التي تم إنتاجها فيه، وصير إلى تثبيتها في مفاهيم زمنه.

الثانية – وإذا كانت هذه الملاحظة النقدية تصح أن تقال بالنسبة إلى المجال اللغوي، فإنها تصح أن تقال أيضاً بالنسبة إلى المجال الفلسفي والأيدويولوجي المصاحب للمجال اللغوي. فالوقوف عند حدود الماضي والنظر إليه بوصفه مقياساً ومعياراً، لا يفيد في معرفة الحاضر بقدر ما يلقي عليه غشاوة تحول دون إدراكه كما هو. وكذلك، فإن تجميد الماضي على نحو ما نتصور أنه كان، سيحول دون فهم الماضي نفسه فهماً صحيحاً. ألا وإن فهم الماضي إنما يكون عبر إطلاق قدرته على أن يصير. ولعل إحساس العلماء بفداحة ما يرتكبون، إذا هم ضيقوا واسعاً، هو الذي قادهم إلى العمل بمصطلح آخر، كانت مفاهيمه تعد بالفعل ثورة في عالم النظر والممارسة العلمية آنئذٍ. هذا المصطلح هو التطورية.

٥– التطورية:

يمكننا أن نقول لقد كان القرن التاسع عشر هو عصر المذهب التطوري. ولما كان الأمر كذلك، فلقد تأثرت كل العلوم بهذا المذهب، بالإضافة إلى الفلسفة، وسارت على خطاه في محاكاة علوم الطبيعة. ورأى علماء اللغويات لذلك العصر أن التغيرات سواء كانت في الطبيعة، أم في عالم الحيوان، أم في ميدان اللغات تتطابق وتتماثل. ورأوا أيضاً أن الوقانين التي تحكم هذه المتغيرات وتسوسها إنما هي "عمياء"، لأنها تنطوي على نوع من الحتمية. ووصلوا إلى خلاصة مفادها أن ما يبقى من اللغات بعد تطورها إنما يكون بفعل الانتخاب الطبيعي، وأن العناصر الأقوى فيها هي التي تستمر، بينما العناصر الأضعف فتميل إلى الاختفاء. ولقد استعملوا المعيار نفسه لتفسير انتشار بعض اللغات وتواري أخرى أو موتها. وقد قادهم هذا التوجه إلى البحث عن علاقات القربى بين اللهجات، كما فعل ذلك زملاؤهم في عالمي الحيوان والنبات.

ولكي نضبط معنى هذا المصطلح، فإننا نحسن صنعاً إذا نظرنا إليه من خلال منظورين: الأول فلسفي، والثاني لساني.

آ- المنظور الفلسفي:

يرى لالاند أن التطورية هي نظام فلسفي أو علمي، يقوم على فكرة التطور بكل ما تحمله الكلمة من معاني. ويمكننا أن نقف عنده على أربعة أصول:

1- التطورية هي فلسفة الصيرورة. وإنها لتتعارض بذلك مع فلسفة الخالد، والدائم، والثابت.

2- تعد التطورية، من حيث هي مصطلح، مرادفاً لمصطلحي التحول والتغير.

وهي لأنها كذلك، فإنها تنتقل بالمتراكمات أو المجاميع، أو الأعداد، أو الأنواع من حالة التجانس إلى حالة التنافر، أو هي تنتقل من حالة التنافر إلى حالة أكثر تنافراً. وهي تتعارض بذلك مع فكرة الانحلال من جهة، كما تتعارض من جهة أخرى مع فكرة التراجع. لتكون بذلك نقيض الانتقال من التنافر إلى التجانس، ومن التعدد إلى الواحد، ومن التنوعات إلى ضرب من التجانس العالي.

3- تشتق الأجناس بحسب هذا المذهب من بعضها عن طريق التحول الطبيعي ويتم هذا الاشتقاق بطيئاً وتدريجياً. وإنه ليتخذ سبيله في إنفاذ ذلك عن طريق تغيرات بسيطة ودقيقة تكاد أن تكون غير مرئية. وبذا، فإن هذا المذهب يتعارض مع فكرة الثورة أو القطيعة المفاجئة.

4- أخيراً، ترى النظرية التطورية أن القانون العام لتطور الكائنات هو الاختلاف المصاحب للتكامل(6).

ب- المنظور اللساني:

يعني مصطلح التطورية من منظور لساني مايلي:

1- إن لكل لغة تطورها الدائم، وإن لكل لغة تاريخها.

2- ينقسم التاريخ اللغوي، في إطار مفهوم التطورية، إلى قسمين: داخلي، وخارجي.

3- يدرس التاريخ الداخلي لتطور اللغة التغيرات التي تتعرض لها بنية ما أثناء تطورها.

4- يدرس التاريخ الخارجي لتطور اللغة التغيرات التي تحدث في المجتمع اللغوي وفي حاجاته. وإنه بهذا ليحدد التطور اللساني بالمعنى الدقيق(7).

ولقد تعرضت هذه النظرية، منذ ذلك الحين، إلى نقد كبير، أدى في النهاية إلى تهيئة الأجواء لميلاد اللسانيات الحديثة على يد سوسير. غير أن العمل بها قد ساعد، في إطار اللسانيات التاريخية، على تأكيد أهمية النظر الدياكروني، وضرورة الاشتغال به في ميدان اللغويات.

• - الزمانية، التعاقبية

إن الدراسة التي يشير إليها هذا المصطلح ذات بعد تاريخي. ولكنها مع ذلك تختلف عن الدراسة التاريخية في شيئين:

1- إنها لا تتحدد ضمن ردح زمني محدد.

2- إنها تقف على تسلسل الوقائع اللغوية وتحولاتها.

ونلاحظ أنه على الرغم من هذا الاختلاف، فإن بعض أدبيات الدرس اللغوي تطلق عليها مسمى الدرس التاريخي.

إن موضوع الدرس الذي يغطيه هذا المصطلح هو تطور اللغة. ولذا، فإن البحث يتجه بموجبه، كما يرى سوسير، إلى البرهنة على وجود "علاقات لا يراها الوعي الجمعي بين كلمات متتابعة، تتبادل فيما بينها من غير أن تشكل نسقاً"(8).

ولقد مرت الدراسات الزمانية التعاقبية بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وكانت الدراسة فيها تتبع عنصراً من العناصر بمفرده أو تتبع ظاهرة من ظواهر معزولة أو مستقلة، وذلك عبر الزمن، ومن خلال المتغيرات المتتابعة التي تطرأ على هذا العنصر أو على تلك الظاهرة.

- **المرحلة الثانية:** اتخذت الدراسة الزمانية في مرحلة ثانية منحى آخر، وقد كان ذلك في اللسانيات، كما كان ذلك في الدراسات الأنتروبولوجية وغيرها. فقد نظر الباحثون إلى العناصر والظواهر، في ميدان محدد، على أنها أعضاء في نسق واحد. وقرروا أنه إذا كان ذلك كذلك، فلا داعي:

1- إلى دراسة عنصر بمفرده، أو ظاهرة منعزلة ومستقلة بذاتها، أي خارج النسق الذي يحويها وبعيداً عنه. وذلك كما كانت تفعل من قبل في مرحلتها الأولى، حيث كانت تكتفي بالتجليات التاريخية للعنصر أو الظاهرة، وبتتبع حضورهما الزمني مرة بعد مرة وفترة بعد أخرى.

2- كما قرروا أن الدراسة الزمانية التعاقبية يجب أن تكون دراسة تطال التطور التاريخي للأنساق، وليس التطور التاريخي للعناصر أو الظواهر فقط. ورأوا أن لتطور الأنساق، على مختلف ميادين اشتغالها، معنى يستوجب على الدراسة الزمانية التعاقبية أن تهتم به وأن تأخذه بالحسبان(9).

ويجب أن نلاحظ أن الفرق بين المرحلة الأولى والثانية لم يكن في تغير اتجاه الدراسة الزمانية التعاقبية، وإنما كان في تغير اتجاه النظر إلى المادة المدروسة. فقد كان التوجه في المرحلة الأولى، كما لاحظنا، ينصب على العنصر بذاته وعلى تغيراته عبر الزمن، بينما صار التوجه، في المرحلة الثانية، ينصب على النسق الذي يظهر العنصر فيه وعلى تغيرات هذا النسق. وبهذا تكون الدراسات اللغوية قد مرت بهاتين المرحلتين لتطور هذا المصطلح واستعمالاته.

إن هذا التطور الذي لاحظناه في المرحلة الثانية للدراسة التعاقبية، ليدعونا إلى القول إن الانتقال من العنصر في ذاته إلى دراسة النسق الذي يوجد العنصر فيه، يعد نقلة نوعية على مستوى الفكر اللغوي والعلمي عموماً. ذلك لأنه لا

يمثل مجرد عمل إجرائي في الدراسة، ولكنه يمثل تطور منظور وتغير رؤية. ولقد منح هذا الأمر، كما سنرى، الباب واسعاً أمام الدراسات اللغوية والبنيوية تحديداً لتحدث قطيعة مع المنهج التاريخي، ولتضع نفسها في الآنية الزمنية التي توجد فيها.

المراجع:

1- Georges Mounin: Dictionnair de La Linguitique. É d, P, U, F. Paris. 1974. P 74 - 75.

2- André Lalande: Vocabulaire Technique et critique de la philosophie. É d, P.U.F. 15 éd. Paris. 1985. P 416.

3- Jean Dubois: Dictionnaire de linguistique. Éd, Larousse, Paris. 1973. P 244.

4- J. Marouzeau: la linguistique ou la science. du langage. Éd, P. Geuthner. Paris. 4éd. 1968. P 59.

5- المرجع السابق ص 70 - 59.

6- André Lalande: Vocabulaire Technique et critique de la philosophie. P 311 - 315.

7- Jean Dubois: Dictionnaire de la linguistique. P 200.

8- R. Galisson / D. coste: Dictionnaire didactique des Langues. Éd, Hachette. Paris 1978. P 148.

9- Les Dictionnaires Marabout: la philosophie. Éd, Marabout Université. Paris. 1979. Tome 1, P. 104 - 105.

علم الدلالة في دائرة المصطلحات

2

- المجموعة الثانية:

تتضمن المجموعة الثانية المصطلحات التالية:

اللسانيات البنيوية	– La Linguistigue structurale -	•
نسق	– Systéme -	•
آنية	– Synchronie -	•
الوظائفية	– Fonctionnalisme -	•
التوزيعية	– Distributionnalisme -	•

• اللسانيات البنيوية

لقد دخلت البنوية عدة ميادين علمية، واتخذت لنفسها موقعاً فيها. وما كان ذلك إلا لأن العلوم التي دخلت إليها، كانت تسعى نحو تشكل جديد تخرج به من أسر النظرة التاريخية التي هيمنت على ميادين البحث في القرن التاسع عشر. ولقد غدت من ثم، بعد تطورها، علماً تجد به العلوم برهان علميتها. فصارت بذلك، فضلاً عن كونها علماً، قيمة دالة على صحة الإجراء في هذا الميدان أو ذاك. ولهذا، فإنه يمكن القول إن القرن العشرين هو قرن البنيوية بلا منازع. وقبل أن ندخل إلى تحديد مصطلح اللسانيات البنيوية، إذ هذا هو المطلوب تعريفه في هذه الدراسة، فإنه يحسن بنا أن نقف على البنية مصطلحاً وعلى جملة المفاهيم التي تنطوي عليها.

آ- البنية

تقوم البنية على ثلاثة أمور:

1- العناصر.

2- العلاقات بين هذه العناصر.

3- إحكام العلاقات وترتيبها.

وإذا كانت هذه الأمور تصلح تعريفاً للبنية، فإنها تظهر مع ذلك بمظهرين: فقد تكون إحكاماً وترتيباً، أو قد تكون تنظيماً مطرداً. وإذا كان ذلك كذلك، فإن كل مظهر من المظهرين، سيعطيها تعريفاً لا تبتعد به عن المظهر الآخر، ولكنه يخصصها لما جعلت ميسرة له في هذا الميدان أو ذاك.

1- البنية بوصفها إحكاماً وترتيباً.

إن لكل موضوع عناصر تكوّنه وهيكلاً يُبنى به. وإذا كان المخطط يمثل هيكل البناء، فإنه لا يقل انتماء إلى الواقع عن العناصر التي تكون موضوع البناء نفسه. ولكي نوضح ما نحن بصدده، نضرب مثلاً بالطاولة: إنها جملة الخشب الذي تتكون منه، بالإضافة إلى المخطط الذي تم رسمه على الورق لكي يصار إلى تنفيذ الطاولة بموجبه. وإذا كنا نستطيع فصل الخشب عن المخطط وإخضاع

الخشب إلى تغيرات، والمخطط إلى تغيرات مثلها، فإن هـذا كلـه لا ينفـي انتمـاء الخشب والمخطط إلى الواقع نفسه. وإذا كان هذا هكذا، فإنـه لا ينفـي أيضـاً أن الطاولة من غيرهما معاً لا يمكنها أن تكون. وبهذا تبدو البنيـة إحكامـاً للعنـاصر الخشبية داخل الكل الذي هو الطاولة وترتيباً لها(1).

2- البنية بوصفها تنظيماً مطرداً.

لكي يبلغ هذا الأمر بنا حدّ وضوحه، سـنتحدث هنـا عـن نقطتـين الأولى، وتخص مفهوم المجموعات. والثانية، وتخص مفهوم المنهج الذري.

- مفهوم المجموعات:

إن المقصود بمفهوم المجموعات من منظور اللســانيات البنيويـة هـو: "الكـل الذي يتكون من وحدات تقيم فيما بينها علاقات خاصة"(2).

وإذا كان هذا هو مفهوم المجموعـات وتعريفهـا، فـإن "القضيـة الأولى الـتي يمكن أن تطرح بخصوص المجموعات سواء كانت لسانية، أم اجتماعية، أم ثقافية، فإنها ليست في تفكيك الكليات المعطاة مباشرة بهدف معرفة الأجزاء التي تتكون منها، ولكنها في الكشف عن الكليات المفترضة، وفي إقامة علاقـة -انطلاقـاً مـن هذا- بين العناصر، ومعالجتها كما لوأنها أجزاء في كل"(3).

وإذا كان الأمر كذلك فيجب أن نلاحظ أن تعريف البنية الذي سقناه آنفاً لا يكفي. ذلك لأن العلاقات ليست سـواء في كـل الميـادين، ولا تملـك الواقعيـة نفسها التي تمتلكها العناصر المترابطة على النحو الذي رأيناه في المثل السابق. وإن هذا الأمر ليتجلى، بصورة خاصة، لسانياً، واجتماعياً، وثقافيـاً. ولكـي نوضـح، فإننا نقول إذا كانت أصوات اللغة تماثل مادياً تماثل مادية الخشب وواقعيتها، فإن العلاقات بين الأصـوات لا يمكـن أن تمـاثل ماديـة مخطـط الطاولـة المرسـوم علـى الورق وهيكله. ومـع ذلـك، فـإن اللغـة مصنوعـة مـن نمـاذج صوتيـة كمـا هـي مصنوعة من نماذج من العلاقات فيما بينها. وكذلك الحال بالنسـبة إلى المجموعـة

الاجتماعية. إنه لا يمكن إدراكها إلا عبر وجود شعب من الكائنات الحية المتعينة مادياً. ولكن ظهور الأدوار الاجتماعية قد يكون مشروطاً بالعمر، والجنس، وغير ذلك. ولقد نعلم أن هذه الأدوار صنيعة جملة من القواعد والقوانين، وليست بالضرورة نتيجة من نتائج الوجود المادي للمجموعة البشرية.

وهكذا، نجد أننا أمام قضية ومشكلة عندما نسأل أنفسنا عن التنظيمات المميزة للمجموعات الثقافية، والاجتماعية، وكذلك عندما نسأل أنفسنا عن العناصر وعن العلاقات التي يجب الاهتمام بها وأخذها بالحسبان.

– المنهج الذري:

إن المنهج الذري منهج يؤمن بالجوهر الفرد. ويرى أن الجواهر تتألف من جواهر مفردة. وكذلك فإنه يرى أن الأجسام تفسد باجتماع هذه الجواهر، وتنحل باختراقها، أي بردها إلى عناصر أبسط منها.

وإذا كان المنهج الذري هو هذا، فإن البنيوية تتعارض معه في نقطة أساسية تفترق بها عنه ويقوم عليها بناؤه كله:

1– إن المنهج الذري منهج يعزل الكلمات، أو الأشياء، أو العناصر التي يقوم اجتماعها على التجاور فقط (نقاط وخطوط بالنسبة إلى تأليف الصور، وسمات ثقافية بالنسبة إلى التركيب الحضاري).

2– يظهر تعارض البنيوية مع هذا المنهج في أن البنيوية تبحث عن العلاقات التي تعطي للكلمات، أو للأشياء، أو للعناصر قيمة تعبر عن الموضع الذي جعلت ميسرة له، أو عن الموقع الذي توجد فيه. كما تجتهد في الحصول على مجموعات، بيانها يجعلها دالة.

ولذا، فإن البنية في إطار هذا المفهوم ليست شيئاً آخر سوى التنظيم(4) من جهة، والاطراد من جهة أخرى.

ب- اللسانيات البنيوية

البنيوية في اللسانيات جمع بصيغة المفرد. ولقد يعني هذا أن المصطلح بنيوية ينطبق على عدد من المدارس بينها فروق واختلافات، تجعلها مستقلة. ومع ذلك، فإنه يغطيها جميعاً ويدل عليها بلا استثناء. والسبب لأت المتصورات والمناهج التس تستدعي تحديد البنية في اللسانيات، تشكل نقطة التلاقي بينها على اختلافها. ولذا، فنحن نستطيع أن نتكلم عنها جميعاً بصيغة العموم. وإذا شكلت إحداها استثناء، فيمكن أن نشير إليه أو أن ندل عليه.

ليس من مهمة اللسانيات البنيوية أن تعلم المتكلم كيف يتكلم، فتلك من مهمات القواعد المعيارية. ولكن مهمتها تتجلى في أنها علم يقوم على دراسة العبارة المنجزة، أي تلك التي تم التلفظ بها وصارت كلاماً منتهياً. وتشترك في هذا التوجه، وإنْ بدرجات متفاوتة، عدة مدارس مثل: التوزيعية، والوظائفية، والمنظومية – glossamatique ، باستثناء القواعد التوليدية لتشومسكي. فلهذه في تلكم القضية شأن آخر.

ويمكننا، ضمن هذا الإطار، أن نقف على نقاط ثلاث:

1- التوجه النظري: تهدف اللسانيات البنيوية أن تقيم نظرية تنظر إلى الكلام بوصفه إنجازاً منتهياً، وبنية مغلقة.

2- التوجه المنهجي: إنها تسعى، تحقيقاً لتوجهها النظري وتثبيتاً له، أن تستعمل في التحليل منهجاً شكلانياً.

3- التوجه العملي: إنها تروم، بوساطة منهجها الشكلي، أن تقيم مدونة لغوية تجمع فيها أكبر قدر ممكن من العبارات التي تم انجازها بغية تحديد بنيتها.

تشكل هذه النقاط الثلاث سمات عامة للبنيوية. غير أن بعض المدارس وبعض اللسانيين، تمكن من تجاوز هذا التحديد إلى دوائر أوسع، يمكن للمرء فيها أن يدرس الكلام بين المرسل والمتلقي، كما يمكنه أن يدرس الكلام فيها أيضاً في

إطار السياق الذي قيل فيه. ولقد ذهب بعض أتباع سوسير إلى وضع لسانيات بنيوية تخالف التوجه وليس الأساس الذي قامت عليه لسانيات سوسير. وإن هذا ليعد إضافة. فلسانيات هذا الأخير، تريد أن تدرس اللغة بوصفها نظاماً، وإنها لا تتطلع إلى أكثر من هذا. بينما تريد لسانيات تلميذه شارل بالي أن تدرس الكلام أيضاً بوصفه الأساس لقيام نظرية لسانية.

وأما اللسانيات البنيوية الأمريكية في الثلاثينات من هذا القرن، وعلى رأسها بلومفيد، فقد طرحت قضية أخرى: إنها كانت ترى أنه لا يمكن تحديد المعنى بالاستناد إلى العالم الواقعي. كما كانت ترى أيضاً أنه لا يمكن تحديد علاقة المتكلمين بهذا الواقع. وإن بلومفيد ليتعلل، تبريراً لهذا الموقف، بأسباب كثيرة، نجد من إحداها أن الباحث لا يستطيع أن ينظم بشكل واضح وجلي السمات الملائمة للسياق.

ومع ذلك، فإن كل هذه الجهود المتضاربة بين اتجاهات اللسانيات البنيوية، تجعلنا نقف على سمة أخرى من سماتها المشتركة، وهي تفريقها بين اللغة والكلام.

ويبقى أن نقول، إن الأمر الأهم الذي وقفت عليه اللسانيات البنيوية في دراستها للكلام من خلال المدونة التي أقامتها، هو إبرازها للنسق اللغوي وتأكيدها عليه. وهذا أمر كانت بجمل الدراسات التاريخية الفقه لغوية، والمقارنة قد تركته أو جهلته فلم تلتفت إليه. وما كان ذلك كذلك، إلا لأن اللسانيات البنيوية، في تحررها من النزعة التطورية التي كانت سائدة في الدراسات اللغوية، قد أتاحت لنفسها المجال للانتقال بالبحث من دائرة تتبع فيها العناصر للوقوف على تطورها إلى دائرة أخذت تبحث فيها عن النسق الذي يجمعها، ومن دائرة ترصد فيها تجليات العناصر وتغيراتها عبر الأزمنة، إلى دائرة صارت ترصد فيها علاقات العناصر ببعضها في زمن محدد. وبذلك تكون، قد استعاضت عن التطورية بالنسق، وعن الزمانية التعاقبية بالآنية.

ولقد كان أيضاً من نتائج هذا التوجه في البحث عن استقلالية البنية، هو وقوف اللسانيات البنيوية على الإشارة اللسانية بوصفها مكونة من دال ومدلول، والنظر إلى العلاقة بينهما على أنها علاقة قسرية. ولقد رأت أنه لا توجد مناسبة أو علاقة -يستثنى من ذلك وجود توجه قصدي- بين شكل الإشارة والموضوع الذي تشير إليه دلالة أو مرجعاً.

ونود، في ختام كلامنا عن البيوية اللسانية أن نشير إلى نقطة هامة تتعلق بتطور البيوية: لقد مرت الدراسات البينوية بمرحلتين: الأولى، وكانت فيها استقرائية. الثانية، وكانت فيها استنباطية. ونريد هنا أن نثير أموراً تتعلق بالبنيوية في مرحلتها الأولى، مرجئين الحديث عنها في مرحلتها الثانية إلى حين الكلام عن المجموعة الثالثة من المصطلحات.

ج- البنيوية من منظور نقدي:

يمكننا أن نقول لقد شهدت البنيوية، في مرحلتها الأولى، تناقضاً مع نفسها. فلقد وضعت لنفسها هدفاً يمكن تحديده بدراسة اللغة والكلام. وكان عليها، بناءً على هذا، أن تسعى إلى استنباط القوانين اللغوية من الأحداث الكلامية التي تنتظم بها. غير أنها بدل أن تسعى هذا المسعى، وجدناها قد اتخذت من الاستقراء مذهباً ومنهاجاً. ولقد أوقعها هذا الأمر في تناقضات مع الهدف الذي حددته لنفسها. ولعلنا نستطيع أن ندل على ذلك من خلال النقاط التالية:

1- لقد أرادت البنيوية أن تتجاوز الدراسات التاريخية في تعقبها للظواهر اللغوية. ولكنها قامت بما تقوم به هذه الدراسات من جمع للظواهر، وتبويب، وتصنيف. وما كان ذلك منها إلا لأن الاستقراء بوصفه منهجاً، يملي هذا النوع من السلوك على البحث. ولقد يعني هذا أن البنيوية كانت تعيش تناقضاً بين تطلعها النظري وممارستها الإجرائية.

2- إن منهج الاستقراء قد يبدو من منظور مثالي هو المطلوب، إلا أنه يدخل الباحث في دائرة الاستحالة والعجز. والسبب لأنه يستلزم من المشتغلين به أن يقيموا مدونة توضع فيها كل جمل اللغة المنتجة أو المنجزة لكي يتمكنوا من إجراء الاستقراء عليها، واستنتاج القوانين منها. ولما كانت جمل الكلام أكثر من أن تحصى، وأن المتكلم لا يكف في حياته المعلومة عن الكلام، وأن المتكلمين في كل زمان ومكان لا يحصون عدداً، فقد كان من المستحيل إقامة هذه المدونة، كما كان من المستحيل الوصول عن طريقها، وهي ناقصة، إلى نتائج أكيدة ونهائية، وإلى قوانين كلية وشاملة.

3- عندما اعتمدت البنيوية الاستقراء منهجاً، أهملت أهم متصور يمكن للسانيات أن تستند إليه في دراسة اللغة والكلام. هذا المتصور هو "الممكن" أو المحتمل. ذلك لأن جمل اللغة غير منتهية عدداً، بينما جمل المدونة فمنتهية عدداً. وإذا كان هذا هكذا، فالسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو: كيف يمكن للمتناهي عدداً أن يقابل أو يمثل غير المتناهي عدداً؟. ولقد نستطيع أن نقول لو أن اللسانيات البنيوية في مرحلتها الأولى هذه، كانت قد أحصت قواعد اللغة عدداً بدل إحصائها جملاً، لكان بإمكانها إذ ذاك أن تستخدم "الاحتمال" بوصفه مبدأ رياضياً يستند إلى قوانين الحدوث، ولكان وفر عليها عناء لا طائل تحته. وإننا لنعلم أن القانون الواحد يقوى، على سبيل الممكن والمحتمل، على انتاج جمل لا نهاية لها. ألا وإن اللغة لم تكن طاقة خلاقة إلا بسبب هذا.

4- إن اكتفاء اللسانيات البنيوية بالمدونة، أدى بها إلى إهمال شروط الانتاج، مما يعد أمراً أساسياً في دراسة العمل اللغوي(5).

• - النسق

آ- المعنى العام:

1- النسق مجموعة من العناصر المترابطة التي تشكل كلاً واحداً.

2- النسق كلية مبنية يفترض وجودها وجود علاقات تبعية وتعاضد بين العناصر التي تكوّنها.

3- تهدف كلمة "نسق" إلى إعطاء المجموع معنى بوصفه تصميماً عقلانياً.

ب- المعنى اللساني:

1- النسق يعادل اللغة. ولذا، فإن سوسير يعرف اللغة بأنها نسق من الإشارات [...] التي لا تعترف إلا بنظامها الخاص.

2- يرى عدد من خلفاء سوسير أن اللغة، بوصفها نسقاً، تتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية.

3- تتمثل الأنساق الفرعية للغة في: النسق الصوتي، والنسق الدلالي، والنسق النحوي. ولذا، يمكن النظر إلى اللغة بوصفها نسق الأنساق.

4- إذا كانت اللغة نسقاً، فإنها تتميز من تعيناتها، أي من الكلام. وتبعاً لهذه المماثلة، فإن النسق يتميز هو الاخر من تعيناته.

5- يغطي مفهوم النسق، أخيراً، مجموعة من القواعد المترابطة فيما بينها، ومجموعة من الكلمات المشتركة(6).

• - الآنية

يعد مصطلح الآنية واحداً من مصطلحات البنيوية الرئيسة، وعلامة فارقة تخرج بها من دائرة اللسانيات التاريخية، وتميزها منها. وإن هذا المصطلح ليعد أيضاً، وفي الوقت نفسه، علامة فارقة على تحول الفكر وانتقاله من الاحتكام إلى

الماضي أو إلى التاريخ وجعله معياراً إلى الانتقال إلى الحاضر ومحاولة فهمه ودراسته. ولهذا، فقد رأى كثير من الباحثين أن البنيوية في ارتكازها على مفهوم هذا المصطلح، تعد رداً على الفلسفات التي اتخذت من التاريخ محور ارتكاز لها كالماركسية مثلاً.

وإذا كانت الدراسات الزمانية التعاقبية تجعل اللغة مفارقة لذاتها حاضراً لصالح ماضٍ تموضعها فيه، فإن الدراسات الأنية تجعل اللغة محايثة لذاتها لصالح زمن محدد في الحاضر أو الماضي تموضعها فيه، فلا تعدوه لغيره.

ويمكننا، من هذا المنطلق، أن نقول في تعريف اللاآنية: إنها منهج لا يتعقب ظاهرة من الظواهر منعزلة أو مستقلة من خلال تجلياتها في التاريخ، وهي أيضاً لا تتبع عنصراً منفرداً من العناصر من خلال ظهوره مرة بعد مرة في الزمان. ولكنها تنظر إلى العناصر والظواهر -بعد أن تضع إطاراً زمنياً محدداً فيه يكون ميدان اشتغالها- من خلال العلاقات النسقية التي يقيماها مع بقية العناصر أو الظواهر المشتركة معها في النموذج نفسه(7).

ويقودنا هذا التعريف إلى تعريفات أخرى تتعلق بمنظور البنيوية وتحديدها لنوعية النسق الذي تتعامل معه. وإذا تأملنا فسنجد، في الواقع، أن النسق نسقان: نسق تطوري، ونسق ثابت. أما اللسانيات التاريخية، فتأخذ بالأول. وأما اللسانيات البنيوية، فتأخذ بالثاني. وإن هذا ليعني أن اللسانيات البنيوية ترى من منظورها، أن اللغة تشكل نسقاً ثابتاً، خلافاً للسانيات التاريخية التي ترى أن اللغة تشكل نسقاً متغيراً. وبهذا، فإن اللسانيات البنيوية عندما تحدد إطاراً زمنياً لميدان اشتغالها، فإنها تجعل موضوع الدرس فيها قائماً على البحث في حالة توازن النسق ضمن الإطار الزمني الذي تحدده. وهي لهذا تعطي الأولوية في البحث لدراسة حالة توازن النسق، وتقدمها على المنظور التطوري الذي لا ترى فيه سوى عبور للغة من حالة إلى حالة(8).

ويجب هنا، أن ننبه إلى أمر. إن اللسانيات البنيوية إذا كانت تعطي الأولوية لدراسة الثابت على المتغير، فإن هذا لا يعني أنها تهمل الثاني أو تلغيه لصالح

الأول. ومبرر اللسانيات البيوية، بهذا الشأن، هو أنه لكي ندرك المتغيرات، يجب أن نعرف الثوابت أولاً. وإلا يكن ذلك، فإن المتغيرات ستكون متغيرات إزاء لا شيء.

• – الوظائفية

الوظائفية مصطلح يدل على عدد من اللسانيين، يعد أندريه مارتينه من أبرزهم. وقد نشأت هذه المدرسة بشكل أساسي في أوربا. وإنها أكثر ما تكون انتساباً إلى لسانيات سوسير.

ينطلق البحث في هذه المدرسة من المبدإ التالي: إن المتكلم كائن مختار. وإنه ليحمّل اختياراته وظائف محددة في خطابه. ولذا، فإن أتباع هذه المدرسة يركزون على الأمرين التاليين:

أولاً– إنهم يركزون على وظيفة الإيصال في اللغة.

ثانياً– إنهم يستخلصون هذه الوظيفة من الآثار الظاهرة التي تمثل مختلف الاختيارات الفعلية للمتكلم في عباراته(9).

ولقد تجلى عمل هذه المدرسة، في مرحلتها الأولى، في ميدان الفونولوجيا. وعرفت دراساتهم باسم "الصوتيات الوظيفية". ثم دخلت بعد ذلك، في مرحلة تالية، إلى ميدان الدراسات النحوية. ونشأ عندئذٍ ما يسمى "النحو الوظيفي". وأما الدلالة، فلم تحظ بكبير عناية في هذه المدرسة. واكتفى أصحابها بالنظر إليها بأنها تمثل وقائع، ترتبط في اللسانيات بالشكل اللغوي للعبارة.

وإذا كان هذا هو ما تمتاز به هذه المدرسة من غيرها، فحري بنا أن نعرف كيف تنظر إلى اللغة أولاً، وما هو مفهوم الوظيفة وأنواعها التي تركز عليها ثانياً.

1- تعريف اللغة من منظور وظيفي

يرى أندريه ماتينه في كتابه "عناصر اللسانيات العامة" أن اللغة أداة للإيصال. كما يرى بأنها مزدوجة الانبناء أو التمفصل. وكذلك يرى أيضاً بأنها تتناسب مع تنظيم خاص لمعطيات التجربة اللسانية.

ونلاحظ أن هذا التعريف، ثلاثي العناصر. وهذا أمر يستلزم منا أن نقف على كل عنصر من عناصره لكي يصبح التعريف واضحاً أمامنا:

آ- اللغة أداة للإيصال.

يشير هذا التعبير إلى جملة الأمور التالية:

- عندما تكون اللغة أداة، فإنها تقوم بنقل معلومة، أو فكرة، أو خبر بين طرفين: الأول، وهو المرسل، الثاني، وهو المتلقي. وأما قنوات الاتصال الحاملة لهذه اللغة، فقد تكون متعددة: إنها تكون اللغة ذاتها، عندما يكون الاتصال مباشراً بين المرسل والمتلقي. وتكون أداة أخرى عندما يكون الإيصال غير مباشر. فإذا كانا حاضرين لحظة الإيصال، ولكن حضورهما متباعد مكاناً، فإن قناة الإيصال قد تكون الهاتف، أو الكتابة، أو وسائل البرق، أو أي شيء آخر. وإذا كان المرسل حاضراً والمتلقي غير محدد، فإن قناة الإيصال قد تكون المذياع أو الرائي. وإذا كان المرسل غائباً والمتلقي غير معروف، فإن قناة الإيصال قد تكون هي الكتاب، وهكذا.

- وكذلك، فإن اللغة عندما تكون أداة للإيصال، فإنها تؤدي وظيفة. هذه الوظيفة على الإيصال نفسه. وإذا كان هذا هكذا، فما الذي تؤديه الوظيفة الإيصالية للغة؟ ولكي نجيب على هذا السؤال، يمكننا أن نقول: يجب على اللغة، إذ تستعمل أداة للإيصال، أن تؤمن الفهم الطبيعي بين المرسل والمتلقي. وإنها إذ تفعل ذلك وتؤديه بنجاح، تكون قد أنجزت وظيفتها. وبتعبير آخر نقول إن الفهم هو شرط الإيصال، وإن وظيفة اللغة المستخدمة أداة للإيصال هي إنفاذ هذا الشرط وتحقيقه.

- إذا كانت هذه الوظيفة التي تؤديها اللغة، تعد أساسية في عمل اللغة عند أصحاب هذه المدرسة، فثمة وظائف أخرى أيضاً تقوم بها اللغة وتؤديها. وما دام الحال كذلك، فما هي العلاقة الجامعة بين هذه الوظيفة والوظائف الأخرى؟. وهنا أيضاً، يمكن القول: إن كل الوظائف، غير هذه الوظيفة، تعد مساعدة. وإنها لتشترك معها في تحقيق الفهم، بوصفه الشرط الأساسي لكل عملية إيصالية. وما دامت هي هكذا، فإنها تكون في أدائها المساعد من دعائم الفكر، والتعبير، والغرض الجمالي.

ب- اللغة مزدوجة الانبناء أو التمفصل.

إن أيما لغة تستطيع أن تحلل إلى وحدات قادرة أن تتآلف فيما بينها لتشكيل عبارة من العبارات، تسمى لغة مزدوجة الانبناء. ولكن يبقى علينا أن نعرف ما هو المقصود من العبارة "مزدوجة الانبناء أو التمفصل".

إن اللغة اختيار، لأن المتكلم كائن مختار. ولما كانت هي كذلك من منظور وظيفي، فقد صار من ممكنها أن تتميز من باقي أدوات الإيصال الأخرى. ونحن إذا نظرنا إلى عبارات اللغة، فسنجد أنها تقوم على نوعين من الاختيار، يتناسبان مع مستويين من مستويات التحليل:

- الاختيار الأول وهو اختيار الوحدات الدالة:

إن المتكلم، لكي يتكلم، يقوم باختيار وحدات لغوية صغرى. هذه الوحدات يسميها مارتينيه "مونيم"، أي "لفظم" كما ترجمها بعضهم إلى العربية. وتنقسم هذه المونيمات إلى ثلاثة أنواع:

1- مونيم يتمثل في أصل الكلمة من غير زيادة.

2- مونيم اقتراني أو متصل، مثل السوابق واللواحق كأل التعريف وواو الجماعة.

3- مونيم حر، مثل حروف الجر.

ونلاحظ أن هذه الوحدات اللغوية تكون مزودة بمعنى قائم فيها، عندما تتمثل في أصل الكلمة. وأما عندما تكون اقترانية أو حرة، فإنها تصبح دالة عندما تتصل بغيرها. وهذا هو ما يشكل الانبناء الأول أو التمفصل الأول للاختيار الأول. ولعلنا نستطيع أن نضرب على ذلك مثلاً بالعبارة التالية:

ذهب رجل إلى البيت

فإذاحدنا بهذه العبارة إلى الوحدات التي تتألف منها، فسنجد إنها تتألف من خمس وحدات، كل وحدة تتناسب مع نوع معين من المونيمات:

ذهب + رجل + إلى + ال + بيت.

وهكذا نجد أن هذه الوحدات تحتوي على مونيمات أصول "ذهب"، و"رجل"، و"بيت". كما تحتوي على مونيم حر مثل "إلى"، ومونيم اقتراني مثل "ال".

– الاختيار الثاني وهو اختيار الوحدات المائزة:

تتكون الوحدات المائزة من عدد من الأصوات التي تشكل المونيم. وإن المتكلم يميز عن طريق اختيار الأصوات بين المونيمات. والجدير بالذكر أن هذه الوحدات الصوتية، غير المزودة بالمعنى، هي التي تشكل الانبناء أو التمفصل الثاني. ففي لفظة مثل "سار"، نجد أن المتكلم قد جعل اختياره في الأصوات الثلاثة "س + ا + ر".

وهذه الأصوات قادرة أن تميز هذا المونيم من مونيم آخر، يملك قابلية التبادل معه بسبب صيغته من جهة، بالإضافة إلى تطابقه في جزء من الأصوات التي تشكله من جهة أخرى، وذلك مثل: "دار"، و"خار"، و"جار"، و"فار"، إلى آخره. فكل هذه الملفوظات لا تختلف عن المونيم "سار" إلا بالحرف الأول منها(10). غير أن المتكلم هو الذي يقرر باختياره ما يريده منها.

ونلاحظ أنه بفضل إمكانية تحليل اللغة إلى وحدات قابلة أن تتآلف فيما بينها لتشكيل العبارة، فإن المتكلم يستطيع أن يتبين عدداً لا نهاية له من

السياقات المختلفة(11). كما نلاحظ أننا انطلاقاً من الوحدات الصوتية المغلقة للانبناء الثاني، نستطيع أن نبني سلسلة مفتوحة من وحدات الانبناء الأول "المونيمات" وأن نؤلف فيما بينها لتشكيل عدد لا حد له من العبارات(12). ولقد يعني هذا أننا باللغة ندرك، وأننا باللغة نعبر عما ندرك.

ويبقى لنا أخيراً أن نقول : إن سوسير قد تبنى مفهوم "الإشارة" اللسانية، وإن المدرسة التوزيعية قد تبنت مفهوم "الموزفيم"، في حين أن المدرسة الوظيفية قد تبنت مفهوم "المونيم".

ج- اللغة نظام

يرى سوسير أن اللغة نظام، وأنها لا تقبل إلا نظامها الخاص. ولقد جاء في التعريف الذي أوردناه في الأعلى أن اللغة لا تقول الواقع ولكنها تقول متصوراً ذهنياً عن الواقع. كما يعني أن النظام فيها، ليس هو نظام الواقع، ولكنه نظامها الخاص الذي تتناسب به مع الواقع. ولذا، فإن النظر في التعريف، سيكشف لنا أنه، في صيغته التي قدم فيها، يقوم على نوعين من الرفض:

1- إنه يرفض أن تكون اللغة قائمة أو مدونة يُصنّف الواقع فيها.

2- وإنه ليرفض أن تكون اللغة في نظامها نسخة من الواقع في نظامه.

وقد ينفضّ سر هذا الرفض إذا علمنا أن هذه المدرسة قد اعتمدت في بناء تصورها على المنطلقات النظرية لسوسير. فهذا الأخير يرى أن اللغة لا تربط بين اسم وشيء، ولكن بين صورة سمعية ومفهوم ذهني. هذا من جهة،، ومن جهة أخرى، فإن سوسير يقرر مبدأ قسرية اللغات. وهذا أمر يخرج بها من هيمنة الواقع، فلا تكون نسخة منه أو محاكاة له، إلى نظامها الخاص.

وإذا كان هذا التوجه قد قاد المدرسة الوظيفية إلى رفض ما يسمى "الكليات اللغوية"، فقد استثنت مع ذلك "ازدواجية البناء أو التمفصل". ورأت أن هذا المبدأ هو الأولى بأن يعد من الكليات اللغوية، وليس سواه(13).

2– الوظائف

الإيصال علاقة بين طرفين. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يمكننا أن نسمي كل علاقة تقوم بين طرفين وظيفة. ألا وإن لكل وظيفة مهمة تؤديها. ألا وإنها على مثال ما تؤديه تكون.

ولقد أحصى جاكبسون ستة عوامل في الفعل الإيصالي. ورأى أن لكل عامل من عوامل الفعل الإيصالي وظيفة لسانية تتناسب معه(14). وبهذا يكون عدد العوامل متساوياً لعدد الوظائف.

العامل	الوظيفة
– السياق	تعيينية، أو مرجعية، أو إدراكية.
– المرسل	انفعالية، أوتعبيرية.
– المستقبل	ندائية، أو تأثرية.
– الصلة	انتباهية.
_ شُرْعة الاتصال (كود)	لغة واصفة.
– الرسالة	شعرية.

• – التوزيعية

يعتمد المنهج التوزيعي على المدونة، أي على مجموع الجمل التي نطق المتكلمون بها، وأمكن جمعها. ولذا يجب أن نلاحظ أن المدونة هي الأسُّ الذي يقوم عليه هذا المنهج، وليس الكلام الذي يمكن قوله. وإن هذا ليعني أن المنهج التوزيعي لا يقوم بالتنبؤ ولا يتخذه فرضية عمل، ولكنه يُعنى بدراسة المتحقق من الكلام، والمتعين والمنجز. وإذا ذهبنا بحثاً عن أسباب نفسر بها هذا الموقف،

فسنجد أنه إنما كان كذلك بسبب خضوعه في توجهه إلى الوضعية التجريبية. هذا، وقد كان من أبرز أعلامه بلومفيد، وزيليخ هاريس، وفريس.

وإذا كانت المدونة تأخذ كل هذه الأهمية بالنسبة إلى هذا المنهج، فلأنها تمثل بالنسبة إلى التوزيع نفسه مجموع السياقات التي يمكن لوحدة من وحدات اللغة (صوت، كلمة، مقطع) أن تظهر فيها. وإن هذه السياقات لتكون على ثلاثة أنواع: متعادلة، ومتكاملة، ومشتركة جزئياً.

- أما المتعادلة، فمثالها: "قلمي" و "دفتري" في عبارة: "هذا قلمي، وهذا دفتري". ونلاحظ أن السياق مشترك هنا بين القلم والدفتر. ولذا، فإنه يمكننا أن نقول عن هاتين الوحدتين اللغويتين إنهما تنتميان إلى طبقة توزيعية واحدة، وإنهما متعادلتان.

- وأما المتكاملة، فمثالها: "أخذت قلمي، وكتبت على دفتري". ونلاحظ أن الوحدتين اللغويتين "قلمي"، و"دفتري" لا تشتركان في سياق واحد. وإنما تدخلان في سياقين يتكاملان لسانياً.

- وأما المشتركة جزئياً، فمثالها "شيء" و "أحد" في جمل مثل: "لم أر شيئاً، لم أر أحداً". "لا يوجد أحد، لا يوجد شيء". "أحد، لم يأت. شيء، لم يأت". ونلاحظ أن السياقات التي ترد فيها هاتان الوحدتان، تعد من منظور توزيعي متعادلة جزئياً. كما نلاحظ أنهما تنتميان، في الأمثلة المذكورة، إلى طبقة توزيعية واحدة.

ولكن، يجب، مع ذلك، أن ننتبه إلى أن هاتين الوحدتين تستطيعان أن تتوزعا توزيعاً آخر، وإذ ذاك يمكنهما أن تنتميا إلى طبقات تحتية مختلفة. فنحن إذا كان بإمكاننا أن نقول: "لم يتحدث أحد"، فإن وضع "شيء" مكان "أحد" في العبارة المذكورة قد يصطدم مع الاستعمال اللغوي ومنظومته التعبيرية. اللهم إلا إذا كان المجاز، فإن هذا يعطي العبارة ممكنها التوزيعي والدلالي خاصة، ولكن على صعيد آخر ومستوى آخر من الاستعمال اللغوي.

وإذا عدنا، بعد هذا، إلى المنهج التوزيعي، بحثاً عن خصائصه ومميزاته، فسنجد أنه يقوم على إجراء شكلي لتقطيع سلسلة الكلام. وهو إذ يفعل ذلك، يرتد بالسلسلة إلى وحدات محددة، ليس بحسب وظيفتها في السلسلة الكلامية نفسها، ولكن بحسب موقعها فيها وموضعها. وإن معياره في ذلك هو إمكان إجراء التبادل بين الوحدات. ولذا، فهو يرى أن شرط انتماء أي وحدة لغوية إلى طبقة توزيعية معينة، إنما يكون في امتلاك هذه الوحدة قدرة موقعية بها تستطيع أن تتبادل مع أخرى. فالتبادل، إذن، هو شرط الانتماء إلى الطبقة التوزيعية. وإنه ليمارس إجراءه هذا على اللغة كلها: صوتاً، فكلمات، فجملاً، فعبارات، فخطاباً. ولقد يعني هذا أيضاً، أن مفهوم الوحدة اللغوية عنده يضيق فيكون صوتاً، ويتسع فيكون كلمة، ويمتد فيكون جملة، وينفتح فيكون عبارة، ولا يتناهى فيكون خطاباً. إلا أن التقسيم القائم على توزيع المواقع يظل من أهم سماته وخصائصه، وذلك لأن عنايته إنما تنصب بالدرجة الأولى على الوحدة اللغوية واستقلالها.

ويمكننا، أخيراً، أن نقول إن المنهج التوزيعي يتمحور حول ثلاث نقاط:

1- إنه ينظر إلى جمل المدونة بوصفها ممثلة لجمل اللغة.

2- إنه يتغاضى عن المعطيات الدلالية، ولا يستخدم المعنى إلا لكي يتحقق من تماثل العبارات. كما يتغاضى عن السياقات المقامية غير اللغوية المتصلة بمعنى العبارات أو المساهمة في تكوين معنى العبارات.

3- إنه يقف عند حدود الشكل اللغوي. ولذا، فهو يصنف وحدات اللغة بحسب تشابه توزيعها ومقدار هذا التشابه(15).

المراجع:

1- Les Dictionnaires Marabout : La philosophie. Éd, Marabout Université. Paris. 1972. Tome 3. P 608.

2- R. Galisson / D. Coste : Dictionnaire de didactique des langues. Éd, Hachette. Paris. 1976. P 191.

3- Les Dictionnaires Marabout. Tome 3. P 610.

4- المرجع السابق والصفحة.

5- Dictionnaire de linguistique. Paris. Éd, Larousse. 1973. P 453 - 454.

6- انظر مدخل ترجمتنا لدراسة "المناهج البنيوية للسانيات" مجلة المعرفة - دمشق. /1995/.

7- Dictionnaire de linguistique. Larousse. P 474.

8- C. Fuchs et P, Le Goffic : Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines. Éd, Hachette. 1975. P. 12.

9- المرجع السابق. ص 35.

10- R. Galisson / D. Coste : Dictionnaire de didaetique des langues. P 50.

11- C. Fuchs et P, Le Goffic : Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines. P. 36.

12- R. Galisson / D. Coste : Dictionnaire de didactique des langues. P 50.

13- C. Fuchs et P, Le Goffic : Initiation aux problèmes des linguistiques contemporaines. P. 36.

14- R. Jakobson: Éssais de linguistique générale. Préf, et trad par N. Ruwet. Éd, Minuit. Paris. 1963. P 218.

15- R. Galisson / D. Coste : Dictionnaire de didactique des langues. P. 161 - 163.

علم الدلالة في دائرة المصطلحات

3

لقد شهدت الخمسينات من هذا القرن ثورة في الدراسات اللسانية. وكان ذلك بسبب ظهور كتاب تشومسكي الأول "البنى النحوية". ولكننا نستطيع أن نقول إن هذا الكتاب يعد ثمرة لصراع كبير كان دائراً، قبل ظهوره بعقدين أو أكثر، بين مفاهيم الفلسفة التجريبية ومفاهيم الفلسفة العقلانية، حيث كان المنهج السائد في الأولى هو الاستقراء، وكان المنهج الذي تريد الثانية أن تعممه هو الاستنباط.

وإذا تطورت الدراسات اللسانية باتجاه استخدام الاستنباط منهجاً، فقد صارت هي أيضاً مجال العقلانية في التعبير عن نفسها فكراً وتنظيراً. ومن ثم، لم يعد عجباً أن ينظر إلى اللغة بوصفها أحد أهم مصادر المعرفة الإنسانية والعقلانية. غير أن تأكيد هذا الأمر، كان يتطلب نقلة نوعية على صعيد الفكر اللساني نفسه. ومن هنا تأتي أهمية أعمال تشومسكي في هذا الميدان. وإن المصطلحات التي سنقدمها الآن لتمثل جانباً من التطور الذي بلغه العمل اللساني، فاستحق به أن يسمى مرحلة ما بعد البنيوية.

- المجموعة الثالثة:

تتضمن المجموعة الثالثة المصطلحات التالية:

العقلانية –	• - Le Rationnalisme
النماذج اللسانية –	• - Madèles linguistiques
القواعد التوليدية –	• - Grammaire générative
القواعد التحويلية –	• - Grammaire Transfarmationnelle

• - العقلانية

سنتحدث بادئ ذي بدء عن العقلانية مفهوماً ومصطلحاً، ثم سنلتفت بعد ذلك إلى الحديث عن صلة العقلانية باللسانيات.

1- العقلانية مفهوماً ومصطلحاً:

آ- تعريف العقلانية

تتعدد معاني هذا المصطلح بتعدد مستويات استعماله وميادين هذا الاستعمال. ولكننا نجد أن من أبرز التعريفات عموماً وشيوعاً، ذلك التعريف الذي يقول: "إن كل أمر يُدرك مباشرة هو أمر عقلاني". ونجد من هذا القبيل كذلك التعريف الذي يقول: "إن كل أمر يستنبط بطريق الاستدلال والبرهان، يمكنه أن يتصف بالعقلانية". ويمكننا أن نضيف في إطار هذا السياق فنقول: إن كل أمر يدرك مباشرة، أو يستنبط بالاستدلال والبرهان، فإن إدراكه، أي تحوله عن ذاتيته بوصفها أمراً مدركاً إلى الإدراك بالذات، ليتصف بالعقلانية أيضاً.

وإذا كان ذلك كذلك، فإننا نستطيع أن نصف الأعداد المنقسمة بأنها عقلانية. كما نستطيع أن نعطي هذه الصفة للاستدلالات التي تتطابق مع قواعد المنطق، وللمناهج التجريبية المختصة بإنتاج معرفة من المعارف. وإننا لنستطيع

بشكل عام أن نصف بهذه الصفة كل سلوك يستجيب حـافزه وشـكله للمعايير التي أسسها المجتمع(1).

ب- معيار العقلانية:

إذا كـانت التعريفـات الـتي قدمناهـا آنفـاً تمثـل المعـاني العامـة والشـائعة للعقلانية، فإن العقلانية إذ تملك معيارهـا الخـاص تصبـح دليـل ذاتهـا إلى ذاتهـا. ولقد تدق بمعيارها دلالة لتصير أداة يتعامل المرء بها مع الأشـياء والأفكـار. وإذ ذلك يمكنها أن تتجلى متصوراً، به يكون اكتناه موضوعها، وبـه ترتقـي بنفسـها إلى رتبة المفاهيم. ألا وإن "معيار العقلانية هو الممكن". وإنها لتنفذ بـه "مجموعـة مـن العمليـات علـى موضـوع مـا، وتمتلـك الحـق في أن تكـون ذات بعـد عـام وشامل"(2).

ونلاحظ أن هذا التدقيق يمكننا أن نصف بالعقلانية كل "شكل من أشكال النشاط الذهني أو العملي، مـا دام هـذا النشـاط يرتـب بـين الأدوات والغايـات، ويُدخل مفاهيم الاحتمال والممكن في مشروعه، ويحقق في سعيه ميلاً كونياً للعلم والتقنية"(3). وهكذا نرى أن هذا التدقيق في المعيـار يحررنـا مـن الموقـف السـلبي للتلقي، ذلك لأنـه لا يعطـي للوسـط أو للمحيـط، كمـا هـو الشـأن في النظريـة السلوكية (Le Behaviorisme) ، الفاعلية في إحداث الأثر أو في تكوين الظـاهرة، ولكنه لا يلغيهما في الوقت نفسـه. وإنـه لا يستند أيضـاً إلى الاسـتقراء، بـل إلى الاستنباط. وهذا أمر يخرج به مـن إطـار الحتميـات إلى إطـار الممكـن والمحتمـل. وهذه كلها معالم مهمة في فهم هذا المصطلح، وإدراك معناه مفهومـاً ومتصـوراً، والوقوف عليه معياراً به تتحدد طرق نشاطه الذاتي.

ج- العقلانية بوصفها مذهباً ونظرية.

إذا عدنا إلى تاريخ الفلسـفة، فسـنجد أن ديكـارت كـان يحيـل إلى العقـل بوصفه أداة شاملة. كما سنجد أن بعض الفلاسـفة كـان يـرى فيـه خاصـة مـن

خواص الإنسان. وإن هذه الإحالة إلى العقل على مختلف مستوياتها، لتجعل من الفلسفات التي تحيل إليه تتسمى الفلسفات العقلانية. والجدير بالذكر أن هذه الفلسفات قد اجتهدت زمناً طويلاً لكي تحل معضلتين تتصلان بالمعرفة من حيث هي معرفة إنسانية: أما المعضلة الأولى، فتتعلق بأصل المعرفة، وأما الثانية فتتعلق بشرعية هذه المعرفة وصحتها. وإن هذه القضية لتتجلى في طرح أسئلة على النحو التالي: هل يمكن لعقلانية معارفنا أن تعد إجابة على عقلانية العالم؟ وهل يرعى نظام الكلمات ونظام الأشياء علاقة متطابقة؟ ونلاحظ أن المشكلات التي يمكن لهذين السؤالين أن يطرحاها عديدة(4).

ولقد صح، انطلاقاً من هذا، تعريف المذهب العقلاني بأنه "نظرية تجعل من العقل الأساس لكل معرفة ممكنة. ثم إنها لتؤكد في النتيجة أن العقل، بما هو كفاءة، يحمل في نفسه نتوشات المعرفة قبل أن نعطى أي تجربة من التجارب"(5). وهكذا، فإن تقرير هذا المنحنى، ليفتح الباب واسعاً أمام الفطرة. فتشومسكي ربط بينها، بوصفها استعداداً، وبين اكتساب اللغة. فالإنسان عنده لا يتعلم لغته الأم، ولكنه يكتسبها بفضل الاستعدادت الفطرية الكامنة فيه، أي بفضل العقل الذي يحمل في ذاته نتوشات المعرفة قبل دخوله في أي تجربة على نحو ما ذكرنا.

وبهذا تكون العقلانية، من حيث هي مذهب ونظرية، هي الأسّ النظري والمنهجي الذي تحولت به اللسانيات من إطار نظري ومنهجي كانت تدور فيه في فلك الوصفية التجريبية، إلى إطار صارت فيه ممثلة للعقلانية العلمية في دراسة اللغة الإنسانية. وسنرى في الفقرة التالية، كما سنرى بعد ذلك في المصطلحات التي سنأتي على تفصيلها بعض ملامح هذا التوجه.

2- صلة اللسانيات بالعقلانية:

ليست العقلانية من المصطلحات اللسانية كما رأينا. ولكن استخدام اللسانيات لها (وخاصة لسانيات تشومسكي التوليدية التحويلية)، أدى بها إلى إحداث ثورة في هذا المجال. فانتقلت اللسانيات بها نقلة نوعية جعلتها تستقل

عن الدراسات اللسانية السابقة، وفتحت أمامها آفاقاً جديدة في البحث اللغوي والمعرفة اللسانية. ولقد كان من النتائج الهامة التي توصلت اللسانيات إليها باستخدام العقلانية مذهباً ونظرية أن:

1- تبين لها أن المنهج العقلاني يؤكد بأن العقل هو الينبوع الوحيد للمعرفة، بينما يؤكد المنهج التجريبي بأن كل المعارف تشتق من التجربة.

2- وتبين لها أن فيلسوف العقلانية ديكارت، كان يرى بأن إدراكنا للعالم الخارجي وفهمنا له يتأسسان على بعض الأفكار، وبأن هذه الأفكار توجد فطرة فينا، وأنها لا تشتق أو تستخرج من التجربة. وفي مقابل هذا، كان بعض التجريبيين يرى بأن إدراكنا للعالم الخارجي إنما هو تسجيل سلبي لانطباعات حسية، نقوم بعد ذلك بتجميعها وفقاً لقوانين الربط والجمع.

ولقد دعت اللسانيات التوليدية، انطلاقاً من تبيّنها هذا، إلى العودة إلى الفلسفة العقلانية وتبنيها. وظهرت بناء على ذلك خلافات حادة بين مدرسة بلومفيد السلوكية ومدرسة تشومسكي التوليدية، ويمكننا أن نوجز ذلك على النحو التالي:

آ- المدرسة السلوكية واللغة:

تنظر المدرسة السلوكية إلى اللغة بوصفها عادة من العادات وهي تعتقد أن اللغة تتكيف لا بالإرادة الحرة للإنسان، ولكن بالحوافز البيئية المحيطة بها. وما دام الحال هكذا، فلقد نفهم لماذا تبنت هذه المدرسة نظرية المنعكس الشرطي.

تمثل اللغة، من منظور هذه المدرسة، مثيراً للكلام، أو استجابة لهذا المثير. فالمتكلم إذ يتكلم، يفعل ذلك استجابة لمثير خارجي. ولقد يصبح كلامه بالنسبة إلى المتلقي مثيراً يتطلب استجابة، وهكذا دواليك. غير أن اللافت في الأمر هو أن هذه المدرسة تعتقد أيضاً أن كل هذه العمليات التي تتم على أساس الفعل

ورد الفعل، أو على أساس المثير والاستجابة، إنما هي عمليات آلية، تتم بمعزل عن النظام النحوي للغة، ومن غير تدخل الفكر كذلك.

والبرهان الذي يؤكد به السلوكيون صحة مذهبهم يستند إلى تجارب مخبرية يكون فيها سلوك الحيوان كالقرد والفأر والكلب، هو موضوع الدراسة. فهم يراقبون مخبرياً ردود فعل هذه الحيوانات إزاء الحوافز والمثيرات، ويقومون بدراستها. وإنهم لينتقلون بنتائج دراساتهم عن السلوك الحيواني إلى المجال الإنساني، فتتمثل اللغة لهم إذ ذاك، بوصفها سلوكاً، في عدد من الاستجابات المتتالية. ألا وإنهم لهذا الأمر لمفسرون. فهم يقولون إن الحوادث المادية تبلغ الذاكرة الإنسانية عن طريق الحواس. وتقوم اللغة بترجمة هذه الحوادث إلى كلمات تحيل من خلال السياق الكلامي إلى هذه الحوادث نفسها.

ثم لما كانت مدرسة بلومفيد السلوكية مدرسة بنيوية أيضاً، فقد اهتمت بالأشكال اللغوية وتوزيع الكلمات فيها، وأهملت الدلالة والمعاني المتصلة بالانتاج اللغوي. غير أن سيرها في هذا الاتجاه جعل بلومفيد يرى "أن التعميمات الوحيدة والمفيدة التي يمكن للمرء أن يقوم بها بخصوص اللغة، إنما هي تعميمات استقرائية". كما كان يرى بأن السمات التي نعتقد بأنها عالمية، قد لا نجدها في لغة ثانية نقدم على اكتشافها(6).

ب- العقلانية واللغة:

ينطلق العقلانيون من فرضية تقول: إن السلوك الإنساني، سواء كان فعلاً من الأفعال أم كان كلاماً، فإنه ينضوي على مبدإ عقلي يرتكز إلى معرفة بالقواعد مضمرة، وبالأصول محتجبة، يقوم عليها السلوك أو الكلام، كل في ميدانه ومضماره. وإن هذا ليعني أن العقل هو المصدر الوحيد لمعارفنا، وأن اللغة من منظور العقلانية تعد تنظيماً عقلياً بها يكون الفكر وبها يكون التعبير عن الفكر بوصفه اختياراً حراً للإنسان.

ولقد نعلم أن نظرة إلى اللغة كهذه تقوم على النقيض من النظرية السلوكية لبلومفيد. فالإنسان لا يتعلم اللغة كما يتدرب الحيوان في المخبر على تعود سلوك معين. ذلك لأن اللغة ليست بجموعة عادات. كما أنه لا يتعلمها عن طريق الحافز أو المثير. فاللغة تكتسب اكتساباً من غير أن يبذل الإنسان في اكتسابها أي جهد، ومن غير أن يخضع في اكتسابها إلى أي منعكس شرطي، أو إلى تأثير أي عوامل خارجية أو داخلية. فهناك في العقل، على نحو ما أشرنا، نتوشات معرفية، أو هناك عند الإنسان استعدادات فطرية لاكتساب اللغة وجدت مع وجوده منذ وجود الإنسانية الأولى. ومادام الإنسان يوجد في مجتمع، فلا يستطيع فيه إلا أن يكون متكلماً. ومن هنا، فإن العقلانيين يمتازون من السلوكيين، ويفرقون بين العمل الفيزيائي وبين العمل العقلي. وإنهم ليرون أن الكلام إذا كان يرتبط بالفعل الفيزيائي، إلا أنه في أسباب حصوله عمل عقلي يوجه هذا الفعل الفيزيائي ويعلو عليه.

وثمة ملاحظة أخرى يجب أن ندركها. إن العقلانيين يرون أن الإنسان يستطيع أن يواصل تعليمه بمفرده وإن خضع في بداية هذا التعليم إلى نوع من التدريب. ولكن الحيوان، في مقابل هذا، يظل عاجزاً عن مثل هذا، وغير قادر على أدائه أو الانتقال بنفسه إلى مثل هذا المستوى الذي يتطلب شيئاً غير الخبرة العملية، ألا وهو التفكير. فهو به يخطو من التجسيد إلى التجريد، ومن آلية التكرار في تعود عادة إلى عقلنة العادة وإدخالها في المزاولة النظرية وممارسة الفرضيات واكتشاف طرق تؤدي إلى التعلم بجهد أقل. ثم إن الإنسان كائن ثقافي، وهو لأنه كذلك يستطيع من غير أي تدخل خارجي، أن يبدع، فيتجاوز متراكمه المعرفي إلى معارف أخرى لم تكن في مخزون الذاكرة، وأن يستعمل اللغة فيجعلها تقول ما لم تقله من قبل، وأن يتصرف بنفسه وجسده تصرفاً لم يكن مسجلاً في مجريات العادة أو قائماً في آليات تعلمها عن طريق التكرار. وإنه ليقدر أن يلغي العادة رغبة في تعطيلها، كما يقدر أن يزيحها بعادة أخرى. ومادام الحال كذلك، فلا يمكن مقارنة الإنسان بالحيوان، والنظر إلى اللغة

بوصفها فعلاً فيزيائياً فقط. وإلا يكن ذلك، فسينتفي عنها كونها ظاهرة اجتماعية، وأداء فردياً به يتميز الفرد من سواه، وفعلاً فكرياً في الوقت نفسه.

ولقد نعلم أيضاً أن العقلانيين، لمثل هذه الأسباب، عندما ينظرون إلى اللغة، فإنهم يولون أساليب التعبير الفردية أهمية كبرى، وخاصة تلك التي تعبر عن المشاعر والأحاسيس، ويراقبون الجديد في طرق التعبير عنها وكيفياتها. وهذا دليل على قدرة تصرف الإنسان بلغته، وبرهان على أنه مستطيع. وإن غياب هذه القدرة عند الحيوان لدليل أيضا على فقدانه للإرادة الحرة وحرية الاختيار.

ويبقى في هذا الإطار أن نشير إلى نقطتين كانتا من أولويات النظر العقلاني إلى اللغة:

النقطة الأولى: لقد كان مِن النتائج التي توصلت اللسانيات إليها باستخدام العقلانية منهجا أن وقفت على ما أسمته "الكليات اللغوية"، أو عالمية السمات اللغوية. ولقد أمكنها هذا من الوقوف على جوانب متقاربة في الصوت، والنحو، والدلالة بين لغات متباعدة. فتحولت الدراسة اللغوية بذلك من مبدإ أن الأختلاف بين اللغات هو الأساس في دراستها، إلى مبدإ أن المقاربة بينها والبحث عن وجوه التماثل هو الأساس في دراستها.

النقطة الثانية: ويقف تشومسكي فيها معارضاً بلومفيد. فهو يعتقد أن الهدف الرئيس من اللسانيات هو بناء نظرية استنباطية لبنية اللغات الإنسانية. ولقد نرى أن هذا الخلاف المنهجي في النظر إلى اللغة هو أيضاً خلاف بين التجريبية الوضعية والعقلانية، حيث تعتمد الأولى على الاستقراء وتعتمد الثانية على الاستنباط. ثم إنه ليرى أن هذه البنية يجب أن تكون شاملة بما فيه الكفاية بحيث تنطبق على كل اللغات، أي ليس على اللغات المعروفة فقط، ولكن على كل اللغات الممكنة أيضاً(7).

• – النماذج اللسانية

نود أن نبدأ كلامنا بالحديث عن النموذج وصلته بالعلوم أولاً، ثم نتبع بعد ذلك كلامنا بالحديث عن النماذج اللسانية ثانياً.

آ– النموذج والعلوم:

يتطلب الحديث في هذا الأمر أن نشير إلى ثلاث نقاط: أما الأولى فتخص التعريف. وأمّا الثانية، فتخص اشتغال النموذج في العلوم الحديثة. وأما الثالثة، فتخص مكان النموذج بين المفاهيم.

1– التعريف:

"النموذج بناء مجرد وافتراضي. وهو مقدر لبيان مجموع الظواهر، ولكنه ليس ناتجاً عن النظر الدقيق إلى هذه الظواهر"(8).

وإذا أردنا أن نعطي وصفاً للنموذج متكئاً على هذا التعريف، فيمكننا أن نقول إنه "بنية منطقية أو رياضية تستعمل في بيان أن مجموعة من السيرورات ترتبط فيما بينها ببعض العلاقات"(9).

2– اشتغال النموذج في العلوم الحديثة:

لقد مرت العلوم في العصور الحديثة بمرحلتين: الأولى، وكانت تُعنى فيها بتجميع الظواهر، وتبويبها، وتصنيفها. وكانت ، في هذه المرحلة، تستعمل الاستقراء منهجاً تنتقل به من الخاص إلى العام، ومن الجزئي إلى الكلي. ولذا، فقد كان شائعاً ولا يزال أن "العلوم الإنسانية تقضي بمراقبة أكبر عدد ممكن من الوقائع أو من المعطيات مراقبة موضوعية. وكانت طريقة عملها تقوم على تجميع هذه الوقائع وتصنيفها، بشكل تتمكن معه من استخراج نوع من النظام ينطوي عليه تكدسها"(10).

ولكن هذا المنظور قد تغير، وجاءت مرحلة أخرى بتصور آخر للعمل العلمي. إلا أنه يبقى أن نقول إنه لا يمكن لأي علم من العلوم أن يرتقي إلى العلم. فالعلم في أقل متطلباته يحتاج في أولى خطواته إلى تنظيم الواقع. ألا وإنه في "غياب هذا الأمر، سيكون مستحيلاً على المرء أن يصوغ أي فرضية للتفسير، وأي تعميم مهم. ولكن سنكون مخطئين إذا اعتقدنا بأن المرحلة الثانية إنما هي مجرد تتابع طبيعي للمرحلة الأولى"(11).

وفي الواقع، إذا تأملنا، فسنجد أن ثمة قطيعة معرفية كبرى قد قامت بين المرحلتين. وهذا ما جعل نيكولا ريفيه مثلاً يقول: "إن المقصود من الآن فصاعداً بالنسبة إلى العلم الحديث ليس جمع الظواهر وتصنيفها، ولكن بناء نظريات عامة، ونماذج افتراضية، تكون مخصصة لتفسير الوقائع المعروفة وللتنبؤ بأخرى جديدة، وذلك انطلاقاً من عدد محدود من الملاحظات أو من التجارب"(12).

ونلاحظ أن المنهج المتبع في هذه المرحلة هو الاستنباط وليس الاستقراء. وقد ذهب بعض اللسانيين المشتغلين بفلسفة العلم إلى القول إن فكرة باكونين بأن العلم يجب أن يقوم على الملاحظة والتجربة لفكرة مخادعة. وقد بين فيلسوف العلم كارل بوبر بأنه لايمكن للعلم أن يتأسس على مبدإ الاستقراء.

3- مكان النموذج بين المتصورات:

يقوم العلم إذن، في مرحلته الثانية على بناء النماذج. ذلك لأن الظواهر المدروسة كثيرة، وأن كل ظاهرة يستحيل حصر تجلياتها عداً وإحصاء. ولما كان هذا هكذا، فقد تطلع العلم إلى منهج آخر، وأسلوب آخر يستعيض به عن المنهج الإحصائي. وقد كان له ذلك، فانتقل من تجميع الظواهر إلى دراسة نماذجها، واقتصد بذلك جهد الاستقصاء. دون أن يختزل الظواهر نفسها. وهكذا، احتلت فكرة النماذج مكانة هامة في البحث العلمي.

وإننا لنرى، توضيحا لهذه المكانة، أن نتكلم عن النقاط التالية:

أ- النموذج والمنهج الصوري:

يجد مفهوم النموذج نفسه تارة في انتمائه إلى أسلوب في النظر، ومنهج في التفكير، واتجاه في ممارسة العلم، وتارة مقترناً بمصطلحات أخرى إما عن طريق التنافر وإما عن طريق التلازم والتضايف. فالنموذج ينهض على "متصور افتراضي استنباطي"، وهذا ما يجعله، من حيث هو مفهوم، منافراً ومخالفاً لاتجاه آخر في العلم يقوم على التصنيف. ولذا نراه لفكرة التجميع مفارقاً، ولنزعة الاستقراء مناقضاً. ولكننا نجده، على العكس من ذلك، لمفهوم "الصورية– Simulation" ملازماً ومضايفاً، حتى لكأن تلازمهما، على ما بينهما من تمايز، يجعل انفكاكهما مستحيلاً. والسبب لأن المنهج الصوري المستخدم في العلوم الحديثة "يبني سلسلة محددة من الترسيمات المجردة والقادرة على تكوين مقاربة جيدة إلى حد ما عن الوقائع العملية المتاحة"(13).

وإذا كان ذلك كذلك، فلنا أن نتساءل عن وجه هذا التلازم أو التضايف. ويمكننا، للإجابة، أن نقول إن أي تكوين معرفي لا يستخدم المنهج الصوري "يبقى نظرياً. أو يكون على كل حال منفكاً عن الواقع"(14). وإن هذا ليعني أن المنهج الصوري هو مفتاح النماذج على الواقع، وأداتها في الوصول إليه: كما يعني أن النماذج من غيره تبقى في الأذهان ولن تجد تجسدها في الأعيان. ويكفي أن نذكر بأن المنهج الصوري منهج تعليمي، وأنه من أجل إنفاذ هذه الغاية يعيد إنتاج سياقات متنوعة بتنوع الأهداف المطلوب انجازها. ولعلنا نستطيع أن نضرب على ذلك مثلاً بإعادة إنتاجه لسياق يجد المتعلم فيه نفسه في نهاية تعليمه، وحينئذٍ يتوجب عليه أن يستخدم القدرة والمهارة التي يريد اكتسابها"(15).

ب– تمايز النموذج من الصورية

يتداخل مفهوما الصورية والنماذج في ثلاثة مواطن، ولكن على الرغم من ذلك يبقى الفارق بينهما جوهرياً:

1– تعد الصورية نموذجاً عندما تمثل الواقع.

2- تعد الصورية نموذجاً عندما تكون تمثيلاً بيانياً ومبسطاً.

3- تعد الصورية نموذجاً عندما تكون عملية، وهذا يعني عندما تكون مبنية بوصفها أداة قابلة للاستعمال من أجل غايات محددة(16).

ولكن إذا علمنا أن "النموذج يعد في العلوم الإنسانية أو في العلوم الدقيقة مثلاً شكلانياً للواقع"، فحينها يجب أن نعلم أيضاً أن "الصورية" تختلف عنه في كونها إعادة بناء وفية قدر الإمكان للواقع، أو على الأقل لعناصر الواقع".

وتكون الصورية، بهذا المعنى، "أقل تجريداً وأقل تبسيطاً من النموذج النظري. ذلك لأنها واقعية" كما يقال (17).

ومن الفوارق التي يمكن للمرء أن يجدها بين النموذج وبين الصورية ما يلي:

1- "إن النموذج النظري مبني من أجل الملاحظة، ومن أجل التبصر النظري أكثر مما هو مبني من أجل التطبيق. وإنه إذا أفضى إلى التجربة، فإن هذه التجربة لن تكون إلا على النموذج نفسه، بغية مراقبة شرعيته التمثيلية وقدرته على ذلك"(18).

2- ولقد نجد على العكس من هذا أن "هدف الصورية يكمن في الانفتاح على الفعل وعلى التجربة"(19).

ب- النموذج اللساني

1- تعريف النموذج لسانياً:

النموذج سلسلة من الكلمات (المورفيمات) يحكمها نظام اللغة. وإنها لترتهن في وجودها إلى الوجود اللغوي نفسه. ولكن ما يميز النموذج بوصفه كذلك هو استخدامه في النظر إلى سلسلة أخرى من الكلمات بحثاً عن تطابق بنيوي فيها، يشكل أس العلاقة بين السلسلتين.

ولقد يرى اللسانيون أن أيما سلسلة من الكلمات تعد نموذجاً لسلسلة أخرى، يجب أن تكون هذه الأخرى موزعة الكلمات بالطريقة نفسها التي وزعت فيها السلسلة الأولى(20).

2- النموذج والمشروع النظري للسانيات.

عندما لجأ عدد من اللسانيين: هامسليف، وغيّوم، وتشومسكي، إلى النموذج مستعيضين به عن المدونة، صار من الممكن الحديث عن النموذج بوصفه مشروعاً نظرياً. ولكي ندل على ذلك، يجب أن نصف الميدأ الذي يقوم عليه هذا المشروع. وإنه ليتلخص فيما يلي:

آ- لكي يلد النموذج ويكون بنية بها تقاس السلاسل الكلامية للغة من اللغات، يحتاج اللسانيون إلى افتراض فرضيات في اللغة تكون عامة إلى أكبر حد ممكن.

ب- يجب على هذه الفرضيات أن ترافق الصورية في مختلف أشكالها.

وإذا تقيد اللساني بهذا المبدإ بشقيه، فإنه يستطيع كما يقول ريفيزان أن "ينطلق من السمات العامة جداً للغات الطبيعية لكي يشكل بعض الفرضيات عن بنية اللغة بوصفها نسقاً إشارياً مجرداً. ثم يعمد بعد ذلك إلى إقامة علاقات بين نتائج هذه الفرضيات ووقائع اللغات الواقعية"(21).

ويمكننا أن نضرب بالقواعد التوليدية مثلاً. "فلقد كان على هذه القواعد، بوصفها نموذجاً للكفاية اللغوية أن تقدم نفسها كآلية متناهية، تسمح بتوليد كل الجمل القاعدية فقط للغة من اللغات. كما أن على النظرية أن تقيم نموذجاً للأداء"(22).

٠- القواعد التوليدية

تعد القواعد التوليدية لتشومسكي الجسر الواصل بين الاشتغال العلمي في ميدان اللغة والعقلانية. ولكنها أيضاً، وفي الوقت نفسه، تعد الباب الذي يمكن للتحليل النفسي أن يطل منه على اللغة من غير أن تكون هي نفسها نموذجاً لعلم النفس اللغوي. أما فيما يتعلق بصلتها بالعقلانية، فلقد استعاضت بالنماذج عن المدونة والتصنيف، وجعلت من نفسها نسقاً شكلانياً إليه يكون الاحتكام في توليد كل الجمل القاعدية. وإن هذا ليفسر نظرتها إلى اللغة بوصفها جملةً من القواعد المتناهية، والقادرة على توليد جمل لا نهاية لها. ثم إن صلتها بالعقلانية قد مكنتها من أن تضع لكل جملة تنتجها قواعد اللغة وصفاً بنيوياً يعود بها إلى نموذج من النماذج اللغوية (القواعد). وأما فيما يتعلق بصلتها بالتحليل النفسي، فلقد نظرت إلى اللغة بوصفها طاقة خلاقة ونسبت إليها قدرة توليدية. ولهذا أراد تشومسكي لنظريته أن تكشف عن الطاقة الخلاقة للمتكلم، كما أراد أن يكشف عن جمل لم يقلها سابقاً، وفهم أخرى لم يسمع بها من قبل.

وكان من أهم ما قام به تشومسكي أن وضع فرضيات تتعلق بطبيعة اللغة ووظيفتها. وانتهى إلى أنها خاصة إنسانية، لا يشاطر الإنسان فيها أي مخلوق من المخلوقات. وإن من النتائج التي توصل إليها عن طريق هذه الفرضيات أن اللغة تقوم على بنى فطرية وعالمية. ولقد ضرب لنا مثلاً عن ذلك بالعلاقة القائمة في الجملة بين المسند والمسند إليه.

ويجب أن نلاحظ أن القواعد التوليدية تعنى بالكفاية اللسانية لمتكلم اللغة وتوليها أهمية. وهي ترى أن هذه الكفاية تشكل المعرفة اللغوية لكل متكلم يتكلم بلغته الأم. وإنها لترى أيضاً أن استعمال المتكلم لكفايته اللغوية استعمالاً خاصاً، وفي سياق إيصالي خاص، هو الذي يشكل الأداء(23). ولقد يذكرنا هذا الأمر بتقسيم سوسير القائم على اللغة والكلام.

تقوم نظرية تشومسكي في القواعد التوليدية على ثلاثة مكونات:

- **المكون النحوي**: وهو نسق من القواعد، به يكون انتاج الجمل، وإليه يكون احتكام اللغة في هذا الانتاج.
- **المكون الدلالي**: وهو نسق من القواعد، به يصار إلى تأويل الجمل التي ينتجها المكون النحوي.
- **المكون الصرفي والصوتي**: وهو نسق من القواعد، به تُنجز الجمل التي ينتجها المكون النحوي في سلسلة من الأصوات(24).

والجدير بالذكر أن المكون الدلالي يمثل، في النظرية التوليدية، البنية التحتية للجمل، بينما يمثل المكون النحوي والمكون الصرفي والصوتي البنية الفوقية. وإذا كان بإمكان القواعد التوليدية أن تختار عدداً من النماذج للانتقال بالجملة من بنيتها التحتية إلى بنيتها الفوقية، فإن النموذج التحويلي كان أمثلها طريقة، وكان هو الذي يلبي حاجة هذه القواعد.

• - القواعد التحويلية

1- تعريف التحويل:

يعرف إمون باش التحويل بقوله:

"إن التحويل، في الدرجة الأولى، هو تمثيل لعلاقات معينة توجد بين البنى في القواعد"(25)، أو في قواعد لغة من اللغات.

وإنه ليقول أيضاً:

"إنه كلما ظهرت في لغة من اللغات مجموعات من الأبنية تقوم بينها روابط قاعدية وواحدة (مثل ضوابط المصاحبة بالتوارد، والتعدي، والتساوق، إلى آخره)، ولكن بعض وجوه الاختلاف (مثل الاختلاف في الترتيب) لا تسمح للمرء أن يشتقها مباشرة من القواعد التركيبية، فثمة احتمال لإنشاء علاقة تحويلية بين هذه الأبنية"(26).

وإذا تأملنا هذين التعريفين، فيمكننا أن نختزل التحويل ونختصره، لنجد بأنه "علاقة"، أو "تمثيل"، أو "إنشاء علاقة" بين بنيتين تركيبيتين أو أكثر، تقوم بينهما عناصر قاعدية ومورفولوجية مشتركة.

2– أنواع التحويل

التحويل أنواع، يمكن حصرها في ثلاثة:

– التحويل التركيبي:

وهو التحويل الذي يتم على مستوى التركيب، كما هو بيّن من اسمه. وإنه ليسمى أيضاً التحويل بالإضافة. ويؤدي هذا التحويل إلى تغيير في البنية الصرفية – النحوية للعبارة أو للجملة. غير أنه لا يتم إلا بعد أن تتضح العبارة بوصفها نموذجاً يستند التحويل إليه. وإذا كان هذا الأمر يشكل هدفاً، فقد كان من الطبيعي أن يسمى كذلك التحويل التعليمي. فإذا قلنا: "يذهب الولد إلى المدرسة"، فإن هذه العبارة تعد من هذا المنظور نموذجاً. وهي تعد أيضاً، وفي الوقت نفسه، مثيراً. وربما، لأنها كذلك، تستدعي إجابة مثل: "لن يذهب إلى المدرسة". ونلاحظ أن إضافة الحرف "لن" قد أدى إلى تغير بنيوي نقل العبارة، على مستوى التركيب، من بنية إلى أخرى.

– التحويل بالمقارنة أو بالتماثل:

يقع هذا النوع من التحويل بين جملتين بينهما علاقة تقوم على المقارنة. ومثال ذلك جمل المبني للمعلوم والمبني للمجهول. إننا نقول: "ضرب الولد أخاه"، ونقول "ضُرِبَ أخوه".

ولكن، ثمة نوع آخر من التحويل يقع بين جملتين بينهما علاقة تقوم على التماثل، مثل: "العشق يذيب القلوب"، "القلوب يذيبها العشق". ونلاحظ أن كل جملة من هاتين الجملتين تعد محولة عن الأخرى. غير أنه يجب أن ننبه إلى وجود جمل لا يجوز فيها التحويل وإن تماثلت البنية، مثل: "اتخذ النحل من الجبال بيوتاً"، "اتخذت الجبال من النحل بيوتاً".

- *التحويل من المعنى إلى الجملة:*

قد تكون القواعد تحويلية من غير أن تكون تقليدية، وذلك على النحو الذي رأيناه في جمل التحويل بالمقارنة أو بالمماثلة. وقد تكون توليدية من غير أن تكون تحويلية. وإنها لتكون في هذه الحالة تركيبية. وأما قواعد تشومسكي، فهي توليدية تتحويلية في الوقت نفسه. ولذا، فهي ترى أن الجملة مكونة من بنيتين: تحتية، وفيها يكون المعنى. وفوقية، وفيها تتعين الجملة صوتاً ونحواً. وبناءً على هذا يكون التحويل انتقالاً بالجملة من بنيتها التحتية إلى بنيتها الفوقية وفق قواعد تحويلية محددة (وهذا ما سنعود إليه في دراسة قادمة). وبقول آخر إن التحويل هو انتقال بالجملة من بنيتها التحتية حيث تتلقى تأويلها، إلى البنية الفوقية حيث تتلقى تجسيدها صوتاً ونحواً. ويجب أن نذكر هنا بهذا الصدد أن أي عملية تحويلية في هذه القواعد لن تتم صحة إلا بشرط أن تحافظ على المعنى عند الانتقال من البنية التحتية إلى البنية الفوقية المجسدة لها.

المراجع:

1- Les Dictionnaire Marabout: La philosophie - Éd, Marabout Université. Tome 3. P 577.

2- المرجع السابق والصفحة.

3- " " " .

4- " " " .

5- " " " .

6- John Lyons: Chomsky. Éd, Seghess. Paris. 1971, P 143 - 144.

7- المرجع السابق. ص 147.

8- R. Galisson / D. Coste: Dictionnaire de didactique des Langues. Éd, Hachette. Paris. 1976. P 351.

9- Dictionnaire de linguistique. Éd, Larousse. Paris, 1973. P 322.

10- Nicolat Ruwet: Introduction á la grammaire générative. Éd, Plon. 1967. Paris. P 11.

11- المرجع السابق. ص 12.

12- " " والصفحة.

13- R. Galisson / D. Coste: Dictionnaire de didactique des Langues. P 351 - 352.

14- المرجع السابق. ص 502.

15- " " والصفحة.

16- " " " .

17- " " . ص 503.

18- " " " .

19- " " " .

20- Dictionnaire de linguistique. P 322

21- R. Galisson / D. Coste: Dictionnaire de didactique des Langues. P 352.

22- المرجع السابق والصفحة.

23- Dictionnaire de linguistique. P 227.

24- المرجع السابق والصفحة.

25- Émon Bach: Introduction aux grammaires Transformationnelles. Éd, Amand Colin. Paris. 1973. Trad, fran, Robert Strick. P 82.

26- المرجع السابق. ص 84.

القسم الرابع

الاتجاهات

1- اتجاهات البحث الدلالي الغربي "مقدمة"

2- اتجاهات البحث الدلالي الغربي "1"

3- اتجاهات البحث الدلالي الغربي "2"

4- اتجاهات البحث الدلالي الغربي "3"

اتجاهات البحث الدلالي الغربي

مقدمة

لقد تقدم هذا البحثَ، بحثٌ استقصينا فيه دلالة بعض المصطلحات اللسانية الغربية. وكان أن وقفنا على ثلاث مجموعات، كل مجموعة تمثل نوعاً خاصاً من البحث والاهتمام. غير أن أهم ما تمت ملاحظته إذ ذاك، هو أن الدرس اللساني، بكل اتجاهاته، لم يكن هو المؤسس لفاعلية البحث فيه. كما أنه لم يكن هو المؤسس للتوجه العلمي المرتكز عليه. فهذه كلها جاءته من خارجه وساعدته على نفسه نمواً وتطوراً. ولقد كان هذا سبباً لتداخل الأيديولوجي فيه بالإبيستمولوجي. وإننا لنعزو هذا الأمر إلى العامل الحضاري الذي كوّن العقل العلمي الغربي. فلقد دعّم هذا العامل مركزية الشخص، ولذا، جاءت العلوم تكريساً له وتعزيزاً لمثاله. فكان هذا الحدث فريداً، لكي لا نقول شاذاً، في تاريخ الحضارات الإنسانية. ولما كان ذلك كذلك، فقد صار هذا الأمر علامة لحضارة، ومفترقاً جوهرياً تختلف به ومن أجله طرق البحث بين حضارة الغرب والحضارات الأخرى. ولعل هذا ما ستحاول هذه الدراسة أن تقرأ بعض سماته، بالإضافة إلى الوقوف على أبرز الاتجاهات الدلالية فيه، من غير أن تبتعد عن موضوعها.

آ- الشخص ودلاليات اشتغال العلوم به

ثمة نقاط ثلاثة ترسم صورة العمل الغربي ووطرق اشتغاله منهجاً ومصطلحاً. وإن الوقوف عليهما ليساعد في تحديد السمات الخاصة به:

1- لقد ذكرنا في دراسة سابقة عن الاتجاهات الدلالية العربية أن "البحث اللغوي لم يكن منفصلاً عن متكلم اللغة ومحيطه". وقلنا أيضاً إنه تعبير عن "مشاغل حضارية، بها يقف الإنسان إزاء نفسه دارساً، وإزاء الآخر باحثاً". وألمحنا إلى أن البحث اللغوي، يعد بسبب هذا، "فسحة حضارية، بها تتكون مناهج الدراسة، وبها تتشكل طرق البحث، وبها تكون هذه وتلك صورة للمفاهيم والمتصورات التي انبنت عليها ونشأت فيها".

ولقد كان من الملامح التي وقفنا عليها، إذ ذاك أيضاً، أن الخطاب في الحضارة العربية الإسلامية يقوم على متكلمه شاهداً، ويعد عليه دليلاً. ولذا، فقد كان البحث اللغوي صورة لحضارة نص، وكانت العلوم المشتغلة في هذا الميدان ناتجاً من نتائج الاشتغال بالنص.

وإذا دققنا النظر جيداً في الحضارة الغربية، ونحن بين يدي دراسة الاتجاهات الدلالية فيها، فسنجد أن الأمر في هذه الحضارة يقوم على عكس ما هو قائم في تلك. فالشخص فيها يقف شاهداً على النص ويعد عليه دليلاً. ولذا، فقد كان البحث اللغوي صورة لحضارة الشخص، وكانت العلوم المشتغلة في هذا الميدان ناتجاً من نتائج الاشتغال به.

ولقد أدى هذا الأمر بالدراسات اللغوية في الحصول على مفاهيمها، وبناء متصوراتها، وتطوير مناهجها إلى الاتكاء على ميادين علمية أخرى في تكوين المعرفة اللغوية، أي على ميادين يعد البحث فيها من خصائص الشخص لا من خصائص النص. وإن هذا ليعني من منظور المعرفة نفسها أن الدرس اللغوي تموضع، مفهوماً ومتصوراً ومنهجاً، خارج اللغة ثم انتقل إليها ليصبح الدرس فيها علماً.

ولما كان الأمر كذلك، فقد تطور الدرس اللغوي تبعاً لتطور الدرس العلمي وبالاتكاء عليه. وبذا يمكن القول إنه لم يكن ذاتي الاشتغال وداخلي التطور، ولكنه كان انعكاساً لاشتغال العلوم وتطورها.

وخلاصة لما تقدم يمكننا أن نقول إن المرء ليستطيع، تحقيباً للدراسات اللغوية التي أنتجها الغرب، ورسماً لاتجاهاتها أن يستند إلى بعض المصطلحات التي ظهرت في حقب علمية معينة، صارت بها هذه الحقب معروفة، وتميزت من بعضها. هذا بالإضافة إلى بعض الأسماء والتواريخ.

2- يصح، مبدئياً، أن نقول إن الاتجاهات الدلالية في العالم الغربي قد تأسست ضمن المجموعات الاصطلاحية الثلاث التي جئنا على عرضها. فهل كان من الممكن للمرء أن يستعيض عن دراسة الاتجاهات بالوقوف على المصطلحات ويكتفي بذلك؟ نعتقد أنه لا يجوز طرح المسألة على هذه الصورة. وذلك لأن العلم في أي ميدان من الميادين لا يختزل إلى مصطلحاته. ثم إن الحاجة المنهجية في اشتغال العلم على موضوعه لا تتجلى بما تقوله المصطلحات وما تعنيه خارج سياق وجودها الميداني، ولكن في كيفيات استخدامها داخل سياق هذا الاتجاه العلمي أو ذاك.

ولكن إذا تريثنا، فسنجد إن هذه القضية تثير أمامنا مشكلة، سنحاول أن نعرضها مع مناقشتها على النحو التالي: إن العلوم، كما هو معروف، تستعير من بعضها بعض المصطلحات. ولكن المستعير لا يصبح علماً لمجرد استعارته. فالعلوم في معظم الأحيان، إذ لا تجد متكأ اصطلاحياً، لدى بعضها، يعين على تطوير إجرائها، تعمد إلى إبداع مصطلحاتها الخاصة. وهذا أمر بدهي. ولقد كان هذا هو الشأن، وسيكون هو كذلك على الدوام. وإن هذا ليدل على أن المصطلحات لا تبدع العلوم، ولكن العلوم هي التي تبدع المصطلحات، حتى في حال استعارتها من بعضها. وما كان ذلك كذلك، إلا لأن العلوم أنساق ومنظومات معرفية، وأن المصطلحات دوال تمتلئ، معنى في إطار النسق العلمي الذي تعمل فيه، ثم تعم دلالة من خلال المنظومة المعرفية التي تفعّل اشتغالها.

ولكن هل هذا يعني أن المصطلحات تأتي إلى العلوم فارغة من المعنى تماماً، وسكونية الفاعلية مطلقاً؟

إن الأمر، بكل تأكيد، ليس هو كذلك، على الرغم من وجاهة البرهان، وحجة الدليل، وتماسك منطق العرض الذي أنجزنا وذكرنا. ذلك لأنه إذا كان صحيحاً أن استخدام المصطلح ضمن اتجاه ما أو في إطار منهج علمي معين، يؤثر في توجيه المصطلح، فإنه لمن الصحيح أيضاً أن المصطلح يؤثر بدوره في توجيه المنهج وتكوين الاتجاه. ولولا ذلك لما تبادلت العلوم مصطلحاتها، ولما قاربت أحياناً حد التداخل.

وثمة أمر آخر لا يقل أهمية عن هذا: إن التكوين المنهجي، لا يستطيع أن يبدو مستقلاً عن المادة المدروسة أو مندمجاً فيها على حد سواء إلا بمقدار طاقة المصطلح المستخدم فيه على إعطائه البعد الضروري لدراسة المادة دراسة موضوعية تنفصل بها ذات الدارس عن ماهية الموضوع، وأساليب تحليل الظاهرة عن الظاهرة نفسها. وإذا كانت بعض المصطلحات تجعل المنهج لاصقاً بالمادة المدروسة حتى ليحسب المرء أن العلم هو عين ما يدرس، فإن بعضها الآخر يمكن المنهج من إبداع نظري يمايز بين العلم الدارس والمادة المدروسة. وإن بعضها الثالث لا يقف بالممايزة عند هذا الحد، فيذهب مذهباً يظن فيه المرء أن دراسة الواقع لا تقتضي إحصاء الظواهر الموجودة فيه بمقدار ما تقتضي البحث عن نماذج فرضية تمثلها، ثم يكون البحث في هذه النماذج عن القوانين التي تنتجها.

وإننا لنرى أن المناهج اللسانية والدلالية، في تعاملها مع المصطلحات التي استعادتها من خارجها، قد أثرت فيها بمقدار ما تأثرت بها في اكتساب القدرة التي تميزها من المادة المدروسة أو التي تدمجها فيها. وقد كان ذلك لأن بعض هذه المناهج قد وجه نقداً داخلياً لبعضها الآخر. فطال بذلك بعض المصطلحات المستعارة ومفاهيمها.

ولكن يجب أن نذكر مقابل هذا أيضاً أن بعض هذا النقد لم يكن داخلياً، أي لم يأت من معايشة العلم الدارس لموضوعه، ولكنه جاء من تأثر ذات

الدارسين بآفاق فلسفية لم تُستنبت مفاهيمها في حقل المادة التي يدرسونها. فحمّلوا المصطلحات التي استعاروها بحمولات أيديولوجية، ما كان للمادة المدروسة أن تحتملها لو أن الدارس تقيد في بحثه بحدود القوانين المنتجة للمادة، وبقوانين إعادة صياغتها وتشكيلها كما في اللغة. ولعل المرء يدرك مقاصد ما نقول إذا ذكرنا مصطلحات مثل: التطورية، والتاريخية، والسلوكية (البيهافورية)، والعقلانية، إلى آخره.

3- وإذا كنا قد أوغلنا نظرةً، إلا أننا لم نبتعد عن الواقع الإجرائي للتعامل مع المصطلحات تأثيراً وتأثراً. فالحضارة الغربية حضارة شخص. وإن هذا ليثير في الأذهان أيضاً قضية أخرى، نطرحها كما يلي: إذا كان من مقتضيات حصول العلم تحقيق الشخصية الفردية وتأكيد وجودها، فإننا ندرك أهمية أن تتضمن كل المناهج أو جلها، وبدرجات متفاوتة، بعداً ذاتياً، أو أيديولوجياً، أو عقدياً تجسده الذات الباحثة فيها. وإذا كان هذا البعد لا يعد من العلم في شيء، إلا أنه مع ذلك يعد ضرورة من ضرورات حصوله في هذه الحضارة. فالعلوم، وخاصة العلوم الإنسانية منها، ليست تحليلاً للشيء فقط، ولكنها انعكاس لرؤية المحلل وتعبيره الذاتي أيضاً. وإن هذا الأمر ليجعل المناهج خاضعة للشرط الشخصي مهما بدت موضوعية في دراستها. وهذا الوضع يدفعنا إلى الظن بأنه لا مناص للمناهج وللمصطلحات المستخدمة فيها من أن تتضمن عناصر ذاتية تفعّلها لتكون أدوات بحث واشتغال علمي.

ولقد قرر كثير من العلماء والباحثين الغربيين أنه لا ضير في هذا. ورأى بعضهم أنه يعد مفيداً في كثير من الأحيان لتقدم العلم نفسه ونموه وتطوره. وهكذا تكون تعددية المناهج، والمدارس، والاتجاهات صورة لتعددية الذوات الباحثة في العلوم، ووجهاً من وجوه أدائها. وهذا ما يجعلنا نقول إننا مع الاتجاهات اللسانية والدلالية، في تعدديتها وعلى ما بينها من اختلاف، نجد أنفسنا قد وقفنا على مثل تتجسد فيه حضارة الشخص، وشهادة الشخص على ما ينتجه من كلام.

ب- التصورات اللغوية الغربية وحدودها

1- من لسانيات الكلمة إلى لسانيات الجملة:

لقد تأسست الاتجاهات اللسانية والدلالية ضمن الاتجاهات العلمية التي عبرت المصطلحات عنها في مجموعاتها الثلاث وبتأثير منها. وإننا لنجد باحثة مثل إيرين تومبا ميكز في كتابها "علم الدولة"(1)، تقف هي أيضاً على ثلاثة اتجاهات كانت قد هيمنت على البحث في الفكر اللساني والدلالي كله، وتوزعته عليها. ولقد نرى عند النظر في هذا الكتاب، أن ما جاءت به الباحثة من تحقيب للمراحل، يعزز التقسيم الذي قمنا به للمصطلحات، ويؤسس كل اتجاه في إطار مجموعة اصطلاحية من المجموعات ويُلحقه بها.

غير ان ما يجب أن نلاحظه في هذه الاتجاهات على اختلافها، وكذلك على تعدد ما بين مدارس كل اتجاه منها من تمايزات، هو أنها جميعاً لم تتجاوز البحث في الكلمة صيغة ومعنى، وفي الجملة تركيباً ودلالة. وإذا ذهبنا نبحث عن الأسباب التي أدت بها إلى الانشغال بالكلمة تارة، وبالجملة تارة أخرى، فسنرى أن ذلك يعود إلى أن النمنظور الذي استندت إليه في النظر إلى اللغة، قد مرّ هو نفسه بمرحلتين:

- المرحلة الأولى، وكان ينظر فيها إلى المتكلم حين يتكلم أنه يتكلم بالكلمات. وتلك كانت مرحلة اللسانيات التاريخية، والتطورية، والمقارنة، والزمانية التعاقبية.

- المرحلة الثانية، وكان يُنظر فيها إلى المتكلم حين يتكلم أنه يتكلم بجمل، وأن هذه الجمل تتكون من كلمات ومن نظام جامع بين هذه الكلمات. وتلك كانت مرحلة اللسانيات البنيوية باتجاهيها: الوظيفي والتوزيعي من جهة، والتوليدي التحويلي من جهة أخرى.

غير أن ما يلفت الانتباه مع ذلك، هو أن الكلمة ظلت قاسماً مشتركاً عاماً بين اتجاه اللسانيات التاريخية من جهة، وبين اللسانيات الوظيفية والتوزيعية من

جهة أخرى. فإذا كانت الأولى قد تتبعت تطور الكلمة صيغة ودلالة عبر التاريخ، فإن الثانية قد تتبعت وظيفتها أو توزيعها داخل الجملة. وإذا كانت الأولى قد اهتمت بالجانب المقارن بين اللغات أو بين اللهجات في إطار لغة واحدة بحثاً عن القرابة الصوتية والدلالية للكلمة، وبحثاً عن تجليات السوابق واللواحق والفونات الخاصة بقواعد التثنية والجمع مع حا لاتها الإعرابية التي تمثلها، وبحثاً عن مظاهر التذكير والتأنيث لمقارنتها، فإن الثانية قد ابتدعت مصطلحات لدراسة الكلمة وتشكلاتها ضمن الجملة في إنجازها الآني، وذلك انفاذاً للغرض ذاته من غير اللجوء إلى المقارنة. وإنه لفي سبيل هذا، فقد جاءت اللسانيات الوظيفية بمصطلح "المونيم"، وجاءت اللسانيات التوزريعية بمصطلح "المورفيم". وهكذا يبدو أن الدرس بين هذين الاتجاهين، على اختلافه، كان ينظر إلى الكلمة بوصفها الوحدة اللغوية الأولى التي يجب توجيه النظر إليها.

2- لسانيات النص:

إن البحث في النص لم يكن ليشكل هاجساً في الدراسات الغربية. ولعل مرد ذلك يكون لأن الأساس النظري والعلمي للبحث في النص مصطلحاً، ومفهوماً، ومتصوراً لم يكن في الذهنية الغربية قائماً. وإن غياب هذا الأمر في رأينا، إنما كان بسبب الفلسفات الكامنة خلف الفكر اللغوي نفسه. فلقد كانت هذه تكرس نشاطها على الشخص وليس على النص. وهذا ما جعلها ترى أن الوجود الإنساني مرتبط بالفكر الإنساني نفسه. ومقولة ديكارت بهذا الشأن ذائعة مشهورة: "أنا أفكر، إذن، أنا موجود". وبقول آخر إن هذه الفلسفات لم تكن لترى في الكلام أساً للفكر وللوجود. ولو أنها كانت كذلك لأنتجت مقولة أخرى مفادها "أنا أتكلم، إذن أنا أفكر، إذن أنا موجود"، على نحو ما يمكن أن نستنبطه من الفكر الفلسفي في الحضارة العربية(2).

ولقد ظل هذا الوضع هكذا في الدراسات اللسانية الغربية إلى عهد قريب. وكان يجب انتظار حصول تطور آخر، لم يأت أيضاً من داخل البحث في الحقل

اللساني نفسه، ولكنه جاء من تطور النقد واستخدامه اللسانيات منهجاً في الأدب، وذلك لكي يصار إلى البحث في النص دلالة وتركيباً.

ويمكننا أن نقول إذن، إن الإشتغال بالنص لسانياً، ودلالياً، وسيميولوجياً، كان يجب أن يعد حقاً، على مستوى التحقيب لتطور الدرس اللساني والدلالي، مرحلة رابعة. كما كان يجب أن يعد أيضاً، على مستوى الاتجاهات، اتجاهاً رابعاً. غير أن الدارسين قد أعرضوا عن هذا. وربما كانت حجة بعضهم أن لسانيات النص تتجه بدراستها إلى ما ينتجه الأدب، وليس إلى ما ينتجه المتكلم أثناء كلامه. كما كانت حجة بعضهم الآخر أن الدراسات المتعلقة بالنص، قد اتجهت به اتجاهاً سيمويولوجياً وليس اتجاهاً لسانياً بالمعنى الدقيق للكلمة، مع العلم أن سوسير قد رأى في السيمويولوجيا أماً للدراسات اللسانية، وأن رولان بارت قد رأى فيها فرعاً أصيلاً من فروع الدرس اللساني.

تقع الدراسات النصوصية التي قام بها بعض الدارسين للسانيات الأدب حكماً في قلب الدراسات اللسانية. فالإجراءات المتبعة فيها، والممارسات المتصلة بها، إنما هي إجراءات وممارسات لسانية. وإنه لمن الممكن، والحال كذلك، أن يستفاد من التقنيات التي وصلت إليها في دراسة النص الذي ينتجه المتكلم. فالمتكلم في انتاجه لكلامه لا يقف عند حدود الجملة، إنه يتجاوزها إلى انتاج نص من أهم خصائصه التواصل والحوار. وإن نصاً هذه خصائصه ليعد نصاً مستقل الكيان. ولقد نعلم أن الشيء إذا استقل كياناً، وقعت دراسته ضمن الممكن لامتلاكه قابلية للتحليل، ومعرفة البنى التي يقوم عليها، والأنساق التي يشكلها داخلياً والتي يتشكل معها خارجياً أيضاً. ونحن إذا تأملنا أي نص كلامي، فسنجد أن الخطاب يمثل فيه الوحدة الأساس التي يقوم عليها كلام كل متكلم. وإن هذا ليعني من منظور العلم أن النص قابل للتجزيء. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يحقق شرطاً تتطلبه الدراسة العلمية. كما يعني أيضاً، أن النص الواحد، بسبب بنيته التواصلية والحوارية، قد يشتمل على خطاب واحد، كما يشتمل على عدة خطابات، أي على عدة وحدات كلامية، كل وحدة منها تقبل

التجزيء بدورها إلى وحدات أصغر منها. وبهذا، يمكن أن يحل مفهوم الخطاب في دراسة النص محل مفهوم المونيم أو المورفيم في دراسة الجملة. كما يمكن أن تحدد وظيفة النص في هذه الحالة بأنها وظيفة إيصالية حوارية، وأن الوحدات التي تساندها تقوم بدور توزيعي، بغية انجاز هذه الوظيفة. وبذلك تدخل دراسة النص في إطار الوظائف التي حددها جاكيسون للغة.

إن دراسة النص لتعد، في رأينا، خطوة هامة تسير بها اللسانيات نحو تطور جديد. وإنها لتعد خطوة ضرورية لكي تحدث بها قطيعة معرفية مع المنظور الجزئي الذي يتمحور حول الكلمة. فإذا ما صارت إلى هذه الخطوة وسارت بها، فإنها ستتجاوز، والحال كذلك، النظر إلى اللغة من خلال النظريات التطورية والتاريخية، كما أنها ستتجاوز في الوقت نفسه البنيويات اللسانية التي تقف عند حدود الجملة، وكذلك مناهج النظر إلى اللغة من خلال النماذج اللغوية المستندة إلى العقلانية الديكارتية.

فإذا تركنا، الآن، فكرتنا عن إمكان تشكيل اتجاه رابع يقوم على لسانيات النص ودلالته إلى دراسة قادمة، فيمكننا، إذن، أن نتكلم عن ثلاثة اتجاهات، قام على أساسها البحث اللساني والدلالي الغربي.

المراجع:

1- Irène Tomba Mecz: La sémantique. Éd, Que sais - je. No 655. Paris. 1988. P 11 - 34.

2- انظر: منذر عياشي: سيمياء اللغة والفكر. مجلة علامات. جدة - السعودية. الجزء السادس - المجلد الثاني. ديسمبر 1992. ص /123 - 160/.

اتجاهات علم الدلالة الغربي

1

نود، بادئ ذي بدء، أن نتكلم عن أمرين:

- **الأول**، ونرى فيه أن الدراسات اللغوية لم تتخذ من الدلالة والبحث فيها هدفاً، ومنهجاً، وموضوعاً إلا في مراحل متأخرة من تطورها. ولذا نريد أن نتلمس مظاهر البحث الدلالي واتجاهاته على ضوء مظاهر البحث اللغوي نفسه واتجاهاته. وبذلك تكون الدراسات الدلالية مصاقبة للدراسات اللغوية، ومساوقة لتطورها.

- **الثاني**، وإننا لنرغب أن ننبه إلى أن الفصل الذي سنجريه بين الاتجاهات اللغوية والاتجاهات الدلالية، لم يكن منا تعسفاً. وإذا كنا لا نتفق معه، إلا أن الأمر كان كذلك في واقع الدراسات اللغوية نفسه. بل إننا نجد أن كثيراً من المدارس اللغوية قد أهملت الدلالة، ونأت بجانبها عنها، فلم يأت لها ذكر عندها إلا عرضاً. ونحن سنقوم بالتقاط ما جاء، هنا وهناك، دون أن نغادر الاتجاه اللغوي الذي خصص لها ذكراً وتعرض لها.

وإذا عدنا إلى ميشيل بريّال، مؤسس علم الدلالة، فسنجد أنه يؤكد على هذين الأمرين، وذلك في الوصف الذي سجله عن الأوضاع العلمية التي كانت سائدة في الدراسات اللغوية حينذاك. إنه يقول: "إن الدراسة التي ندعوا القارئ أن يتابعها، لتعد نوعاً من الدراسات الجديدة جداً إلى درجة أنها لم تتلق بعد اسماً لها. وما كان ذلك كذلك، إلا لأن معظم اللسانيين قد صب براعته وفطنته على جسد الكلمات وشكلها: أما القوانين التي تحكم تحول المعاني، واختيار التعابير الجديدة، وولادة العبارات وموتها، فقد تركت في الظل، أو لم تتم الإشارة إليها إلا بشكل عابر"(1).

إن هذا الوضع الذي وصفه بريّال، هو الذي دفعنا لكي نميز في كل اتجاه بين البحث اللغوي المهتم بجسد الكلمات: صوتاً، وعلم وظائف للأصوات، وتركيباً بينها من جهة، وبين البحث الدلالي المهتم بالمعنى، وتحولاته، وقوانين ظهوره من جهة أخرى.

اتجاه اللسانيات التاريخية

• - البحث اللغوي

1- الأصول النظرية:

لقد كان البحث اللغوي، في هذا الاتجاه، يذهب إلى النظر في تطور الكلمات. وإنه لمن أجل هذا، فقد جعل ميدانه محصوراً في إطار تاريخي. ولكي يتم له هذا الغرض نفاذاً، فحصولاً، فقد استعان بالمنهج المقارن الذي تلمس أوجه الصلة بين ألفاظ لغات مثل اللغات الأوربية واللغات الآسيوية، وبحث عن أواصر القربي بين السنسكريتية وعدد من اللغات مثل مجموعة اللغات الجرمانية واللاتينية، أو مثل فروع اللاتينية كالفرنسية والإسبانية وغيرها. ولكن هذا المنهج لم يقتصر على هذا، ولم يقف عند هذا الحد. فقد جعل ميدان بحثه يقوم أيضاً في إطار لغة واحدة وما تفرع عنها من لهجات.

لقد كان هذا هو إذن الأساس النظري الذي قام عليه هذا الاتجاه. ولكن ماهي السمات الفارقة التي تميز بها من سواه؟ وماهي الخصائص البارزة التي جعلته يبدو أكثر التصاقاً بمفهوم العلم وإجراءاته من كونه مجرد ملاحظات تقف به عند حدود الظواهر دون النفاذ إلى قوانين حدوثها؟

2- السمات الفارقة لهذا المنهج:

يمكننا أن نقف على ثلاث سمات رئيسة:

آ- لقد كان هذا المنهج يبحث عن التطابقات الصوتية والصرفية بين اللغات. وكان يتطلع من بحثه هذا إلى إثبات الأصل الوراثي بينها.

ب- إن السعي الحثيث لتحقيق هذا الهدف استند إلى أصل مادي تجلى في وجود الوثيقة التاريخية.

ج- لقد أدى هذا النوع من البحث والمعاينة الذي يقوم على تتبع الوقائع عبر الوثائق، إلى إحداث قطيعة نوعية مع طرق النظر إلى اللغة، كانت تتصل بالبعد الميتافيزيقي، وتعتمد على المتخيل.

وبقول آخر إن البحث عن أوجه القرابة، جاء من تلمس الوقائع نفسها، وليس من افتراض أصلٍ غيبي كانت الكنيسة تُحاجج به. وإننا لنرى أن هذا المنهج، إذ أحدث هذه القطيعة، فقد افتتح عصراً جديداً للعلم. وإن هذا ليتأكد لنا عندما نعلم أنه وجد ضالته في مذهب داروين التطوري، فاستعان به لدراسة السمات الوراثية المشتركة بين عدة لغات. كما وجدها أيضاً في المذهب التجريبي الذي أثل به النتائج التي وصل إليها عن طريق استخدام الوثيقة التاريخية، والوقوف مادياً على الوقائع اللغوية.

وهكذا نجد أنفسنا بين مذهبين يبحثان في إطار واحد:

- الأول، وهو مذهب القواعد المقارنة.

- الثاني، وهو مذهب اللسانيات التاريخية.

ولإعطاء كل واحد منهما نصيبه في البحث الذي يعود إليه، يمكننا أن نقول: كان مذهب القواعد المقارنة تطورياً. ولذا، فقد رأى في الظواهر اللغوية ما كان قد رآه التطوريون في الظواهر الطبيعية نفسها. وهذا ما يفسر اتجاهه إلى العلوم الطبيعية ومفاهيمها التي سادت وشاعت آنذاك. فأخذ ينهل منها طريقة في التحليل، وأسلوباً في النظر. فكانت اللغة عنده كما الكائنات الحية في الطبيعة، لها حياتها، ونموها، وموتها. ولذا، تحدث عن الأسر اللغوية والعوامل الوراثية، وافتتح مجال البحث لما يعرف اليوم باسم اللسانيات البيولوجية.

وأما المذهب التاريخي، فقد رأى أن لعلاقات القربى امتداداً زمنياً وتعاقبياً، يغطي مساحات زمنية قرنية. فاتجه إلى الوقوف على التسلسل الزمني عبر التاريخ. وجعل اهتمامه قائماً فيه، ولذا، فقد أخذ يقرأ الظاهرة اللغوية عبر هذا التسلسل. وإذ ذاك اكتشف أن علاقات القربى بين مجموعة لغوية واحدة، إنما هي نتيجة لتحولات طارئة، وحدت قبل الوجود التاريخي، والفعلي، والمستقل لوجود كل لغة من لغات هذه المجموعة أو تلك. ولقد جعله هذا الأمر يستمسك بالوثيقة التاريخية ويعمل عليها، ودفعه إلى الغوص في أعماق التاريخ السحيقة.

ولكن ما يجب أن ننبه إليه، هو أن مع هذا الأسلوب في النظر، بدأت تظهر حياة اللغة وتطورها، لا كالأشياء في الطبيعية، وإنما كالمنظومات لها حياتها الخاصة وتطورها الخاص. وسيكون لهذا الأمر أثر بالغ على تغيير مسار الاتجاهات اللسانية لاحقاً.

وخلاصة لما تقدم نقول: إن كثيراً من الباحثين قد دمج بين المذهبين. وفعل ذلك فندريس أيضاً، ذلك لأنه كان قد رأى أن المذهب المقارن ليس "إلا امتداداً للمنهج التاريخي في الماضي. وأنه يهدف إلى أن يوسع استدلاله لينتقل به من عصور تاريخية ينطبق عليها، إلى عصور لا نملك عنها أية وثيقة"(2).

• – البحث الدلالي

لقد ظهر البحث الدلالي بوصفه علماً في الدراسة التي تقدم بها ميشيل بريّال عام 1883 بعنوان "القوانين العقلية للغة: نبذة دلالية".

ونلاحظ أن العلم الدارس للمعنى، بدءاً من هذه الدراسة، قد حصل على مسماه، وهو "علم الدلالة". كما نلاحظ أيضاً أن التاريخ الذي ظهرت فيه هذه الدراسة، قد صار تاريخاً لميلاد علم الدلالة نفسه.

وإذا تأملنا هذا التاريخ، فإننا سندرك أن هذا العلم الناشئ قد ظهر في القرن التاسع عشر. فكان بهذا مرادفاً للدراسات اللغوية ومساوقاً زمنياً لها. وإن

هذا ليعني أنه وجد في المناخ العلمي نفسه الذي وجدت فيه، فتأثر بما تأثرت بـه، وخضع في مناهج بحثه لما خضعت لـه. وإن البـاحث في الأصـول والمظـان الأولى ليحسب، والحال كذلك، أن هذا العلم قد قام ظلاً للدراسات اللغوية وردفاً لها. ولقد يستدل على هذا مما جاء في سماته المنهجية الكبرى مشـابهاً لمـا كـانت هـي عليه في تلك الفترة.

ولكننا، مع ذلك، يجب أن نشير إلى أمر جدير بالاهتمام: إن الميدان الذي اختص به هذا العلم وخطه لنفسه، هـو ذلـك الجـانب الـذي لم تنشأ اللسـانيات التاريخية أن تتعامل به. ومـا كـان ذلـك كذلـك إلا لأنـع كـان، مـن منظورهـا، يشغل حيزاً تصعب السيطرة عليـه، مثـل الأصـوات أو الصيـغ الـتي تتشـكل بهـا الأصوات في كلمات. والسبب لأن الأصوات تمثل الوجه المـادي للغـة. وإنهـا إذ تكون كذلك، لتفسح المجال واسـعاً أمـام البـاحث في اللسـانيات التاريخيـة لكـي يقف عليها ويتتبع تطورها عبر التاريخ. وأما المعنى، فإن الأمر فيه ليـس كذلـك. فهو ليس مادة كالمواد. وهو لأنه كذلك، قد لا يتسق تكويناً بـالضرورة مـع مـا تتسق به المواد. ولهذا، فهو لا يخضع نشـأة، وتطـوراً، وحيـاة إلى مـا تخضـع إليـه الأصوات في تجلياتها المادية. ولما كان هذا هكذا، فقد استند علم الدلالة، في هذه المرحلة من مراحل تكونـه عنـد بريّـال، إلى علـوم خارجيـة أخـرى مثـل البلاغـة والفلسفة. فلاءم بهذا بين مقتضيات المنهـج التطـوري المتبـع في البحـث آنـذاك، ومقتضيات الموضوع، أي المعنى، الذي يشكل هدف هذا البحث. وهذا أمـر مـا كانت اللسانيات التاريخية لتذهب إليه.

ولقد تقودنا هذه الملاحظة إلى ملاحظة أخرى لا تقـل عـن الأولى أهميـة، نوجزها كما يلي: إن علم الدلالة، على الرغم من خضوعه منهجاً لما خضعت له اللسانيات التاريخية، ليعد بسبب موضوعه، بداية خلخلة في المنهج الذي سارت الدراسات اللسانية التاريخية. ولما كان الأمر كذلك، فقد رأينـا أنـه كـان واحـداً من الأسباب التي دفعت بالدرس اللساني نحو اتجاهات أخرى في مراحل لاحقة.

وإننا إذ نكتفي بهذه الإشارات والملاحظات، نود أن نعود إلى هـذا العلـم، فنصف الدور الذي قام بـه في إطـار اللسـانيات التاريخيـة. ولقـد نستطيع، عند التأمل، أن نقف معه على لحظتين من لحظـات اشـتغاله: الأولى تاريخيـة. والثانيـة تطورية.

آ- اللحظة التاريخية، وقد تميز اشتغال علم الدلالة فيها بما يلي:

1- إنه كان يرصد العلاقات المتتابعة بين الأصوات الـتي لم يلحظهـا الوعـي الجمعي في الكلمات.

2- وكان يلتقط من هذه العلاقات المتتابعة تلك التي يمكن أن تتبـادل فيمـا بينها. وبذلك يتمكن من المقارنة.

3- وأخيراً، إنه كان لا يأبه، حين يرصد العلاقات المتتابعة التي تتبادل فيمـا بينها، بالبحث عن النسق الذي تتشكل هذه العلاقات به.

ب- اللحظة التطورية، وقد حمل علم الدلالة فيها السمات التالية:

- **السمة الأولى**، وقد تحدد فيها علم الدلالة بوصفه دراسة "لتطور" المعاني في اللغات.
- **السمة الثانية**، وقد تحدد التطور فيها بخضوعه إلى "قوانين" عامة.
- **السمة الثالثة**، وقـد وجـب فيهـا استخراج القوانـين الخاصـة بـالظواهر الدلالية انطلاقاً من ملاحظة "وقائع" المعنى(3).

وكان من أشهر اللغات التي تناولها علم الدلالة بالبحث، وركز فيهـا علـى مفهوم القرابة، هي تلك التي اهتمت بها اللسانيات التاريخية نفسها، أي مجموعـة اللغات "الهندو-أوربية"، ومجموعة اللغات السـامية. ولكنـه طبـق أيضـاً في إطـار اللهجات المتعددة للغة واحدة. ولقد تواشجت بعض بحوثـه بأبحـاث فقـه اللغـة،

حيث تناول الدرس فيها الجانب الدلالي لتطور الكلمات صوتاً واشتقاقاً. وكانت النصوص القديمة، الأدبية منها خاصة، هي عمدةَ الاستدلال فيه وأسَّ البرهان.

المراجع:

1- M. Bréal: Essai de sémantique. Paris. Éd, Hachette 1897.

2- Gosephe Vendryes: Le Langage. Éd, Albin Michel. Paris. 1968، P328.

3- Irèn Tomba Mecz: La sémantique. Éd, Que Sais-je No 655. Paris. 1988. P13.

2

اتجاه اللسانيات البنيوية

• – البحث اللغوي

آ– الأصول النظرية:

لا بد للمرء عند الكلام عن الأصول النظرية للاتجاهات البنيوية في اللسانيات، من أن يبدأ بسوسير. فهو الذي وضع هذه الأصول، وهو الذي دشن عصراً جديداً للدراسات اللغوية. وقد أخذ عنه معظم اللسانيين أو تأثر به. ولبيان ذلك، نوجز هذه الأصول في ثلاثة مبادئ:

1– لقد كانت اللسانيات التاريخية تقوم على جمع الوقائع اللغوية لدراستها. غير أن سوسير لم يسر في هذا الاتجاه. فتركه مفضلاً عليه الإدلاء بأفكار نظرية تتعلق بمادة اللسان من جهة، وبالمنهج الذي يمكن أن يستخدم في دراستها من جهة أخرى.

ولقد دلت الأفكار التي جاء بها أنه سار بالدرس اللساني نحو تقدمه العلمي. فبدل الاكتفاء بالوقوف على الوقائع اللسانية، نجد أنه قد مضى إلى إنشاء وجهة نظر عن الوقائع التي تشكل مادة الدرس اللساني. وإنه لمن أجل ذلك، وتنفيذاً لهذا الغرض، أعد إطاراً عاماً، تتحول فيه الوقائع من وجودها المتعين إلى وجود تصبح فيه موضوعاً نظرياً. ولقد نجد من المبادئ المعروفة عنه بهذا الخصوص قوله "إن وجهة النظر هي التي تبدع المادة"(1).

2- ومن الأصول التي وضعها سوسير، نجد تأكيده على ضرورة استقلال اللسانيات بوصفها علماً. ولكي يكون ذلك كذلك، فقد حدد ما يجب أن تكون اللسانيات عليه. ورأى أن كل تفكير لساني، مطالب لكي يصبح تفكيراً علمياً، أن يستنهض متصوراته من داخل المادة المدروسة. كما أن عليه، وبالطريقة نفسها، أن يؤسس مناهجه التي يستخدمها في تحليله الخاص(2). وإلا يكن ذلك فإن أي تفكير لن يرقى إلى مستوى العلم. ومن هنا، نجد أن سوسير قد سعى في تفكيره النظري إلى ضمان استقلال اللسانيات علماً، ووضعها في مصاف العلوم الأخرى. ولما كان له ذلك، رأينا أن اللسانيات قد تجردت من أن تكون تبعاً لغيرها في حصولها منشأ، ونهضت بنفسها في دراستها منهجاً. وكان من نتائج هذا التوجه أن أحدث سوسير بلسانياته العلمية قطيعة معرفية مع الأسس والمبادئ التي قامت عليها الدراسات التاريخية والتطورية للغة.

3- لقد حدد سوسير ميدان الدرس اللساني، ورأى أنه يتمثل في كل ظواهر اللسان في كل اللغات، وفي كل الأزمنة، وبوساطة كل الأشكال التعبيرية. ولما كان هذا هو التوجه، فقد جعل من اللسانيات درساً وصفياً، أي يدرس الجمل المنجزة فقط ويحلل بناها.

ب- السمات الفارقة للسانيات البيوية:

لقد استفادت، إذن، كل المدارس البنيوية من الأصول التي وضعها سوسير. ومع أنه يمكن أن نقسم هذه المدارس إلى مرحلتين تعبران عن توجهين متباينين للدراسات البنيوية، إلا أننا نستطيع، على الرغم من ذلك، أن نقف على بعض السمات المشتركة بينها، والتي تميزها من سواها. وما كان ذلك كذلك إلا لأن المنطلقات الأساسية لدى كل المدارس اللسانية كانت إما واحدة، أو متقاربة. فلقد نظرت اللسانيات البنيوية إلى اللغة من خلال بعدها الآني السانكروني. فاهتمت نتيجة لذلك بالبنية والنسق. إلا أن بعضها ذهب مذهباً توزيعياً. وقد كان هذا في المرحلة الأولى للسانيات البنيوية، وهي المرحلة التي سنقف عندها

هنا. وسنترك إلى فقرة تالية قواعد تشومسكي التي ذهبت مذهباً توليدياً، مع أنها تشترك مع اللسانيات البنيوية ومدارسها في السمات التي سنذكر بعضاً منها:

1- اللغة

تنظر اللسانيات البنيوية إلى اللغة بوصفها نسقاً من الإشارات. وإن التحليل عندها لا يقوم على تتبع الظواهر اللغوية عبر التاريخ، ولكنه يقوم على البحث عن العلاقات التي تربط العناصر اللغوية داخل النسق.

أما ما يتعلق بمفهوم اللسانيات البنيوية عن اللسان، فإنها ترى أنه ينقسم إلى قسمين:

- القسم الأول، ويتضمن اللغة. وترى اللسانيات البنيوية أنها تمثل النظام، كما تمثل الجانب الاجتماعي للسان.
- القسم الثاني، ويتضمن الكلام. وترى اللسانيات البنيوية أنه يمثل الأداء، كما يمثل الجانب الفردي للسان.

2- الإشارة

لم تكن اللسانيات البنيوية لتنظر إلى اللغة بوصفها مدونة أو قائمة من الألفاظ التي تتناسب مع الأشياء. فالإشارة اللسانية، بالنسبة إليها، لا تتصل مباشرة بموضوعات العالم الخارجي الذي تحيل إليه. ذلك لأن اللغة كما يرى سوسير "لا توحد بين اسم وشيء ولكن بين مفهوم وصورة سمعية"(3). وهو ما يسمى الأثر النفسي للصوت المادي. ولذا، يجب أن نلاحظ أن اللغة في اللسانيات البنيوية تتكون من "وحدات خطية" لا تعطي نفسها مباشرة. وما كان ذلك كذلك إلا لأن اللغة تتمثل لمتكلمها كتلة غير منقسمة وعليه أن يقوم بتجزيئها. ومن هنا فقد كانت اللغة تمثل بالنسبة إلى سوسير "سمة غريبة ومدهشة". هذه السمة تتجلى في كونها لا تقدم كينونات يمكن ملاحظتها مباشرة من غير أن نشك بالأخرى في وجودها"(4).

وإذا جئنا إلى الإشارة نفسها، فسنجد أنها تتكون من "دال" يمثل الصورة السمعية، أي الصوت، و"مدلول" يمثل المفهوم، أي المعنى. وهكذا نجد أن اللسانيات البنيوية تستبعد من دائرة دراساتها الشيء الذي يمثل "المرجع" ولا تعتد بوجوده. ويمكننا، بناء على ما تقدم، أن نقف على ثلاث سمات للإشارة اللسانية:

– **السمة الأولى:** إن من أولى سمات الإشارة اللسانية كونها قسرية. وإنها لتكون كذلك لأن العلاقة فيها بين الدال والمدلول غير مبررة. فإذا نظرنا إلى الدال "شجرة" الذي تسجله الحروف المكتوبة، فلن نجد أي شيء فيه يربطه بالمتصور "شجرة" ارتباط العلة بالمعلول. ذلك لأن المدلول نفسه يستطيع في لغة أخرى أن يتمثل في دال آخر.

– **السمة الثانية:** إن الإشارة اللسانية إشارة خطية. ولقد يعني هذا، كما يرى سوسير، أنها تغطي امتداداً يسير في بعد واحد ويكون قابلاً للقياس. وهي إذا كانت كذلك، فإنها تمثل خطاً لا يقع خارج الزمان ولكنه يجري فيه.

– **السمة الثالثة:** تتضمن الإشارة اللسانية بعداً اجتماعياً به تصبح دالة. فالقسرية فيها لا تستند إلى اختيار فردي للمتكلم، ولكن إلى تواضع اجتماعي يتم في الأغوار البعيدة للحياة الاجتماعية، وقد لا يعلم عنه أحد شيئاً. ولولا أنها كانت ذات سمة اجتماعية، لما أمكن لعملية الاتصال بين المتكلمين أن تكون ممكنة، ولذهب إذن كل متكلم بداله مذهباً منفرداً وحمله معنى منفرداً، ولصار الاتصال الإنساني مستحيلاً.

3– النسق والآنية:

تنطلق كل اتجاهات اللسانيات البنيوية في دراسة اللغة من مبدإ سوسير القائل إن "كل لغة هي نسق لا يعترف إلا بنظامه الخاص"(5). ولقد ذهب سوسير، انسجاماً مع رؤيته فكراً ومنهجاً، إلى دراسة اللغة من خلال نسقها..

ورأى أنه لا بد، لكي ينفذ إلى هذا، من تثبيت النسق في الآنيـة ودراسـة الوقـائع اللغوية تحت أشـكالها السـاكنة. ولقـد تـابعت المـدارس البنيويـة سوسـير في هـذا الأمر. وقام معظمها بتحليل علاقات الإشارات داخل النسق بدلاً من تحليل هـذه العلاقات عبر الزمن. وبهذا صارت دراسـة الإشـارات تعـني النظـر إلى وجودهـا المشترك زمنياً (سانكروني) وليس النظر إلى وجودها المتتابع زمانياً (دياكروني).

• - البحث الدلالي

آ- *انقلاب في المفاهيم:*

انطلق البنيويون الدلاليون من مبدإ سوسير الذي عرضنـاه آنفـاً في البحـث اللغوي. هذا المبدإ الذي يقـول إن "اللغـة نسـق لا يعـترف إلا بنظامـه الخـاص". ولقد أدى اتخاذ هذا المبدأ منطلقاً إلى حـدوث انقـلاب كبـير في البحـث الـدلالي الغربي كله. ولكنه، على الرغم مـن ذلـك، لم يُحـدث قطيعـة معرفيـة تامـة مـع البحث الدلالي السابق عليه، والذي كان قائماً في الدراسات الدلالية التاريخية.

لقد كان النظر إلى المعنى، قبل البنيوية، يقوم على ثلاثة أسس:

1- المعنى حقيقة تلازم الكلمات. وإن هذا ليعني أن اللفظ إذ يملك حقيقتـه، فإنه يحيل المعنى المـلازم لـه إلى ملكيـة خاصـة. وإذ ذاك يتواشـجان، فـلا يفارق المعنى لفظه ولا يفارق اللفظ ملكيته.

2- إن معنى الجملة يأتي من اجتماع الكلمات الحاملة لحقائقها فيهـا. ولقـد يعني هذا أن المعرفة التي تقدمها الجملة علـى شـكل معلومـة، أو خـبر، أو فكرة، إنما تكون اجتماعاً لعدد من المعاني الجزئيـة الـتي يكـوّن اجتماعهـا معرفة أعم، ومعلومة أشمل، وخبراً أكمل، وفكرة نهائية.

3- أمـا عـن أصـل المعنـى، وقصـده، وغايتـه، فذلـك أمـر يقـوم في العقـل الإنساني، وتعبر عنه ممارسة هذا العقل لنشاطه في الحياة الإنسانية.

ومن هنا، فقد استعاضت الدلاليات البنيوية عن مفهوم اجتماع الكلمات في تكوين معنى الجملة، بمفهوم العلاقة بين الكلمات في تكوين معنى الجملة. ولقد طور هذا الأمر مفهوم المعنى نفسه. فلم يعد مما تملكه الكلمة وتساهم فيه باجتماعها مع غيرها في تكوين معنى الجملة، ولكنه صار تلك العلاقة التي ترتبط بها الكلمة مع غيرها من الكلمات داخل بنية الجملة. وبهذا حلت ثلاثة مفاهيم جديدة محل المفاهيم القديمة. وإننا لنراها كما يلي:

1- لقد حل مفهوم النسق محل مفهوم التجميع.

2- وحل مفهوم المعنى المحدث في الآنية الزمنية للكلام محل مفهوم المعنى المتطور في الزمانية التعاقبية.

3- وحل مفهوم العلاقة بين الكلمات محل مفهوم الملكية الذي يجعل المعنى حقيقة ملازمة للكلمات.

ب- ملاحظات نقدية:

1- البنيويات الدلالية في جيلها الأول.

لقد كانت البنيويات الدلالية في جيلها الأول خليطاً من بعض المنطلقات الأساسية للدلاليات التاريخية ومن مفاهيمها الخاصة التي، في تلك المرحلة، لما تتم اكتمالاً بعد. وإن هذا ليعني أن الدلاليات البنيوية كانت أقل درجة من الدراسات البنيوية للغة في إحداث قطيعة مع الاتجاه التاريخي. ولعل سبب ذلك يعود إلى افتقارها، في ذلك الحين، إلى رؤية متكاملة خاصة بها، كما يعود إلى تأسيس منهجي واضح المعالم على غرار المنهج الوصفي للسانيات سوسير.

كان الجيل الأول للدلاليات البنيوية يشاطر اتجاه الدلاليات التاريخية منظوره اللغوي. وكان يرى، كما كان ذلك يرى، أن اللغة مجموعة من الكلمات. ولقد نعلم أن تصوراً كهذا لا يقترب في الحقيقة من الدراسة العلمية لواقع اللغة. والسبب لأن الدراسات البنيوية نفسها، بدءاً من سوسير كما رأينا،

قد أكدت أن اللغة نظام من العلامات ونسق من الإشارات وليست مدونة من الكلمات. فالمتكلم لا يتكلم بكلمات أو بالكلمات فقط، ولكنه يستخدم النظام اللغوي لبناء علاقات بين الكلمات بها يؤدي مبتغاه دلالة ومقصوده معنى.

ولما كانت الكلمة هي هدف الجيل الأول من الدلاليات البنيوية، فقد جعل هذا الجيل ميدان الدلالة محصوراً في المعجم بادئ ذي بدء. وإذا علمنا أن علم الدلالة المعجمي كان يستمد مادته من تاريخ الكلمة وتطورها من جهة، ومن صيغتها من جهة أخرى، فإننا نجد أن الجيل الأول للدلاليات البنيوية قد حاكى الدلاليات التاريخية في النظر إلى الكلمة داخل مدونة الدلالة التعاقبية لتطور الألفاظ.

ولكنه، مع ذلك، فقد أضاف خطوة أخرى إلى الاتجاه الأول تعد أكثر تقدماً. ولقد تجلت هذه الإضافة في نظره إلى الكلمة أيضاً في بعدها الآني. وإن هذا البعد ليمكن الباحث من اكتشاف دلالات للكلمة يبدعها المتلكم، لم تكن موجودة في المعجم التاريخي.

ولكي نوجز العلاقة بين الاتجاه التاريخي والجيل الأول للدلاليات البنيوية، يمكننا أن نقول: لقد انشغل الاتجاه التاريخي بالكلمة وتطورها. ولذا، فقد أمكن النظر إليها، بناء على هذا المنظور، بأنها تمثل شكلاً مستقلاً ودالاً. ونلاحظ أن الجيل الأول للدلاليات البنيوية قد انشغل بالكلمة كما انشغل بها الاتجاه التاريخي، ولكنه لم يقف عند هذا الحد. فقد أضاف إليه بعداً آخر يتعلق بالكلمة، من غير أن يلغيه أو أن يحدث قطيعة معرفية معه، وذلك على غرار تلك التي أحدثها سوسير في الدرس اللغوي. ولقد تجلى هذا البعد بالنظر إلى الكلمة على أنها تشكل عنصراً من عناصر النسق الدلالي، من جهة، وأن معناها في استعمالها الآني إنما يأتي إليها من العلاقات التي تقيمها مع الكلمات الأخرى داخل النسق من جهة أخرى. وبهذا يكون المعنى ذاتياً فيها من جهة (وهنا نجد أثر الاتجاه التاريخي)، وتابعاً إلى النسق الذي تنتمي إليه والذي تجسده جملة

العلاقات التي تقيمها فيه مع الكلمات الأخرى من جهة أخرى (وهنا نجد الأثر الخاص لاتجاه الدلاليات البنيوية).

ولقد نعلم أن هذا الأمر يستدعي النظر إلى الكلمة من خلال مستويين: **المستوى الأول** نسقي. والمستوى الثاني استعمالي. ونلاحظ أن كل مستوى من المستويين يقوم على ازدواجية في النظر. فالمستوى النسقي يقف بالكلمة على محورين: الأول، زماني تعاقبي (دياكروني). والثاني، آني تزامني (سانكروني). فالكلمة في المحور الأول تكون ممثلة لكل تاريخ تطورها الدلالي وحاملة له، وهي تكون في المحور الثاني على ما تكون عليه دلالتها في الزمن الآني لحضورها.

وأما **المستوى الثاني**، فهو أيضاً يقف بالكلمة على محورين: الأول، استبدالي (Paradigmatique). والثاني، تركيبي (Syntagmatique). فالكلمة في المحور الأول تكون ممثلة لعدة احتمالات، وممكنات، واختيارات دلالية. وإنها لتعد من هذا المنظور مخزوناً دلالياً في حيز الموجود بالقوة. وإن معانيها الممكنة لتكون في حالة تربص لما يقع عليه الاختيار منها. وأما في المحور الثاني، فتكون فيه على ما يكون عليه استعمالها توزيعاً ووظيفة ضمن التركيب. وهو اختيار يقوم به المتكلم لمعنى الكلمة من خلال التركيب الذي يضعها فيه.

وبهذا تكون الدلاليات البنيوية في جيلها الأول، قد أضافت بعداً آنياً وتركيبياً إلى الكلمة، لم تكن الدلاليات التاريخية لتعنى به. ولكن هذا يعني أيضاً أنها كانت في وقت واحد نسيجاً أمشاجاً من معطيات الاتجاه التاريخي من جهة، ومن معطياتها الخاصة من جهة أخرى(6).

وإننا لنرى أن هذا الأمر سيترك أثراً بالغاً على توجه المدارس الدلالية البنيوية في جيلها الثاني. فبعضها سيتعامل مع دلالة الكلمة من خلال النسق الآني لحضورها. وسيركز بحثه واهتمامه على السياق المقامي والاجتماعي بوصفه نسقاً يعكس في النسق الكلامي الدلالات الآنية لاستعمال الكلمة. وبعضها الآخر سيأخذ بالتركيب. وسيركز بحثه واهتمامه على السياق اللساني والكلامي بوصفه نسقاً تتجلى فيه دلالات الكلمة من خلال علاقاتها مع الكلمات

الأخرى. وستتعدد نتيجة لذلك وجهات النظر، وستتنوع الاختلافات على مقدار تنوع المقاربات الدلالية للكلمة.

2- البنيويات الدلالية في جيلها الثاني

لكي نقف على الفوارق بين الدلاليات البنيوية في مرحلتيها، نحتاج إلى معرفة السمات الأساسية التي شكلت توجه الدلاليات البنيوية في مرحلتها الثانية. ذلك لأن هذه السمات تعد على نحو من الأنحاء، بمثابة المنطلقات النظرية والمبادئ الأولى لكل اشتغال دلالي يريد أن يتخذ لنفسه صفة "البنيوية" في الدرس اللغوي.

لا تختلف البنيويات الدلالية في جيلها الثاني عن البنيويات الدلالية في جيلها الأول من حيث العناية بالألفاظ. ولكن البنيويات الدلالية في جيلها الثاني حددت لنفسها مساراً يتسق أكثر مع التوجهات المنهجية التي حددتها لنفسها في البحث اللغوي.

وبقول آخر، لقد أرادت البنيويات الدلالية أن تطبق على البحث الدلالي الخطوات نفسها التي طبقتها اللسانيات البنيوية على البحث اللغوي: ولذا نجد أن مصطلح "علم الدلالة" لم يلق منها كبير عناية، وأنها تركته لمن يعمل في مجال الدلاليات التاريخية على نحو ما فعل به ميشيل بريال مؤسس هذا العلم، والذي أراده علماً مستقلاً. وتنفيذاً لتوجهها، فقد سارت في طريقين:

- **الأول**، وأرادت أن تقيم فيه نسقاً دلا لياً للألفاظ، وبنية ترتبط الدلالات فيها بعلاقات تجعل كل لفظ جزءاً من المعنى الذي يؤديه داخل النسق، وذلك بحسب توزيعه ووظيفته.

- **الثاني**، وأرادت أن تحصر فيه الدلالات الآنية لاستخدام الألفاظ في اللغة. ولذا، فقد سعت إلى إنشاء ما يسمى "المعجمية" أو علم صناعة المعجم. وهو علم تخصص بدراسة الألفاظ في إطار دراسة العلاقات الآنية للمعنى.

وبهذا، فقد حل مفهوم المعجمية الذي يرى أن اللغة مكونة من وحدات معجمية مبنية، محل المفهوم اللفظي الذي يرى أن اللغة مكونة من ألفاظ يمكن أن تسجل لتوضع في مدونة.

ولقد نرى أن عدة تيارات ستتنازع هذا التوجه. وذكرت إيرين تامبا ميكز أن أهم انشقاق حصل فيه، إنما كان بين "أنصار مجموعة البنى المتعددة والمستقلة أو أنصار الحقل، وبين أنصار البنية الاجمالية للمعجم"(7). فلقد كان كل فريق منهما يخوض صراعاً بين أطروحتين:

- **الأطروحة الأولى**، وتكون فيها البنى المعجمية بنى مغلقة على نفسها. ويعني هذا أن عناصرها التي تكوّنها إنما تنتظم فيها إزاء بعضها فقط دون تدخل من أي عنصر خارجي. ولذا، فإن هذا الانتظام يعد نوعاً من الاشتراط. ويجب على العناصر أن تتبادله فيما بينها، وذلك لكي تدل به على وجودها في البنية، ولكي يدل هو بانتظامها في البنية، على هذا النحو، بأنها تشكل نسقاً يتميز من الأنساق الأخرى.

ونلاحظ أن القواعد التي تسوس هذا النوع من البنى المغلقة لسانياً، هي القواعد الوظيفية. ألا وإن من خصائص هذه القواعد أن لا تعير أي نشاط خارجي حاف بهذه البنى ومتصل بها، أي مكانة أو اهتمام. ولذا، فهي لا تستند إلا إلى البنى نفسها لتفسير انتظام أي عنصر داخلها أو لاستنباط دلالة ما لهذا الانتظام.

- **الأطروحة الثانية** وهي على عكس الأولى. ولذا، فإن البُنى المعجمية فيها تكون مفتوحة لسانياً. ولقد يعني هذا أن ثمة شروطاً خارجية قد أثرت على انتظام العناصر داخل البنية على هذا النحو أو ذاك. كما يعني أنه بوساطة هذه الشروط الخارجية يمكن للمرء أن يفسر وجود أي عنصر داخل البنية أو استنباط دلالة ما.

ويجب أن نلاحظ أن هذه الأطروحة، تحقيقاً لهذا الغرض، قد تواشجت بالضرورة مع "بنى ذات نظام نفسي واجتماعي"(8).

المراجع:

1- F.De Saussure: Cours de Linguistique générale. Éd, Payot. Paris. 1974. P 23.

2- Fuchs / P.Le Goffic: Initiation aux problèmes des Linguistiques Contemporaines. Éd, Hachette. Paris. 1975. P 10.

3- F. De Saussure: Cours de linguistique générale. P 98.

4- المرجع السابق. ص 149.

5- " " . ص 143.

6- انظر: Irèn Tomba Mecz: la sémantique. P 21.

7- المرجع السابق. ص 22.

8- " " "

اتجاهات علم الدلالة الغربي

3

اتجاه النماذج اللغوية

• – البحث اللغوي

يمكن للمرء أن يقول إن كل النظريات "ما بعد البنيوية" قد ولدت من منظور نقدي توجه به العاملون في الحقل اللساني إلى المدارس البنيوية. وإنه ليمكننا أن نضيف فنقول إن النظريات "ما بعد البنيوية" قد تطورت هي نفسها بفعل النقد الذي وجه إليها أيضاً. ولقد يعني هذا أنها ولدت حاملة لمنظور نقدي، وتطورت بسبب انفتاح أنظمتها النظرية على المنظورات النقدية الكامنة فيها على سبيل الممكن، أو الجديدة التي قد توجه إليها، أو التي وجهت إليها بالفعل.

ولعل المثل الأكثر جدية الذي يمكن أن نمثل به لاتجاه النماذج اللغوية هو مدرسة القواعد التوليدية لتشومسكي. ذلك لأنها قد تمثلت النموذج النقدي الذي توجهت به إلى النظريات الأخرى من جهة، والنظام النظري القادر على

استقبال وجهات نظر نقدية توجه إليه، فينفتح عليها ويتطور بها من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أن النظرية التوليدية، نتيجة لبنائها النظري المزدوج على هذه الشاكلة، قد مرت بمرحلتين: الأولى، وهي مرحلة "البنى التركيبية". الثانية، وهي مرحلة "النظرية المعيارية الممتدة".

ونلاحظ أن تشومسكي، في المرحلة الأولى، قد وضع نظريته "البنى التركيبية" من خلال نقد مزدوج توجه به:

1- إلى البنيويات الأوربية المتمثلة في المدرسة الوصفية التي أقامها سوسير وتابعها تلاميذه وخلفاؤه.

2- وإلى البيويات الأمريكية المتمثلة في المدرسة التوزيعية.

ولقد كان كتابه "البنى النحوية" هو الكتاب الذي مثل تلك المرحلة. ثم جاء كتابه الثاني "وجوه النظرية النحوية" ممثلاً للمرحلة الثانية. وكان قبله قد تلقى نقداً على كتابه "البنى النحوية". فذهب إلى ادخال تعديلات على النظرية انتهت به إلى ما سماه "النظرية المعيارية الممتدة"، والتي ضمنها في كتابه الثاني. وكان من أهم التعديلات التي أحدثها، هو إدخاله "المكون الدلالي" إلى نظريته في "البنى النحوية".

ولكي يكون كلامنا واضحاً فيما يتعلق بالنماذج اللغوية، يجدر بنا أن نتكلم عن مرحلة البحث اللغوي ممثلة بتشومسكي، ومرحلة البحث الدلالي ممثلة بكاتز وفودور.

• - البحث اللغوي: نقد البنيوية وميلاد القواعد التوليدية.

نشأ تشومسكي ضمن تقاليد المدرسة التوزيعية. ولقد اهتم في تلك الفترة، متأثراً بأستاذه زيليغ هاريس، بالتشكيل الأساسي لمفاهيم هذه المدرسة. إلا أنه لم يلبث فيها طويلاً. فقد انقلب على هذه المفاهيم، واقترح عوضاً عنها مفهوماً آخر ناب في النظرية اللغوية التي تبناها عن مفهومي الوظيفة والتوزيع. هذا

المفهوم هو "التوليد". وقد شاع هذا المفهوم في اللسانيات المعاصرة، فعرفت نظرية تشومسكي باسم "القواعد التوليدية".

ولكي نبين أهمية هذا المصطلح ومبررات اقتراحه، يجدر بنا أن نعود إلى الملاحظات النقدية التي أدلى بها تشومسكي إزاء النظريات الأخرى، وجعلها سبباً لافتتاح عصر جديد في البحث اللغوي. وإننا لنرى أنه يمكن للمرء أن يحصرها في ثلاث نقاط.

1- المدونة ونقدها:

لقد كان العمل بالمدونة والسعي لإنشائها من الأسس التي قامت عليها المدارس البنيوية قبل تشومسكي. وما كان ذلك منها إلا لأنها في تقصيها للوقائع اللغوية قد اعتمدت الاستقراء منهجاً والتجريبية طريقة. فما المدونة، وما هي وجهة النظر النقدية التي تقدمها النظرية التوليدية إزاء هذا المصطلح؟.

آ- تعريف المدونة

تعرّف المدونة بأنها عدد محدود من العبارات. ولقد نرى أن اللسانيين البنيويين (المدرسة التوزيعية خاصة) عادة، كانوا يعملون على جمعها بغية تحليلها. وتعد هذه المجموعة المحدودة من العبارات نموذجاً تمثيلياً للغة. ولقد كانوا يستخدمونها أيضاً أساً للوصف. كما كانوا يستخدمونها مثالاً تفسيرياً للغة التي يدرسونها. ومهما يكن من أمر، فإن المدونة هي مجموعة من الوثائق التي لا يبتدعها اللساني من عند ذات نفسه لتكون شاهداً على صحة النظرية أو على صحة القاعدة كما في القواعد التقليدية، ولكنها مما يؤديه المتكلم فعلاً، سواء كان ذلك عن طريق المشافهة، أم كان ذلك عن طريق المكتوب. وإن هذا الأمر ليعد ضرورة وشرطاً بالنسبة إلى المدارس التي تعتمد الاستقراء منهجاً والمدونة طريقة تجريبية لدراسة اللغة.

ويختلف استخدام المدونة باختلاف الغايات والميادين التي يحددها اللساني لنفسه. فهي إما أن تكون شاملة، وإما أن تكون انتقاء عينياً وتمثيلياً. وهذا الأمر لا يتعلق بإرادة الدارس ورغبته، ولكن بطبيعة المادة أو الموضوع الذي يدرسه. فدراسة كلمات كاتب من الكتاب وتعابيره يعد أمراً ممكناً مهما تعددت أعماله الأدبية. وفي هذه الحالة تعد المدونة شاملة. وفي مقابل هذا، فإن دراسة كلمات الكتاب وتعابيرهم في عصر من العصور، أو في عدة عصور متعاقبة، الشفوية والمكتوبة، ليعد أمراً مستحيلاً. ولذا، فإن المدونة في هذه الحالة لن تشتمل إلا على بعض النماذج، ولن تكون سوى تمثيل انتقائي. هذا وإن المدونة لتستخدم الإحصاء والمعالجة الحسابية(1).

ب- نقد المدونة:

إن النقد الذي تقدمه النظرية التوليدية إلى المدونة بوصفها أداة من أدوات العمل اللساني يقوم على ثلاثة محاور هامة:

- إذا كانت المدونة تعرّف بأنها عدد محدود من العبارات، فإن اللغة، نظراً لآلية اشتغالها الممتدة وغير المحدودة، لا يمكن أن تختزل إلى عدد محدود من العبارات. وما كان ذلك كذلك إلا لأنها تمثل في انتاجها عدداً لا يتناهى وغير محدود من الجمل، تستحيل الإحاطة به. والسؤال الذي يطرح هنا بهذا الصدد هو كيف يمكن تمثيل العدد غير المتناهي من الجمل بعدد محدود منها؟ ألا وإن طرح هذا السؤال ليدل على الاستعمال الضيق للمنهج التجريبي، والذي ربما لا يستطيع أن يكون غير ذلك أيضاً. كما يدل على أن استخدام الاستقراء وسيلة مثالية لهو أمر يدحضه الواقع اللغوي وينفيه.

- اللغة طاقة خلاقة، وهذه هي سمتها وخاصتها. ويدل على هذا أن المتكلم يستطيع بها، انطلاقاً من عدد محدود من القواعد وعدد محدود من الألفاظ أن يتلفظ بعدد غير محدود من العبارات. ولقد يعني هذا أن انشغال المدونة بجمع

العبارات لا بقوانين انتاجها، سيجعلها غير قادرة على إدراك الوجه الخلاق للغة. وإذا ذاك لن تمتلك قدرة على التنبؤ والاستشراف.

- الكلام سلسلة لا نهائية من الانتاج اللغوي. وإن اقتطاع الجملة من السلسلة لوضعها في المدونة سيجعل منها على مستوى التصور بنية مغلقة على نفسها. وإذا كان ذلك كذلك، فإنه سيترتب على الوصف الذي تقدمه عنها أمران:

- **الأول**، وستعزل الجملة بموجبه عن امتدادها الطبيعي ضمن الكلام. وهذا سيفقدها بالضرورة بعدها الدلالي الذي يوفره لها سياقها اللساني.

- **الثاني**، وسيؤدي إلى تعطيل الطاقة الخلاقة للغة. والسبب لأن، اللغة إنما تكون كذلك لاستنادها إلى قواعد التكرار. ولما كانت المدونة تحول دون تكرار البنية فيها، فإن اللغة ستبدو، والحال كذلك، عدداً من البنى المحدودة لعدد من الجمل المحدودة.

ومن هنا، فقد يتبين لنا أن مثل هذا الإجراء يؤدي لا محالة إلى تعطيل الكلام بوصفه سلسلة لا نهائية للانتاج اللغوي. ولكي نوضح ما نحن فيه، نود أن نضرب على ذلك مثلاً: إن النظام اللغوي للعربية يسمح للمتكلم أن يتلفظ بجملة مستقلة. ولكنه لا يمنعه، في الوقت نفسه، من أن يتلفظ بعبارة تتضمن جملتين متراكبتين أو أكثر، وذلك كما في العبارة التالية: "إن الرجل الذي قابلته أمس، كان يحمل كتابي". وإذا كنا نرى هنا عدداً من الجمل قد انفتحت على بعضها بنية، فذلك لأن النظام اللغوي يسمح بالتكرار. وإنه ليكون كذلك إذا أراد المتكلم أن يضع إضافة على عبارته. ولقد يعني تكرار القاعدة المستخدمة في البناء، أن النظام اللغوي يسمح بانتاج جمل تمتلك قدرة لا نهائية للتواصل في السلسلة الكلامية، تتطابق مع مقدار حاجة المتكلم للتعبير عن مقصوده. وهذا أمر يترتب عليه انتاج ما لا نهاية له من الجمل. وهكذا سنجد أن العبارة التي ذكرناها آنفاً، تمتلك قدرة يمنحها لها النظام اللغوي لكي تمتد بها في سلسلة الكلام "إن الرجل الذي قابلته أمس، كان يحمل كتابي الذي كتبته في سنة كذا،

والذي تكلمت فيه عن فترة من فترات حياتي. وإنها لفترة تعبر عن كـذا وكـذا، مهما يمكن للمرة أن ينظر إليه ... إلى آخره".

إن تصوراً كهذا الذي يراه تشومسكي للغة يفوق حدود المدونة التي تستند إليها البنيويات عموماً، والبنيويات التوزيعية خصوصاً.

2- المعرفة اللغوية

تشكل المعرفة اللغوية واحدة مـن القضايـا الهامـة الـتي يقـوم عليهـا افـتراق المدارس اللغوية. فبعض المدارس يرى أن اللغة تقدم معرفة من خلال شكل انتظام الوحدات اللغوية داخل العبارة. وإنها لترى أن هذه المعرفة تمثل المعرفة الموضوعية التي تقدمها اللغة عن نفسـها. ولـذا، فـإن الـدارس يدركهـا مـن خـلال أشـكال ظهورها في اللغات، بغض النظر عن المعنى، أو بغض النظر عـن معرفتـه الخاصـة باللغة التي يقوم بدرسها. والمثل الأكثر بساطة، والذي يمكن أن نقدمــه توضيحـاً لهذا الأمر، هو انتظـام الضمـائر مـع الأفعـال في العربيـة وفي غيرهـا مـن اللغـات الهجائية، حيث نلاحظ أن هذا الانتظام يتخذ شكلاً خاصاً تظهر فيــه الوحـدات اللغوية وتطّرد: "أكلتُ، أكلتَ، أكلتِ، آكل، يأكل، أكلتْ، إلى آخره".

ولكن، ثمة مدارس أخرى ترى أن المعرفة اللغوية لا تتم بمعـزل عـن متكلـم اللغة نفسه. وما كان ذلك منها إلا لأنهـا كـانت لا تـرى اللغـة شـكلاً لانتظـام العبارات فقط، ولكنها شكل يتضمن معنى إليه يكون الاحتكام في ثلاثة أمور:

1- في انتظام الوحدات اللغوية داخل العبارة.

2- وفي تمايز هذه العبارات من بعضها نحواً به يتم انجازها.

3- وفي استخدامها لما جُعلت له ميسرة داخل الخطاب.

ومادامت هذه القضية تملك هذه الأهمية، فسنحاول أن نوجز القـول فيهـا من خلال نقطتين: الأولى، وتتعلق بـدور المتكلـم للغتـه في بنـاء المعرفـة اللغويـة. الثانية، وتتعلق بمصطلحات النظرية التوليدية الدالة على هذا الدور:

آ- دور المتكلم في بناء المعرفة اللغوية

تستبعد المدرسة التوزيعية عن حقلها الوصفي معرفة المتكلم بلغته. فمنهجها يتحدد بالنظر إلى تآلف الوحدات اللغوية فيما بينها داخل العبارة. وأما النظرية التوليدية، فإنها على خلاف ذلك تقوم. فهي لا تنظر إلى اللغة بوصفها مجموعة من العبارات فقط،، ولكن بوصفها جملة من المعارف التي تتعلق بهذه العبارات أيضاً(2). وإن هذه المعارف لتكون عند المتكلم للغته قائمة. ولكنها لا تتخذ عند كل متكلم بلغته إلى صياغتها النظرية سبيلاً. ولقد سمى تشومسكي هذه المعارف "الكفاءة اللغوية - La Compétence Linguistique". ألا وإن المتكلم للغته الأم ليستطيع، بسبب امتلاكه لهذه الكفاءة أن يميز باستخدام حدسه اللغوي بين أمرين يدلان تحديداً على وجود هذه المعرفة العارية من الإنشاء المنطقي أوالصياغة النظرية:

- إنه يستطيع أن يميز العبارات الملتبسة من العبارات ذات التأويل الواحد.
- وإنه يستطيع أن يميز كذلك العبارات التي تتماثل في بنائها من العبارات التي تختلف نحواً في بنائها(3).

ولقد نعلم أن النظرية التوليدية تستند إلى هذه المعرفة في بناء نموذجها. ومادام ذلك كذلك، فيجب أن نلاحظ أن المعرفة الحدسية تتصف بما يتصف الحدس به هو نفسه، ولذا فهي:

1- "مباشرة، وواقعية، وناتجة عن التنظيم الداخلي العفوي للإدراك".

2- وإنها تمثل في المجال اللغوي "نشاطاً ذهنياً ثميناً. ويجب على المرء أن يجتهد في تلمسها. والسبب لأنها أكثر سرعة من المحاكمة المنطقية. وهي مادامت هكذا فإنها تستطيع أن تتآلف جيداً مع النشاط اللساني. ولقد نعلم أن هذا النشاط يتطلب حيوية ذهنية كبرى سواء كان ذلك على مستوى تفكيك الرسالة، أم على مستوى تنميطها وذلك لكي لا يتكدر المتكلم"(4).

ب- المصطلحات

لقد استطاعت النظرية التوليدية أن تضع جسراً يصل بين اللغة ومتكلمها، وذلك بإبداع مصطلحين هما: "الكفاءة" و"الأداء". وإذا كان هذان المصطلحان يقابلان مصطلحي "اللغة" و"الكلام" عند سوسير، إلا أنهما في هذه المقابلة لا يقصيان دور المتكلم في انتاج المعرفة اللغوية من جهة، وفي تحويل هذه المعرفة إلى ممارسة كلامية تجعل منه الأس الأول لقيام النظام اللغوي نفسه من جهة أخرى. ولقد تجلى موقف النظرية التوليدية هذا كرد علمي على شكلانية المدرسة التوزيعية التي ألغت دور المتكلم معرفة وانجازاً.

1- الكفاءة – La compétence

يمكننا، مبدئياً، أن نسوق ثلاثة تعريفات للكفاءة. وسنلاحظ أنها تتحدث عن ثلاثة جوانب متميزة إلا أنها تتحدث عن جوانب في الكفاءة نفسها تشكل مفهومها. كما سنلاحظ أن جميعها يركز على شيء واحد، وإن كان ما تتحدث عنه يتحدد بموضوعه الخاص. هذا الشيء هو المتكلم.

- التعريف الأول، وهو تعريف معرفي للكفاءة. إنه يقول: "الكفاءة هي المعرفة الضمنية التي يمتلكها أي متكلم - سامع عن لغته"(5).

- التعريف الثاني، وهو تعريف تقني للكفاءة. إنه يقول: الكفاءة "نسق مُسْتَبْطَنٌ من القواعد. وإنه ليسمح لعضو محدد (الدماغ) أن ينتج وأن يفهم عدداً غير محدد من العبارات.

- التعريف الثالث، وهو تعريف اللغة لذاتها وخواصها. إنه يقول: "إن نبرة اللغة وقراءاتها هي في الجمع بين صوت ومعنى بشكل خاص". ولذا يمكن القول: "إن أي شخص يمتلك هذه اللغة"، لا بد أن يكون "قد استبطن الآلية (نسق القواعد)" التي يقوم الكلام بها. وإنه سيكون، والحال كذلك، "قادراً على الجمع" بين الصوت والمعنى "جمعاً صحيحياً"(7). فإذا كان له هذا وصح له

ذلك، فإنه سيكون ممتلكاً لكفاءة لغوية، أي سيكون قادراً على الكلام بلغته الأم.

performance -

2- الأداء – La compétence

كما ارتبطت الكفاءة بالمتكلم، فإن الأداء قد ارتبط به أيضاً عن طريق ارتباطه بكفاءته اللغوية. وإنه ليكون بهذا المعنى دلالة الإنجاز على منجزه، أو دلالة الكلام على متكلمه، أو دلالة الخطاب على متلفظه. ولما كان ذلك كذلك، فقد عرّفت النظرية التوليدية الأداء بأنه: "سيرورة تنفيذية تنتقل الكفاءة بها من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، بغية إنتاج العبارات وتأويلها، وذلك في إطار شروط واقعية للإيصال، أي بوساطة متكلمين في مقام من المقامات"(8).

يضع هذا التعريف بين أيدينا جملة الأمور التالية:

• - إن الأداء تمثيل كلامي لكفاءة المتكلم. وإنه إذ يكون كذلك، يدخل في تماس مع مصطلحات أخرى، كانت اللسانيات الحديثة قد تبنتها. فهو يتداخل معها دلالة، وهي تتقاطع معه مفهوماً. ولكنه يتميز منها في الوقت نفسه. ولرصد هذا -دون توسع- سنقف مع مصطلحات سوسير مقارنين ومقاربين، ومميزين ومفارقين:

1- إن مصطلحي الكفاءة والأداء عند تشومسكي يوازيان مصطلحي اللغة والكلام عند سوسير. وعند المعاينة نلاحظ أن هذه المصطلحات تدور في حقل دلالي ومفهومي واحد. فالكفاءة تعني جملة القواعد اللغوية، واللغة لا تتجاوز هذا المعنى عند سوسير. والأداء يعني جملة العبارات التي يتلفظ بها المتكلم باستخدامه قواعد اللغة، والكلام يعني انجاز المتكلم لكلامه بالاستناد إلى قوانين اللغة. وهكذا، فإن التداخل بين هذه المصطلحات دلالة والتقاطع بينها مفهوماً يبدو واضحاً.

2- إن التداخل الذي لمسناه بين هذه المصطلحات آنفاً، لا يمنع أن يقوم بينهما تمايز، لا يتصل هذه المرة بالحقل الدلالي والمفهومي للمصطلح، ولكن بالإجراء اللساني نفسه وما يترتب عليه من توجيه للعناية واختلاف في المنهج. فسوسير يرى أن مهمة اللساني الأولى والوحيدة هي دراسة اللغة بوصفها نظاماً من القوانين. وإنه ليضرب صفحاً عن توجيه العناية لدراسة الكلام. بينما نرى أن تشومسكي يربط المصطلحين بعلاقة جدلية يشف فيها كل طرف عن وجود الطرف الثاني. فدراسة الأداء (الكلام) تقتضي دراسة الكفاءة، أي دراسة القواعد التوليدية التي يكتسبها الفرد المتكلم، ودراسة الكفاءة تقتضي دراسة الأداء، أي العبارات التي يتلفظ المتكلم بها. ولقد يعني هذا أن مهمة اللساني لا تنصرف عنده إلى طرف دون آخر.

• - إذا كان الأداء تمثيلاً كلامياً لكفاءة المتكلم، فإن دراسة الكفاءة، أي القواعد وحدها وتقنينها لا تكفي لانتاج الكلام أو الأداء. ذلك لأن الانتاج اللغوي والتواصل اللساني الناتج عنه لا يتم في إطار معرفة المتكلم الضمنية واستخدامها فقط، ولكن في إطار سياق غير لغوي يتجاوز المعرفة اللغوية. هذا السياق هو السياق المقامي. ومن هنا، فإن تشومسكي كان يرى أن "استخدام اللسان يفترض، بدهياً، تأليفاً معقداً بين عدد من العناصر ذات طبيعة مختلفة". وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا يعني أن السيرورة القاعدية لا تمثل إلا عنصراً من بين عدة عناصر.

وهكذا، فإن النظرية التوليدية تجلي أمامنا موقفين في الدرس اللساني:

1- إن دراسة اللسان لا تقتصر على جانب النظام اللغوي فقط ولكنها تتطلع إلى دراسة الكلام (الأداء) أيضاً وفي وقت واحد.

2- وإن هذه الدراسة لا تلوذ بنفسها لغة وكلاماً، ولكنها تتعدى ذلك إلى المتكلم والسياق المقامي الذي يتم الكلام فيه.

وإذا تأملنا، فسنجد أن هذه النظرية تقودنا إلى التراتبية التالية: إن دراسة الأداء تقتضي دراسة الكفاءة. وإن دراسة الكفاءة تقتضي دراسة المتكلم من جهة ودراسة المقام الذي يتكلم فيه من جهة أخرى. وما دام هذا هكذا، فقد أقامت النظرية التوليدية جسراً يصل بين علم النفس وعلم النفس اللساني وبين علم الاجتماع وعلم الاجتماع اللساني أيضاً(9).

3- اللغة بين الوصف والشرح

وأما ثالث النقاط التي ركزت النظرية التوليدية عليها اهتمامها فهي الشرح. وقد كان ذلك رداً منها على المدرسة التوزيعية التي كانت ترى أن مهمة العلم تقتصر على وصف الظواهر بغية تنظيمها وتصنيفها. ولقد كانت بهذا صورة مثلى لما يسمى "علم التصنيف- Taxinomie". ويدل على ذلك أيضاً أنها كانت تنظر إلى قواعد اللغة بوصفها تصنيفاً لمقاطع تتمثل في الأصوات، والمورفيمات، والكلمات ومجموع الكلمات، أي كل المقاطع التي تظهر في عبارات المدونة.

لقد كانت النظرية التوليدية تتطلع إلى هدف أكثر طموحاً من الوصف والتصنيف. فاللسانيات محتاجة أن تتقدم بفرضيات، قيمتها الأساس تكمن في الشرح، وتتعلق بالملكة التي هي في أصل النشاط اللساني(10). ولهذا، فقد اقترح تشومسكي تعريفاً جديداً للنحو، ورأى أن جملة من القواعد التي إذا طبقت آلياً تنتج جملاً قاعدية، أي مقبولة في لغة من اللغات.

وبهذا تكون اللسانيات قد انتقلت من سعيها الإحصائي للظواهر إلى النماذج القاعدية التي بموجبها تتولد الظواهر.

• - البحث الدلالي:

تعد نظرية الدلاليات التوليدية مرحلة وسطى بين مرحلتين مرت بهما النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي. فقد كتب كاتز وفودور مقالاً بعنوان:

"بنية لنظرية دلالية- The structure of a semantique theory". وضعا فيه الأسس الأولى التي أثرت إيجاباً في النظرية التوليدية. والجدير بالذكر، فيما يخص هذا الأمر، أن هذه المقالة قد نشرت بعد سنوات من نشر تشومسكي كتابه الأول "البنى النحوية"، وقبل نشر كتابه الثاني "وجوه للنظرية النحوية" الذي عدل فيه بعض وجهات نظره، واقترح ما أسماه "النظرية المعيارية الممتدة".

إن ذكر هذه التواريخ يعد مهماً، لأن النظرية الدلالية التي تقدم بها كاتز وفودور، وإن كانت تحمل طابعاً نقدياً، إلا أنها تدخل في إطار النظرية التوليدية التي اقترحها تشومسكي في كتابه الأول من جهة، ولأن كتاب تشومسكي الثاني إنما يعد تعديلاً على كتابه الأول بسبب النظرية الدلالية التي اقترحاها، من جهة أخرى.

غير أن ما يجب التأكيد عليه هنا، هو أننا نجد، للمرة الأولى في تاريخ اللسانيات الحديثة، أن المكون الدلالي قد دخل بوصفه مكوناً رئيساً إلى جانب المكون النحوي في النظرية اللسانية.

1- النموذج والدلالة

مما يجب أن يقال هنا أن الدلاليات التوليدية تقوم في أسّها النظري على الاستنباط. ولقد يعني هذا أنها تتجه ببحثها إلى الآنية اللغوية بعيداً عن التاريخ من جهة، وإلى الدلالة كما تتجها نماذجها القاعدية بعيداً عن الإحصاء من جهة أخرى. ولقد تجلى هدف الدلاليات التوليدية هذا واضحاً في قراءاتها للجملة قراءة دلالية، لتضيف بذلك بعداً لم يكن قائماً في الدراسات التي تناولت البنى النحوية فيها.

ولقد نرى أن مثل هذا التوجه قد خرج بعلم الدلالة من كونه علماً يبحث في معنى الكلمة إلى علم صار يرى أن الدلالة هي المكون الذي لا يقل أهمية عن المكون النحوي الذي يقتضيه الكلام لقيام الجملة. وإنه لبسبب هذا نجد، عند

المعاينة، أن أهداف علم الدلالة، قد أصبحت موازية لأهداف النحو، وربما مماثلة لها ومطابقة.

فإذا كانت القواعد التوليدية قد أخذت على عاتقها شرح استعداد المتكلم لبث جمل جديدة لم يقلها، واستقبال أخرى لم يسمع بها من قبل، فإن الدلاليات التوليدية قد تنبت هذا الهدف أيضاً إلى جانب البنى النحوية. ولكن يجب أن نلاحظ أن الدلاليات التوليدية تستطيع أن تؤدي هذه المهمة التفسيرية إزاء بعض الظواهر التي لا تقوى القواعد وحدها أن تقوم بها. وإننا لنرى هذا الأمر على امتداد نقاط ثلاث:

1- إذا كان لدينا جمل تتماثل في وصفها البنيوي، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنها تتماثل في معناها. ذلك لأن كل الجمل تقريباً تتماثل بنى وتختلف معنى. وهذا أمر لا تستطيع القواعد أن تفسره بمفردها كما أسلفنا. والمثل الذي يمكن أن ندل به على ذلك هو: "أكلت الفتاة الخبز- أكلت الفتاة العنب".
2- ويمكن أن يكون لدينا، من جهة أخرى، جمل تختلف في وصفها البنيوي، ومع ذلك فإنها تستطيع أن تتماثل دلالة ومعنى. وهذا أمر لا تستطيع القواعد أن تفسره. والمثل الذي ندل به على ذلك هو: "سألت المختص بشؤون الزراعة- سألت المهندس الزراعي".
3- وأخيراً، ثمة جمل يمكنها أن تتماثل في وصفها البنيوي، ولكنها قد تكون ملتبسة، أو شاذة، أو قد لا تكون كذلك. وهذا أمر لا تستطيع القواعد أن تفسره. ونضرب على ذلك مثلاً بالجمل التالية:

- "لقد كان الحساب عسيراً". نلاحظ أن الجملة ملتبسة لوجود عنصر فيها غير محدد. فما المقصود "بالحساب" هنا؟

- "الزهرة المنتحرة". نلاحظ أن التعبير شاذ لوجود عنصر فيه "المنتحرة" لا تتوافق خصائصه الدلالية مع خصائص العنصر الآخر. فإما أن يكون "الانتحار" مجازاً، وإما أن يكون الاسم "الزهرة" استعارة.

إن ما يجب أن نتبينه هو أن كل الحالات التي أتينا على ذكرها، تمثل مهمات دلالية لا تستطيع القواعد بمفردها أن تعطي تفسيراً لها. ولقد يقودنا هذا الأمر إلى التفريق بين الالتباس النحوي والالتباس الدلالي، وبين الشذوذ الذي يرصده النحو والشذوذ الذي يرصده علم الدلالة. ثم إن هناك مهمات أخرى ينفرد بها البحث

الدلالي دون البحث النحوي كالترادف مثلاً. هذا، بالإضافة إلى أن الدلاليات التوليدية قد أخذت على عاتقها تحديد المعنى أو المعاني الممكنة التي تنتجها الجمل(11).

وإذا كانت هذه الأمور تمثل الحدود الدنيا للدلاليات التوليدية، فهناك أمور أخرى تمثل الحدود العليا. ونجد من هذه الأمور قضية "المحيط" الذي يشكل إطاراً و شرطاً لكل تلفظ لساني، كما يشكل عنصراً مساهماً في بناء المعنى. ولحل هذه القضية، فقد قرر كاتز وفودور أن لا يطالب أحد "النظرية الدلالية ببيان الكيفية التي يحدد فيها المحيط فهم جملة من الجمل"(12). ولكننا يجب أن نلاحظ أنهما إذ يقولان ذلك، يفرقان بين نوعين من المحيط: المحيط الاجتماعي بكل ماديته، والمحيط اللساني. وإن من رأيهما أن استنطاق المحيط الاجتماعي الذي يعد سياقاً يساعد على فهم الجملة وتأويلها، سيكون أمراً في غير مستطاع النظرية الدلالية. وإنهما ليجدان لمثل هذا الموقف تعليلاً. وإنه لتعليل يدل على انتمائهما النظري إلى اتجاه الدراسات العقلانية والاستنباطية في اللسانيات. فهما يريان أن استنطاق المحيط الاجتماعي يحتاج من الباحث أن يُدخل إلى النظرية معرفة موسوعية تشتمل على كل معارف العالم. وهذا شرط مثالي ولكنه غير واقعي. ولذا فهما يعدانه مستحيلاً. وفي الواقع، فإن هذا الشرط استقرائي في جوهره. وإنه من أجل ذلك يحتاج، لفهم الجمل الممثلة للمعاني، إلى مدونة ضخمة تحتوي على كل السياقات الاجتماعية والمعارف الإنسانية المتصلة بهذه المعاني. وبقول آخر إنه يحتاج، في تأسيس الفهم، إلى تحويل المعنى بوصفه ناتجاً لغوياً إلى ظاهرة مادية في الحياة الاجتماعية تمثله وتجسده. وإذ ذاك يمكن تصنيفها وتبويبها في باب من أبواب المعرفة التي تتصل بها. ولما كان هذا الأمر مستحيلاً في الدرس اللغوي فقد استعاضا عن عملية استقراء السياق الاجتماعي بالعودة إلى السياق اللساني بوصفه المحيط الذي به يصار إلى تحديد معنى الجملة وفهمها. ولقد رأى كاتز وفودور على هذا المستوى أنه بمستطاع الدلاليات التوليدية أن تحدد نوعية العلاقات القاعدية والدلالية القائمة فعلاً في النص والموجودة بين جمله. وما كان ذلك منهما إلا لأنهما ينطلقان من مفهوم يكون النص بموجبه

ممثلاً بجملة واحدة، وأن العبارات الموجودة فيه ترتبط جميعها بقرائن وروابط معينة. وإن هذه كلها تتوزع على عدد محدد من النماذج.

2- مكونات النظرية الدلالية

تنقسم النظرية الدلالية عند كاتز وفودور إلى قسمين: القسم الأول، ويتمثل في "المعجم". القسم الثاني، ويتمثل فيما سمياه "قواعد الاستنباط"، أو إذا شئنا فلنقل "قواعد التنبؤ". ونلاحظ أن هذا المفهوم الذي أضفناه تفسيراً لقواعد الاسقاط، يعد خاصة هامة من خواص الاتجاه التوليدي. ولقد اضطلع كل قسم من القسمين بوظيفة به خاصة من جهة، وبوظيفة تتصل بالوظيفة الأخرى من جهة ثانية. ويمكننا، بياناً لهذه المكونات وجلاء لها، أن نقدم تعريفاً لكل قسم، من غير الوقوف طويلاً عند الثاني لأنه موضوع دراسات قادمة.

2-1 الوظيفة المعجمية:

آ- التعريف

يتكون معجم الدلاليات التوليدية، كما يتصوره كاتز وفودور، من وحدات معجمية. وكل وحدة تتكون من عدد من العناصر التي تشكل موضوعاً للوصف البنيوي. وانجازاً لهذا التصور، يرى كاتز وفودور أن الوظيفة المعجمية تتجلى في إعطاء تشجير يشمل كل الوحدات المعجمية وينطبق عليها، بحيث يكون لكل وحدة منها عدد محدد من الفروع الدلالية. ولعل الشرط الضمني الموضوع لهذا التشجير هو أن تتناسب هذه الفروع مع جملة المعاني التي تتصل بهذه الوحدة، وذلك بأحد طريقين: إما أن تتناسب معها واقعاً، أي مباشرة. وهذا يكشف عنه الأداء اللغوي. وإما أن يكون افتراضاً، أي على سبيل الإمكان القابل للتحقق عن طريق الأداء اللغوي.

ب- المدخل المعجمي

يرى كاتز زفزدور أن القاموس يتشكل من عدد من المداخل تتساوى اطراداً مع عدد الوحدات المعجمية التي يشتمل عليها. غير أنهما يقرران أن الوحدة المعجمية، لكي تحتل مدخلاً قاموسياً، يجب أن تكون مزودة بواسمات نحوية ودلالية مشتركة تدل على نوع المعلومات التي تحملها. وما كان ذلك كذلك إلا لأن هذا يعد ضمانة لصحة أي تأويل يعطى للوحدة المعجمية. ويمكننا تعريف الواسمات ووظائفها على النحو التالي:

- الواسمات النحوية:

نستطيع أن نعرّف الواسمات النحوية بأنها أدوات مفهومية. فهي تدل على الوظيفة النحوية التي يمكن للوحدة المعجمية أن تقوم بها. وما كان ذلك إلا لأن كل وحدة تحيل إلى باب نحوي معين. مثال ذلك: من = حرف جر، الذي = اسم موصول.

- الواسمات الدلالية:

يمكن تعريف الواسمات الدلالية بأنها إشارات لغوية توضع عادة بين هلالين (...)، أو بين قوسين مستقيمين [...]، أو بين قوسين مدببتين < ... >، وذلك لاختلاف ما تدل عليه.

فهي عندما تكون بين هلالين (...)، فإنها تدل على أصناف دلالية عامة ومشتركة بين عدد من الوحدات المعجمية، مثل: (حيواني)، (إنساني)، (مذكر)، (مؤنث)، إلى آخره.

وهي عندما تكون بين قوسين مستقيمتين [...]، فإنها تؤدي دور المميز الدلالي. وهذه إشارة تخصصية تعني أن للوحدة المعجمية سلوكاً لا تشترك فيه مع وحدة معجمية أخرى. وذلك مثل تسميتنا لشاب يدرس في الجامعة: "جامعي". ونلاحظ أن هذه الوحدة المعجمية تتطلب مميزين دلاليين يدلان على تخصيصها: الأول هو [انسان شاب]، الثاني هو [مؤهل لنيل الشهادة الجامعية].

وهي عندما تكون بين قوسين مدببتين < ... >، فإنها تمثل حاشية تضاف إما إلى أحد المميزات الدلالية، وإما إلى واسم دلالي نهائي، وذلك في حال عدم وجود مميز دلالي. وتتجلى وظيفة هذه الحاشية عندما نريد أن نحدد بأن الموضوع الذي يشكل اهتمامنا، سواء كام مميزاً دلالياً "[...]"، أم كان واسماً دلالياً "(...)"، لا يكون صالحاً ولا يعد صحيحاً إلا في سياق نحوي أو دلالي معين(13). مثال ذلك عندما نقول من غير تحديد للجنس "شريف". ونلاحظ أن المقصود بالكلمة هنا هو معنى الكلمة، أي التمتع بالفضيلة والاتصاف بالاستقامة والنزاهة. ولكن عندما نخصص، فنحمل الكلمة على أنثى لتصبح "شريفة" فإن الكلمة قد تعني والحال كذلك، بالإضافة إلى العفة والطهارة، المرأة "المحصنة" ويتخذ الواسم حينئذٍ، التدرجات التالية:

"شريف"= صفة (تقديرية)، (أخلاقية) ← واسم دلالي

+ تاء التأنيث [براءة من كل علاقة جنسية محرمة] ← مميز دلالي

+ <إنساني> ، <مؤنث> ← حاشية.

2-2- قواعد الاسقاط:

دخل علم الدلالة، مع قواعد الاسقاط، مرحلة جديدة من البحث. فقد انتقل بها من النظر إلى الدلالة في إطار الكلمة إلى النظر إلى الدلالة في إطار الجملة. وهذه نقطة تحول في تاريخ الدراسات الدلالية يمكن رصدها والانطلاق منها. وهذا ما حدث بالفعل مع تشومسكي. ذلك لأن ما تم هنا ليس مجرد التقاط لمعنى الجملة. ولكنه محاولة جادة لتقنين معنى الجملة عن طريق وضع قوانين دلالية تتصل بانتاج المعنى نفسه. وهذا ما يعطي لهذه النظرية، على الرغم من كل ما يمكن أن يقال فيها، موقع الصدارة في تاريخ البحث الدلالي الحديث.

ولما كان هذا الموضوع، بالنسبة إلينا، يشكل موضوع دراسات أخرى قادمة تحمل العنوان "علم الدلالة - من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص"،

فقد فضلنا الخوض في تفاصيل "قواعد الإسقاط" وتطبيقاتها في تلك الدراسات. وذلك اتساقاً مع ما قدمناه حتى الآن من بحوث تتعلق بالمدخل النظري لدراسة الكلمة. غير أن هذا لن يمنعنا من تقديم السمات العامة التي تتسم بها قواعد الاسقاط والمبدأ الذي تقوم عليه. وذلك تمهيداً للدراسات التي نعد بتقديمها لاحقاً.

آ- *السمات العامة لقواعد الإسقاط*

يمكننا أن نحدد هذه السمات بثلاث نقاط تشكل ملامح الإطار المنهجي الذي استنه كاتز وفودور لعمل قواعد الاسقاط في الدلاليات التوليدية:

1- لقد رأينا أن البحث الدلالي في "الوظيفة المعجمية" قد اقتصر على جمع المعاني الممكنة للوحدات المعجمية بوصفها وحدات قائمة بذاتها خارج أي سياق. أما البحث الذي أنجزاه في "قواعد الاستنباط"، فهو بحث متمم للأول، ومتميز منه في الوقت نفسه من حيث كونه يسير في اتجاه آخر. وذلك لسببين:

- **السبب الأول**، لأنه بحث في المعاني الممكنة للجملة، وليس للكلمة.

- **السبب الثاني**، لأنه يحاول رصد القوانين الدلالية وتقنينها، أي تلك القوانين التي تتصل بانتاج المعنى في الجملة.

ولعل هذين السببين يجعلانه مفارقاً لكل الدراسات الدلالية السابقة ومتمايزاً منها.

2- تشكل الجملة السياق اللساني للكلمة. ولما كان ذلك كذلك، فإن النظرية التوليدية للدلاليات، تميز بين السياق اللساني والسياق المقامي. وهي إذ تفعل ذلك، توكل إلى نفسها مهمة البحث في السياق اللساني، أي في الجملة بوصفها سياقاً للكلمة، وتهمل السياق المقامي، أي تهمل المحيط الخارجي غير اللغوي للمعبَّر عنه.

3- ولما كانت الجملة هي الأساس الذي يقوم عليه البحث الدلالي عندهما، وهي السياق الذي يشكل المحيط اللساني للكلمة، فقد صار هدف قواعد الاستنباط هو حساب المعنى أو المعاني الممكنة للجملة. ولما كان ذلك كذلك، فقد قرر كاتز وفودور أن يقفا على الأمرين التاليين ليكونا منطلقاً لهما في محاصرة المعنى المراد:

- الأمر الأول، ويقوم على وصف الجملة وصفاً نحوياً بنيوياً. ولقد يعني هذا الوقوف على العناصر التي تتكون منها أولاً، ثم الوقوف على العلاقات القائمة بين هذه العناصر ثانياً، ثم إحكام هذه العلاقات وترتيبها ثالثاً.

- الأمر الثاني، ويقوم على العودة بكل عنصر من العناصر التي تؤلف الجملة، بعد أن تم وصفها وصفاً نحوياً بنيوياً، إلى بابها في القاموس، وبهذا يضيفان إليها مجموع النتائج التي بلغاها في بحثهما الوظيفي للمعجم، وذلك على النحو الذي أشرنا إليه عند حديثنا عن "المدخل المعجمي".

ب- *المبدأ في قواعد الاسقاط*

يقوم المبدأ في قواعد الاسقاط على بعض الأفكار التي كان تشومسكي قد طرحها في كتابه الأول "البنى النحوية"، ثم أجرى عليها تعديلاً بعد ذلك في كتابه الثاني "وجوه النظرية النحوية".

يرى تشومسكي، في الفصل السابع من كتابه الأول، أن عمليات التحويل تنقسم إلى قسمين: التحويلات الإجبارية، والتحويلات الإختيارية. ويرى أن التحويلات الإجبارية تنتج ما يسميه "الجمل النواة"، وأن التحويلات الإختيارية تنتج "الجمل الأخرى"، أو ما يمكن أن نسميه الجمل "المضافة" أو "التابعة".

ولقد جاء المبدأ في قواعد الاسقاط مثالاً يحاكي فيه كاتز وفودور ترسيمة تشومسكي ومنهجه. ولذا، فهو ينقسم عندهما إلى قسمين: القسم الأول، ويصار فيه إلى تأويل الجمل النواة. القسم الثاني، ويصار فيه إلى تأويل الجمل

الأخرى. ثم تلي هذه الخطوة خطوة أخرى تقوم على "التشجير"، وفيه تتوزع العناصر المكونة للجملة إلى فروع بحسب الأبواب النحوية والمعجمية التي تنتمي إليها. وبعد هذا التفريع، تأتي المرحلة الأخيرة، وفيها يصار إلى قراءة الجملة عن طريق ضم القيمة الدلالية للعلاقات النحوية.

أخيراً، مهما يكن الطرح الذي تقدم به كاتز وفودور، وبغض النظر عن النجاح أو الفشل الذي حققاه، فإن ما يهمنا هنا هو أن جملة الأفكار التي تقدما بها، جعلت اللسانيات، وخاصة التوليدية لتشومسكي، تعيد النظر في إجرائها. ولقد كان ذلك بالفعل، حيث أدخل تشومسكي تعديلات جوهرية على نظريته تتعلق بالبعد الدلالي للكلام.

المراجع

1- R. Galisson / D. Coste: Dictionnaire de Didactique des langues. Éd, Hachette, Paris. 1976. P 131 - 132.

2- Oswald Ducrot / Tzvetan Todorov: Dictionnaiee encyc copédique des sciences du langage. Ed, Seuil, Paris. 1972. P 57.

3- المرجع السابق والصفحة.

4- R. Galisson / D. Coste: Dictionnaire de didactique des langues> P 299.

5- المرجع السابق. ص 105.

6- " " . ض 106.

7- " " والصفحة.

8- " " . ص 407.

9- " " والصفحة.

10- Oswald Ducrot / Tzvetan Todorov: Dictionnaiee encyc copédique des sciences du langage. P 58.

11- C. Fuchs et P. Le Goffic: initiations aux problémes des linguistiques contemporaines. P 72.

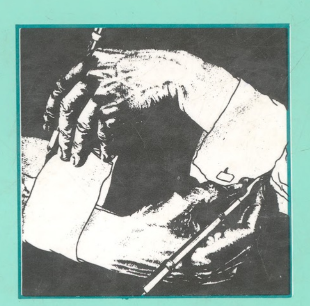
12- J. J. Katz / J. A. Fodor: structure d 'une théorie sémantique aves applications au Français, in cahiers de lexicologie, N° 9, 1966 (II) P P 39 - 79 et N° 10, 1967 (I) P P 47 - 66.

13- المرجع السابق. وكذلك: C. Fuchset P. Le Goffic

Initiations aux problémes des linguistiques contem poraines, P 73 - 74.

الفهرس

اللسانيات والدلالة «الكلمة»



أدى تطور البحث اللساني إلى تطور جملة من العلوم، لها صلة بالظاهرة اللغوية. ولكن اللسانيات، على الرغم من سيطرة بعض العلوم على بعضها الآخر فلسفة ومنهجاً، قد استطاعت أن تحظى باستقلالها وتحافظ عليه من غير أن تحدث قطيعة معرفية معها.

وكان من نتائج هذا التطور أيضاً، أن استطاعت اللسانيات أن تجمع إليها ـ ضمن الحقل المعرفي للدراسات الإنسانية ـ جملة من ميادين البحث كان مقدراً لها أن تصبح علوماً مستقلة. وبهذا، فقد حلت محل الفلسفة وصار مقدراً لها أن تثير الأسئلة، وأن تصوغ القضايا فاندفعت العلوم الإنسانية، في ركابها، تشق طريقها نحو تطورها الخاص.

مركز الانماء الحضاري C.E.C
CENTRE-ESSOR ET CIVILISATION